جمهورية مصر العربية

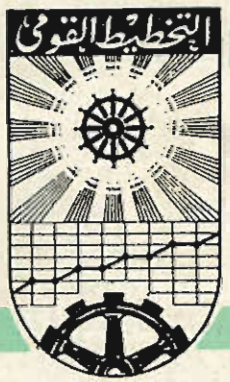

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٧٧)

تخطيط الانتاج الزراعى من منظور تعظيم العائد الاجتماعى

اعداد

دكتور / عبد القادر محمد دياب

يونية ١٩٨٨

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

" المحتويـــات "

الموضـــوع :	الصفحـة
١ ــ مقدمـــة	
٢ ــ الفصل الأول : الأهداف المستهدفة من تخطيط الأنتاج الزراعى :	١
١ ــ مقابلة احتياجات السوق المحلى	١
٢ ــ توفير النقد الاجنبى	٧
٣ ــ زيادة فرص العمل	١٣
٤ ــ زيادة الدخل الزراعى	١٨
٥ ــ تعظيم العائد الاجتماعى ، وقضية الأمن الغذائى .	٢١
٣ ــ الفصل الثانى : قيود ، ومحددات تخطيط الأنتاج الزراعى :	٢٥
١ ــ المساحة الأرضية والمحصولية	٢٥
٢ ــ الموارد المائية	٢٦
٣ ــ الموارد البشرية	٢٧
٤ ــ رأس المال	٣٠
٥ ــ الظروف البيئية والعوامل الفنية	٣٠
٦ ــ الأهداف المستهدفة من تخطيط الأنتاج الزراعى ...	٣٧
٤ ــ الفصل الثالث : مؤشرات تخطيط الأنتاج الزراعى :	٤١
١ ــ الطلب على السلع الزراعية	٤١
٢ ــ الانتاجية الزراعية	٤٢
٣ ــ الأسعار الزراعية وتكاليف الأنتاج الزراعى	٤٣

الموضـــــــوع :	الصفحـــة

٤ ـ الدخل المزرعى ٤٣

٥ ـ المساهمة فى توفير النقد الأجنبى ٤٤

(٥ـ١) المكون الاجنبى والمحلى فى القيمة الاجمالية
لانتاجية الفدان ٤٧

(٥ـ٢) المكون الاجنبى والمحلى فى تكلفة أنتاج
المحاصيل الزراعية ٥١

(٥ـ٣) تكاليف اعداد وتجهيز الحاصلات التصديرية
والبديلة للواردات ٧٨

(٥ـ٤) صافى العائد من النقد الأجنبى ٨٤

٦ ـ العائد الاجتماعى ٨٥

٥ ـ الفصل الرابع :ـ الأنتاج ، والتوزيع الأمثل للموارد الزراعية ٩٥

١ ـ تمهيـــد ٩٥

٢ ـ التركيب المحصولى الأمثل ٩٥

٣ ـ النتائج الاقتصادية والاجتماعية ١٠٤

٤ ـ التكلفة الاجتماعية لرفع نسب الأكتفاء الذاتى فى محصولى
القمح ، والذرة الشامى ١٠٨

٦ ـ موجز ، وتوصيات ١١٥

٧ ـ ملحق ١٣٦

٨ ـ مراجع .....

" مقدمـــــة "

يتصف قطاع الزراعة حاليا بمحدودية الطاقة الانتاجية ، وضعف معدلات النمو فى الانتاج من المحاصيل الزراعية مقارنة بمعدلات النمو فى الطلب عليها والذى ينمو بمعدلات أكبر من معـــدلات الزيادة فى الانتاج منها ، وهو ماصاحبه بالتالى انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى فى أغلب السلـــع الزراعية وتزايد حجم الواردات منها مع انخفاض حجم الفائض المتاح للتصدير من البعض الاخر منهـا . وعليه وفى ضوء ذلك الموقف فكثيرا ماتثار قضية أولويات التوسع فى انتاج المحاصيل الزراعية المختلفـة بغرض مقابلة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الأنتـــاج الزراعى وفقا للأولويات التى يراها المخططون . فقد تكون هناك وجهات النظر التى ترى أولويـــة التوسع فى انتاج محاصيل معينة بغرض رفع درجة الاكتفاء الذاتى وتخفيض حجم الواردات منهـــا ، وقد يكون ذلك على حساب الانتاج من المحاصيل الزراعية الأخرى ، والتى قد يكون من بينها ما هو بديل للواردات أو ما هو من المحاصيل التصديرية . كما قد توجد وجهات النظر الأخرى الـــتى تدعو الى التوسع فى انتاج محاصيل معينة أخرى بهدف زيادة الصادرات منها ، وهو ماقد يأتى على حساب الانتاج من بعض المحاصيل الأخرى البديلة للواردات والتصديرية فى ظل محدودية الطاقـة الانتاجية للقطاع الزراعى .

هذا واذا كانت الدراسة الحالية تستهدف تخطيط الأنتاج الزراعى وفقا لمنظور تعظـــيم العائد الاجتماعى من الموارد الزراعية المستغلة حاليا ، باعتباره المعيار الأشمل الذى يأخـــذ فى حسبانه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للأنتاج من أى مـــن المحاصيل الزراعية المختلفة ، الا أنها ستتناول أيضا مناقشة الأهداف التفصيلية التى يمكـــن أن تستهدف من عملية تخطيط الانتاج الزراعى بغرض التعرف على أولوياتها فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تسود الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى ، وفى ضوء العوامل الفنية والطبيعيـــة التى تحكم نشاط الأنتاج بالقطاع الزراعى .

واذا كان تخطيط الانتاج الزراعى يعنى فى مضمونه تحديد حجم الأنتاج المستهدف من كل من المحاصيل الزراعية المختلفة بغرض مقابلة هدف أو مجموعة أهداف محددة ، الا أنه يعنى فى نفس الوقت وبالتبعية تحديد حجم كل من الموارد الزراعية المختلفة التى يتطلب تحقيق هذا الهدف أو مجموعة الأهداف توجيهها نحو كل من المحاصيل الزراعية المختلفة . هذا الا أن توزيع الموارد الزراعية المختلفة فيما بين الاستخدامات البديلة أو المتنافسة قد يحكمه من ناحية أخرى بعض العوامل والمحددات الطبيعية والفنية التى تحكم النشاط الأنتاجى الزراعى ، الى جانب القواعد الاقتصادية الأخرى التى تهدف الى ترشيد استخدامات الموارد وتعظيم الناتج منها ، وهو ماقد يتبعه بالتالى وجود تعارض مابين الأهداف المحددة والمستهدفة من تخطيط الانتاج الزراعى فى ظل المحددات القائمة ، اذ قد يتعذر تحقيق هدفا ما أو بعض الاهداف الاعلى حساب مجموعة الاهداف الاخرى ، كما قد يتعذر تحقيق البعض منها بصورة مطلقة ، وهو ماقد يطرح بالتالى قضية تحديد الأولويات فيما بين هذه الأهداف .

ولهذا فان الدراسة الحالية تستهدف أيضا مناقشة العوامل الطبيعية والفنية التى تحكم نشاط الانتاج بالقطاع الزراعى بغرض تحديد القيود والمحددات الطبيعية والفنية التى تواجه تخطيط الأنتاج بالقطاع الزراعى وتحقيق الأهداف المستهدفة منه . وهنا يجدر الأشارة الى أن الدراسة الحالية قد أقتصرت على تناول الانتاج الزراعى من المحاصيل الزراعية بالاراضى القديمة دون الاراضى الجديدة وباستثناء مجموعتى محاصيل الخضروات والفاكهة لأسباب تضمنتها الدراسة .

وعليه فقد قسمت الدراسة الحالية الى أربعة فصول يتناول الفصل الاول منها مناقشة الاهداف التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الأنتاج الزراعى . أما الفصل الثانى فيتناول دراسة ومناقشة قيود ، ومحددات تخطيط الأنتاج بالقطاع الزراعى ، على حين يتناول الفصل الثالث دراسة وتقدير المؤشرات اللازمة لتخطيط الانتاج بالقطاع الزراعى . أما الفصل الرابع فيتناول تحديد الأنتاج والتوزيع الأمثل للموارد الزراعية فى ظل القيود والمحددات التى تحكم نشاط الأنتاج الزراعى ، وهدف تعظيم العائد الأجتماعى مع قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك مقارنة بالوضع الحالى .

الفصل الأول : "الأهداف المستهدفة من تخطيط الانتاج الزراعي"

ان الهدف أو مجموعة الأهداف التى تستهدف من عملية تخطيط الانتاج الزراعى قد تختلف فى أى منها أو فى مجموعها وفى أولوياتها ، وكذلك أيضا محددات أو قيود الانتاج من مجتمع الى آخر ، بل قد تختلف داخل نفس المجتمع من وقت الى آخر تبعا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ومراحل التنمية التى يمر بها المجتمع . ومع ذلك نود الاشارة الى أن الجزء الحالى من الدراسة سيتناول عرضا لأهم الأهداف التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الانتاج فى الزراعة المصرية فى المرحلة الحالية ، وفى ظل القيود والمحددات القائمة حاليا .

ويمكن حصر أهم الأهداف التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الأنتاج الزراعى فى مجموعة الأهداف التالية :-

١ - مقابلة احتياجات السوق المحلى :- من الطبيعى أن يكون هدف توفير احتياجات السوق المحلى من السلع الزراعية من بين الأهداف الرئيسية لتخطيط الانتاج الزراعى ، سواء بالنسبة للسلع الزراعية الغذائية أو السلع الوسيطة التى تقوم عليها بعض الصناعات التحويلية القائمة . وبدراسة الموقف الراهن للأنتاج المحلى من السلع الزراعية المختلفة مقارنة بالاحتياجات المحلية من كل منها ، يمكن تصنيفة الى مجموعات ثلاث وهى :-

أ - مجموعة من المحاصيل الزراعية يعنى الأنتاج المحلى من كل منها باحتياجات السوق المحلى دون وجود عجز أو فائض ، وتشمل هذه المجموعة كل من محاصيل

الشعير ، والفول البلدى ، والذرة الرفيعة ، وهو مايعنى غياب هذه الحاصلات من قوائم التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية ، وان كان التطور التاريخى للانتاج المحلى من محصول الفول البلدى يشير الى وجود هذا المحصول فى قائمة الواردات الغذائية خلال الفترة من اوائل السبعينات الى اوائل الثمانينات امام العجز فى الانتاج منه عن الوفاء بالاحتياجات المحلية ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١) .

ب — مجموعه أخرى من المحاصيل الزراعية يفى الأنتاج المحلى منها باحتياجات السوق المحلى مع تحقيق فائض يعكس وجودها فى قائمة الصادرات الزراعية المصرية ، وتشمل هذه المجموعة كل من مجموعة حاصلات الفاكهة ، ومجموعة حاصلات الخضر ، وكل من حاصلات البصل ، والثوم ، والبطاطس ، والفول السودانى ، والارز ، والقطن ، كما يعكس ذلك نفس الجدول السابق ذكره . وهنا أيضا ومن خلال دراسة التطور التاريخى للانتاج المحلى من محاصيل هذه المجموعه مقارنه بالاحتياجات منها يمكن ملاحظة التناقص المستمر فى الفائض المتاح للتصدير منها باستثناء حاصلات الخضر والفاكهة ، والبطاطس حيث يلاحظ تناقص الفائض للتصدير من حاصلات الأرز ، والبصل ، والثوم والفول السودانى ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢) . ويمكن ان يعزى التناقص المستمر فى الفائض المتاح للتصدير من بعض حاصلات هذه المجموعة الى الى تناقص الانتاج المحلى منها ، كما فى حالة محصول الفول السودانى حيث تأثر بذلك أيضا حجم الاستهلاك المحلى منها ، كما توضح ذلك الجداول رقم (١) ، رقم رقم (٢) بالملحق . هذا على حين يعزى السبب فى تناقص الفائض المتاح للتصدير من بعض الحاصلات الأخرى من هذه المجموعة ، وعلى الرغم من زيادة الأنتاج المحلى منها ، الى زيادة الاستهلاك المحلى منها بمعدلات أكبر من معدلات الزيادة فى انتاجها كمحاصيل الثوم ، والبصل ، والأرز .

جـ — مجموعة من المحاصيل الزراعية الأخرى لايفى انتاجها المحلى ، احتياجات السوق المحلى ، وبدرجة تعكس وجودها فى قائمة الواردات من السلع الزراعية وبأحجام

كبيرة ، ويأتى فى مقدمة هذه المجموعه زيت الطعام حيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منه نحو ٢٠ر٠٪ خلال عام ١٩٨٧/٨٦ ، يليه محصول القمح حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى فى استهلاكه نحو ٢٣ر٤٪ خلال نفس العام ثم يلى ذلك كل من محاصيل العدس ، والسكر حيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من كل منها نحو ٤٦ر٦٪ ، ٥٢ر١٪ على الترتيب . ويأتى بعد ذلك كل من الذرة الشامى ، واللحوم الحمراء ، ولحوم الدواجن ، والألبان كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١) . وتتميز هذه المجموعه ومن خلال استقراء التطور التاريخى لانتاجها المحلى مقارنة بالاستهلاك منها الى التزايد المستمر فى نسبة عجز الانتاج عن الوفاء بأحتياجات السوق المحلى حيث التناقص المستمر فى نسبه الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها ، وذلك على الرغم من زيادة الأنتاج منها ، وبمعدلات كبيرة وخاصة من اللحوم والألبان ، والذره الشامى ، الا أن الاستهلاك المحلى منها تزايد بمعدلات أكبر .

ان التناقص المستمر فى حجم الفائض المتاح للتصدير من مجموعة الحاصلات التصديرية مع تزايد الفجوة ما بين الأنتاج المحلى ، والاستهلاك من السلع الزراعيه البديلة للواردات فيه ما يعكس بالتالى محدودية الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى ، مقارنة بالطاقة الاستهلاكية للسلع الزراعية . هذا وبغض النظر عن الاسباب الكامنة وراء محدودية الزيادة فى الأنتاج المحلى من السلع الزراعية أوالأسباب الكامنة وراء زيادة الاستهلاك المحلى منها وبمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الانتاج (حيث يخرج تحليل ذلك عن دائرة الدراسة الحالية) ، فان الموقف الراهن بالنسبة للأنتاج المحلى من السلع الزراعية مقارنه بالاحتياجات منها الى جانب النتائج التى يعكسها التطور التاريخى للمقارنة فيما بين الأنتاج والاستهلاك منها قد يطرح قضية الأوليات فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة بالنسبة لهدف رفع أو تحقيق درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها فى ظل الطاقة الانتاجية الحالية والمحدودة للقطاع الزراعى . حيث يمكن طرح التساؤلات الآتيـــة : —

جدول رقم (١) نسب الاكتفاء الذاتى من اهم السلع الزراعية

السلع الزراعية / السنوات	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧/٨٦
١ ـ قمح	٣٨ر٤	٢٨ر٧	٢٣ر٤
٢ ـ شعير	١٠٥ر١٠	١٠٠ر٠	١٠٠
٣ ـ فول بلدى	٦٧ر٦٠	٨٨ر٢	١٠٠
٤ ـ عدس	٥٢ر٦	١٢ر٣	٤٦ر٦
٥ ـ ثوم			١٠٢ر٢
٦ ـ بصل	١٢١ر٥	١١٥ر٧	١٠٢ر٣
٧ ـ قطن	١٦٩ر٠	١٨٥ر٩	١٥٠ر٣
٨ ـ ارز	١٠٧ر٢	١٠٥ر٤	١٠٢ر٥
٩ ـ ذرة شامى	٨٦ر٢	٧٦ر٢	٦٧ر٨
١٠ ـ ذرة رفيعة	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠
١١ ـ سمسم	٦٠ر٩	٦٥ر٠٠	٥٠ر٠
١٢ ـ فول سودانى	١٦٦ر٧	٣١٦ر٣	١١٥ر٠٠
١٣ ـ بطاطس	١٠٩ر٩	١١١ر٤٠	١٠٨ر٨
١٤ ـ خضروات	١٠٠ر٧	١٠٠ر٠٠	١٠٢
١٥ ـ فاكهة	١٠٧ر٨	١٠٥ر٣	١٠٦
١٦ ـ لحوم حمراء	٩٤ر٧	٨١ر٦٠	٦٧
١٧ ـ لحوم دواجن	٩٧ر٤	٧٠ر٨	٨٣
١٨ ـ البان	٩٠ر٥	٦٢ر١٠	٩٦
١٩ ـ سكر	٨٩ر٤	٧٩ر٧	٥٢ر١
٢٠ ـ زيت طعام	٥٢ر٢	٥٣ر٦	٢٠
٢١ ـ بذرة كتان			٨١

المصدر :

حسبت من الجداول رقم (١) ، (٢) بالملحق .

جدول رقم (٢) العجز والزيادة فى الانتاج المحلى من اهم السلع الزراعية عن المستهلك منهـــا

(الف طن)

السنوات / السلع الزراعية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧/٨٦
١ ــ قمـــــح	(٣١٤٠)	(٤٥٣٢)	(٦٣٨٠)
٢ ــ شعـــير	٥	—	—
٣ ــ فول بلـــدى	(١١٢)	(٣٠)	—
٤ ــ عـــدس	(٣٩)	(٥٧)	(٢٦)
٥ ــ ثـــوم			٢
٦ ــ بصـــل	١٠٦	١٠٠	١٨
٧ ــ قطن (شعـــر)	١٥٦	٢٤٤	١٤٤
٨ ــ أرز	١٥١	١٢٩	٩٢
٩ ــ ذرة شامـــى	(٤١٨)	(٩١٦)	(١٩٠٠)
١٠ــ ذرة رفيعـــة	—	—	—
١١ــ سمســـم	(٩)	(٧)	(٩)
١٢ــ فول سودانـــى	١٠	١٣	٣
١٣ــ بطاطـــس	٦٥	١٢٤	١٢٠
١٤ــ خضـــروات	٣٠	—	—
١٥ــ فاكهـــة	٢٥٠	١٦٥	
١٦ــ لحوم حمـــراء	(١٧)	(٧٦)	(٢٠٠)
١٧ــ لحوم دواجـــن	(٣)	(٥٦)	(٤٤)
١٨ــ ألبـــان	(١٨٠)	(١١٣٨)	(١٠٠)
١٩ــ سكـــر	(٩٣)	(٢٢٤)	(٩٨٨)
٢٠ــ زيت طعـــام	(٢٦٥)	(٢٣٥)	(٤٧٨)
٢١ــ بذرة كتـــان			(٥)

المصدر :

حسبت من الجداول رقم (١) ، (٢) بالملحق .

أ — هل من الافضل تحقيق درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الزراعية البديلة للواردات أوالبعض منها على حساب الانتاج من السلع الزراعية التصديرية ؟ وهل يمكن تحقيق ذلك عمليا اذا ما أخذ فى الحسبان العوامل الفنية أو الطبيعية التى تحكم النشاط الانتاجى فى الزراعة ؟ .

ب — هل من الافضل رفع أو تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من بعض السلع الزراعية البديلة للواردات على حساب الانتاج من البعض الآخر منها ؟ . وهل يمكن تحقيق ذلك عمليا اذا ما أخذ فى الحسبان العوامل الفنية والطبيعية التى تحكم نشاط الانتاج فى الزراعة .

هذا وقد تكون الاجابة على التساؤلات السابقة أو أى منها بالايجاب ، كما قد تكون بالنفى ، حيث يتوقف تحديد الاجابة على هذه التساؤلات على كثير من الاعتبارات الفنية والطبيعية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، وهو ماستحاول الدراسة الاجابة عليه فى الأجزاء التالية . الا انه لمن الملفت للنظر ومن منظور اجتماعى وجود بعض السلع الزراعية التى وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها الى الحدود الدنيا للأمان ان لم يكن أدنى منها ، وهى زيت الطعام ، والقمح ، اذ أن استمرارية هذا الوضع قد يصاحبه وجود أزمات فى المعروض منها بالاسواق اذا ما أستمر الأعتماد على الاستيراد من العالم الخارجى لسد الفجوة الكبيرة ما بين الأنتاج المحلى والاستهلاك منها خاصة وأنها تعد من السلع الغذائية الضرورية ، وهو مايستوجب ضرورة تحقيق حد أدنى من نسبة الاكتفاء الذاتى فى السلع الغذائية الضرورية يمكن معه تجنب حدوث مثل هذه الاختناقات ، وعليه يمكن أن يفترض أن الحد الأدنى لدرجة الاكتفاء الذاتى فى مثل هذه السلع الزراعية يجب أن لايقل عن ٣٠٪ من حجم الاستهلاك السنوى منها ، وذلك فى ظل الافتراض بأن فترة مابين ٣ — ٤ شهور تعد بالفترة الكافية لتدبير العجز عن احتياجات السوق المحلى عن طريق الاستيراد من العالم الخارجى .

٢ـ توفير النقد الاجنبى :ـ يعد هدف زيادة حصيلة المجتمع من العملات الأجنبية من بين الاهداف ذات الأولوية الأولى فى خطط وبرامج التنمية الاقتصادية فى أغلب البلدان النامية • وقد تختلف استراتيجية تحقيق هذا الهدف بين البلدان المختلفة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها • كما قد تختلف استراتيجية تحقيق هذا الهدف داخل نفس المجتمع من مرحلة الى أخرى تبعا لمراحل التنمية المختلفة التى يمر بها واختلاف ظروفه الاقتصادية والاجتماعية من مرحلة الى أخرى • ففى البلدان الزراعية النامية ، وحيث يسود القطاع الزراعى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، قد يعتمد فى تحقيق هذا الهدف خلال المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية على تركيز خطة التنمية فى زيادة الانتاج الزراعى خاصة من السلع الزراعية التصديرية أو البديلة للواردات أو من كليهما • أما فى مراحل التنمية التالية ، ومع زيادة الأهمية النسبية للقطاعات غير الزراعية فى النشاط الاقتصادى خاصة القطاعات الصناعية ، والاستخراجية ، فقد يشارك فى تحقيق هذا الهدف بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى ، من خلال زيادة صادراتها أو الاحلال محل وارداتها ، الا أنه قد يظل للقطاع الزراعى دوره الرئيس فى تحقيق مثل هذا الهدف •

وفى سبيل زيادة حصيلة النقد الاجنبى من خلال القطاع الزراعى فقد تركز خطط وبرامج التنمية الزراعية على زيادة الانتاجية والانتاج من المحاصيل التصديرية التقليدية مع تحسين قنواتها التسويقية ، ووضع السياسات المالية ، والائتمانية ، والسعرية التى تساعد على زيادة الصادرات منها ، أو أنها قد تركز على تنويع الصادرات الزراعية من خلال التوسع فى انتاج بعض المحاصيل التصديرية غير التقليدية وزيادة الصادرات منها من خلال البحث عن أسواق خارجية جديدة ، وذلك بغرض زيادة وتوفير نوعا من الاستقرار فى حصيلة النقد الأجنبى للمجتمع • هذا وقد تهدف خطط وبرامج التنمية الزراعية الى زيادة الانتاجية والانتاج من المحاصيل الزراعية البديلة للواردات من أجل تحقيق هذا الهدف • وقد تأخذ هذه الخطط بهذه الاتجاهات جميعها من أجل تحقيق نفس الهدف •

ان استقراء التطور التاريخى لهيكل الصادرات المصرية خلال الفترة منذ بداية الستينات الى منتصف الثمانينات يعكس التناقص المستمر فى الأهمية النسبية للصادرات الزراعية فى اجمالى الصادرات المصرية على الرغم من الزيادة فى قيمة الصادرات الزراعية ، حيث أنخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من ٦ر٨٪ من اجمالى الصادرات المصرية فى عام ١٩٦١ الى نحو ٦ر١٥٪ من اجمالى الصادرات المصرية فى عام ١٩٨٠ ثم الى٤ر١٥٪ منها فى عام ٨٤/١٩٨٥ على نحو مايشير اليه الجدول رقم (٣) . أن تناقص الأهمية النسبية للصادرات الزراعية فى اجمالى الصادرات المصرية على النحو المبين بالجدول السابق ذكره فيه ما يعكس زيادة مساهمة القطاعات غير الزراعية فى الصادرات المصرية وبمعدلات أكبر من معدلات الزيادة فى مساهمة القطاع الزراعى كنتيجة طبيعية لتغير هيكل الاقتصاد المصرى ، وأرتفاع الأهمية النسبية للقطاعات غير الزراعية من حيث المساهمة فى الأنتاج . هذا وفى نفس الوقت فان التطور التاريخى لهيكل الواردات المصرية خلال الفترة السابق ذكرها ، يعكس أيضا تناقص الأهمية النسبية للواردات الزراعية فى اجمالى الواردات المصرية (جدول رقم ٣) ، وهو مايعزى الى زيادة الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة اللازمة لبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية خاصة فى الفترة ما بعد منتصف السبعينات .

ان تناقص الأهمية النسبية للواردات الزراعية فى اجمالى الواردات المصرية خلال الفترة المشار اليها من قبل لاينفى حقيقة زيادة الواردات الزراعية ، بمعدلات أكبر من معدلات الزيادة فى الصادرات الزراعية الأمر الذى أنعكس على الميزان التجارى الزراعى حيث اصبح يحقق عجزا متزايدا فى السنوات الأخيرة بعد أن كان فائضا خلال الستينات وبداية السبعينات، على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق ذكره . هذا وقد يتضح تقلص دور القطاع الزراعى فى المساهمة فى توفير النقد الأجنبى فى السنوات الأخيرة وبدرجة أكبر اذا ماأخذ فى الحسبان الزيادة الكبيرة فى الواردات من السلع الغذائية الأخرى ، مثل السكر ، وزيوت الطعام ، واللحوم والألبان ومنتجاتها ، ودقيق القمح ، وغيرها من السلع الغذائية . ومن

جدول رقم (٣) الميزان التجارى الزراعى ، والميزان التجارى المصرى خلال السنوات ١٩٦١ — ١٩٨٦/٨٥ .

السنوات	الميزان التجارى المصرى			الميزان التجارى الزراعى				
	الصادرات (مليون جنيه)	الواردات (مليون جنيه)	الفائض (أو العجز) (مليون جنيه)	الصادرات الزراعية		الواردات الزراعية		الفائض أو (العجز)
				مليون جنيه	% من اجمالى الصادرات	مليون جنيه	% من اجمالى الواردات	
١٩٦١	١٦٤٫٩	٢٤١٫٤	(٧٦٫٥)	١٤٢٫٨	٨٦٫٦	٤٤٫٧	١٨٫٥	٩٨٫١
١٩٦٥	٢٤٦٫٨	٤١٣٫٣	(١٦٦٫٥)	١٨٥٫١	٧٥٫٠	٩٣٫٧	٢٢٫٧	٩١٫٤
١٩٧٠	٣٥٥٫٤	٥١٧٫٨	(١٦٢٫٤)	٢٢٢٫٧	٦٢٫٧	٦٧٫٥	١٣٫٠	١٥٥٫٢
١٩٧٣	٣٩٦٫٣	٦٢٢٫٣	(٢٢٦٫٠)	٢٦٣٫٨	٦٦٫٦	١٩٢٫٢	٣٠٫٩	٣١٫٦
١٩٧٤	٦٥٣٫٩	١٢٥٢٫٨	(٥٩٨٫٩)	٣٥٨٫١	٥٤٫٨	٤٤٢٫٨	٣٥٫٣	(٨٤٫٧)
١٩٧٥	٦١٢٫٥	١٦٩١٫١	(١٠٧٨٫٦)	٢٧٠٫٧	٤٤٫٢	٣٨٥٫٨	٢٢٫٨	(١١٥٫١)
١٩٧٦	٦٢٩٫٧	١٦٤٦٫٢	(١٠١٦٫٥)	٢٥٦٫٦	٤٠٫٧	٣١٢٫٣	١٩٫٠٠	(٥٥٫٧)
١٩٧٧	٧٧٩٫٢	١٧٦٦٫٠	(٩٨٦٫٤)	٢٨٣٫٣	٣٦٫٣	٣٣١٫١	١٨٫٧	(٤٧٫٨)
١٩٧٨	١٣٨٨٫٥	٣٦٩٧٫٨	(٢٣٠٩٫٣)	٢١٩٫٩	١٥٫٨	٤١٨٫٠	١١٫٣	(١٩٨٫١)
١٩٧٩	١٧٥٨٫٤	٤٦٧٢٫٦	(٢٩١٤٫٢)	٣٦٩٫١	٢١٫٠	٤٤٠٫٧	٩٫٤٣	(٧١٫٦)
١٩٨٠	٢٦٩٧٫١	٥٣٠٤٫٤	(٢٦٠٧٫٣)	٤٢١٫٢	١٥٫٦٠	٥٨٤٫٨	١١٫٠٢	(١٦٣٫٦)
١٩٨٢/٨١	٢٧٦٥٫١	٦٥٦٩٫٠	(٣٨٠٣٫٩)	٤٥٥	١٦٫٥	١٤١٠	٢١٫٥	(٩٥٥)
١٩٨٣/٨٢	٢٦٨٢٫٩	٦٣٨٢٫٥	(٣٦٩٩٫٦)	٤٢٩	١٦٫٠	١٣٤٥	٢١٫١	(٩١٦)
١٩٨٤/٨٣	٢٨٥٩٫٨	٧٣٤٨٫٨	(٤٤٨٩)	٥٢٨	١٨٫٥	١١١٤	١٥٫٢	(٥٨٦)
١٩٨٥/٨٤	٢٨٣٧٫٨	٧٤٩٥٫٩	(٤٦٥٨٫١)	٤٣٦	١٥٫٤	١٢٣٢	١٦٫٤	(٧٩٦)
١٩٨٦/٨٥	٢٥٨٣٫٣	٦٨٤٥٫١	(٤٢٦١٫٨)					

المصدر :

(١) وزارة التخطيط الشعبة المركزية للتجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة .

(٢) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العددان الأول والثانى ، المجلد التاسع والثلاثون ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

الطبيعى أن يكون لتزايد العجز فى النقد الأجنبى المترتب على زيادة الواردات من السلع الزراعية والغذائية بمعدلات أكبر عن معدل الزيادة فى الصادرات منها أثره السلبى الكبير على الميزان التجارى المصرى والذى حقق عجزا متزايدا بلغ نحو ٤٢٦٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ (جدول رقم ٣) .

هذا واذا كانت استراتيجية التنمية الزراعية فى بداية الستينات قد أعتمدت فى تحقيقها لهذا الهدف على التركيز على زيادة انتاجية وانتاج المحاصيل التصديرية التقليدية وفى مقدمتها القطن والأرز ، حيث حققت خطط التنمية الزراعية نتائج لابأس بها فى هذا المجال ، الا أن خطط التنمية الزراعية التالية وفى سبيل تحقيق نفس الهدف قد أخذت باتجاه تنويع الصادرات الزراعية ، وزيادة الصادرات من السلع الزراعية التصديرية غير التقليدية مع الاهتمام بزيادة انتاجية وانتاج السلع البديلة للواردات بالاضافة الى الاتجاه السابق وهو زيادة انتاجية وانتاج المحاصيل التصديرية التقليدية . واذا كانت خطة التنمية الزراعية الاخيرة قد حققت نجاحا لابأس به من حيث تنويع الصادرات الزراعية حيث زادت الاهمية النسبية للصادرات من الموالح والخضروات فى اجمالى الصادرات الزراعية ، كما حققت نجاحا فى الأرتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الزراعية البديلة للواردات مثل اللحوم البيضاء والالبان ، والفول ، الا انها لم تحقق الأهداف المرجوه منها بالنسبة للصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية أو بالنسبة لتخفيض الواردات من المحاصيل الرئيسية البديلة للواردات ، أمام محدودية الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى ، وزيادة الاستهلاك المحلى من السلع الزراعية بمعدلات كبيرة ، حيث أنخفض حجم الفائض المتاح للتصدير من المحاصيل التصديرية التقليدية ، كما أزداد حجم العجز فى المحاصيل الرئيسية البديلة للواردات ، ومن ثم زيادة الواردات منها مثل القمح ، والذرة الشامى ، واللحوم الحمراء ، وزيوت الطعام ، والسكر .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن مشكلة العجز المتزايد فى الميزان التجارى المصرى تجعل من هدف توفير النقد الاجنبى من الأهداف ذات الاولية الأولى فى خطط وبرامج

التنمية • وبالنسبة لخطط وبرامج التنمية الزراعية المستقبلية فتشير التوقعات الى امكانية تحقيق نجاح كبير نسبيا فى زيادة الصادرات من المحاصيل التصديرية غير التقليدية خاصة من الخضروات ، والفاكهة ، والنباتات الطبيه الى جانب امكانية تخفيض الواردات من بعض المحاصيل البديلة للواردات ، وخاصة من اللحوم والألبان وزيوت الطعام باعتبار أن مجموعات هذه تعد من المحاصيل التى تتلائموتسود زراعتهافى الاراضى الجديدة المستهدف اصلاحها واستزراعها مستقبلا[1] هذا ومع ذلك يمكن القول بأنه مازال فى قدرة الزراعة المصرية تنمية صادراتها من المحاصيل التصديرية غير التقليدية سواء من الخضروات أوالفاكهة أو النباتات الطبية فى ظل الطاقة الانتاجية الحالية اذا ماوجدت السياسات والادوات التى تساعد على تحسين وتطوير قنواتها التسويقية ، وفتح أسواق جديدة لمثل هذه المحاصيل ، حيث تعد مجموعة هذه المحاصيل من المحاصيل التى تحقق عائدا كبيرا من النقد الأجنبى بالنسبة لوحدة المساحة الأرضية المنزرعة منها مقارنة بغيرها من المحاصيل الزراعية •

هذا ومع وجود احتمالات تنمية الصادرات الزراعية من المحاصيل التصديرية فى ظل الطاقة الانتاجية الحالية للقطاع الزراعى ، وأمام مشكلة تزايد العجز فى الميزان التجارى المصرى ، فان قضية تحديد الأولويات فيما بين زيادة الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية ، وبين تخفيض الواردات من المحاصيل البديلة للواردات ، عند تخطيط الانتاج الزراعى ، وتوزيع الموارد الزراعية بين بدائله المختلفة ، قد تكون ذات أهمية فى المساهمة فى تحقيق هدف توفير النقد الأجنبى فى الأجل القصير أو المتوسط • ففى ظل الطاقة الانتاجية المحدودة حاليا للقطاع الزراعى يمكن أن تطرح هنا التساؤلات التالية :-

---

(١) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر نظرة مستقبلية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، مجلد رقم (٢١) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٢ •

أ — هل من الافضل حاليا تحقيق زيادة فى الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية أو فى صادرات البعض منها على حساب زيادة الواردات من المحاصيل البديلة للواردات أو لبعض منها ؟ وما هى الحدود العملية لتحقيق ذلك فى ضوء العوامل الفنية والطبيعية التى تحكم نشاط الانتاج الزراعى ؟

ب — هل من الأفضل حاليا تخفيض الواردات من المحاصيل البديلة للواردات أو البعض منها على حساب تخفيض الصادرات من المحاصيل التصديرية أو البعض منها ؟ • وما هى حدود تحقيق ذلك من الناحية العملية ؟ •

جـ — هل يفضل حاليا تخفيض الواردات من بعض المحاصيل البديلة للواردات على حساب زيادة الواردات من البعض الآخر منها ؟ وما هى حدود تحقيق ذلك من الناحية العملية والاجتماعية ؟

د — هل من الأفضل حاليا زيادة الصادرات من بعض المحاصيل التصديرية التقليدية على حساب تخفيض الصادرات من البعض الآخر منها ؟ وما هى الحدود العملية لتحقيق ذلك ؟

هذا واذا كانت الاجابة على مثل هذه التساؤلات هو ماتهدف اليه الدراسة الحالية الا أنه لمن الجدير بالاشارة ملاحظة ما قد يوجد من تعارض فيما بين تحقيق هدف توفير النقد الأجنبى ، وهدف رفع درجة الاكتفاء الذاتى فى السلع الزراعية فى ظل الطاقة الانتاجية الحالية للقطاع الزراعى ، وخاصة فى حالة زيادة الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية أو لبعض منها على حساب المحاصيل البديلة للواردات • وهنا يمكن

أن يفترض أيضا ومن منظور اجتماعى بان الحد الادنى لما يجب أن تكون عليه درجة الاكتفاء الذاتى فى الذرة الشامى هو ٧٠٪ من احتياجات السوق المحلى ، حيث يمكن النظر الى هذا المحصول على أنه محصول استراتيجى يكمل مع محصول القمح رغيف الخبز الذى يعد من السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع على كافة فئاتهم ، ومن ثم فان هذا الافتراض مع الافتراض السابق والذى يفترض أن الحد الأدنى لما يجب أن تكون عليه درجة الاكتفاء الذاتى فى القمح هى ٣٠٪ من جملة استهلاكها المحلى ، انما يعنى ضمنيا افتراض تحقيق حد أدنى من الاكتفاء الذاتى فى رغيف الخبز يعادل ٥٠٪ من حجم الاستهلاك . اما بالنسبة لباقى السلع البديلة للواردات فقد يكون مقبولا افتراض تحقيق حد أدنى يعادل ٣٠٪ من استهلاكها كما سبق الاشارة الى ذلك .

وكذلك ايضا يجدر الاشارة الى أنه قد يكون من المقبول زيادة الصادرات من بعض المحاصيل التصديرية التقليدية على حساب تخفيض الصادرات من البعض الآخر منها (اذا كان من الممكن تحقيق ذلك من الناحية العملية) ، الا أنه ومن منظور طويل الأجل ، يجب أن لا يتم ذلك الا فى حدود معينه من أجل الحفاظ على الأسواق الخارجية لمثل هذه المحاصيل التصديرية ، ترقبا لاحتمالات زيادة الانتاج منها مستقبليا مع خطط وبرامج التنمية الزراعية ، ومن أجل الحفاظ على مبدأ تنويع الصادرات الزراعية .

٣ — زيادة فرص العمل :— قد تتميز خطط وبرامج التنمية فى أغلب البلدان النامية بوجود هدف زيادة فرص العمل المنتج بين الأهداف ذات الأولية الأولى والمستهدفة من مثل هذه الخطط والبرامج ، الا أنه لمن الطبيعى أن تختلف استراتيجية تحقيق هذا الهدف ، بما تضمنه من سياسات وأدوات ، فيما بين البلدان المختلفة ، بل ومن مرحلة الى أخرى من مراحل التنمية داخل نفس المجتمع ، تبعا لاختلاف ظروف سوق العمل بها ، الى جانب اختلاف أوضاعها الاقتصادية ، والاجتماعية . وقد يصاحب ذلك تباين القطاعات الاقتصادية المختلفة فى دورها النسبى فى تحقيق هذا الهدف .

ففى جمهورية مصر العربية ، وفى أوائل الستينات حيث كان القطاع الزراعى هـــو القطاع السائد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء من حيث المساهمة فى الانتـــاج والدخل القومى ، أو من حيث أعداد السكان العاملين به ، كان لهذا القطاع الدور الرئيسى فى توفير فرص العمل المنتج . ففى الوقت الذى كان فيه السكان الريفيون يمثلون نحو ٦٢٪ من اجمالى عدد السكان خلال عام ١٩٦٠ ، كما كانت أعداد القوى العاملة الزراعية تمثل نحو ٤ر٥٥٪ من جملة أعداد القوى العاملة بالجمهورية خلال نفس العام[١] كان القطاع الزراعـــى يوفر نحو ٥٤٪ من اجمالى فرص العمل المنتج خلال نفس العام ، على حين بلغت مساهمات القطاعات غير الزراعية ما نسبته ٤٦٪ من اجمالى فرص العمل المتاحه ، حيث قدرت فـــرص العمل المتاحة بالقطاع الزراعى آنذاك بحوالى ٣٢٤٥ ألف ، على حين قدرت فى باقـــى القطاعات بنحو ٢٧١٦ ألف فرصة عمل وباجمالى يبلغ نحو ٦٠٠٦ ألف فرصة عمل على المستوى القومى[٢] ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم ، ومع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى استهدفت تغيير هيكل الاقتصاد القومى بالارتفاع بالاهمية النسبية للقطاعات غـــير الزراعية فى النشاط الاقتصادى ، فقد كان لمجموعة القطاعات غير الزراعية دور نسبى أكبر فى توفير فرص العمل أمام أعداد قوى العمل المتزايدة حيث قدرت فرص العمل بها خلال عـــام ١٩٨٦/٨٥ بحوالى ٧٥٢٦ ألف فرصة عمل وبنسبة ٧ر٦٢٪ من اجمالى فرص العمل بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والتى تقدر بحوالى ١٢٠٠٦ ألف فرصة عمل خلال نفس العام ، علـــى حين قدرت فرص العمل بالقطاع الزراعى بحوالى ٤٤٨٠ ألف فرصة عمل تمثل نحو ٣ر٣٧٪ من اجمالى فرص العمل خلال نفس العام[٣] وهو مايعكس بدوره تزايد فرص العمل فى مجموعـــة القطاعات غير الزراعية بمعدلات أكبر من معدل الزيادة فى فرص العمل التى يوفرها القطـاع الزراعـــى .

المصدر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، سوق العمل فى القطاع الزراعى ، (دراسة أولية) ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاء العامة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

(٣) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول والثانى ، المجلد التاسع والثلاثون ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

وبالنسبة لخطط وبرامج التنمية الزراعية من حيث المشاركة فى تحقيق هذا الهدف فقد اختلفت اتجاهاتها وادواتها فى تحقيق هذا الهدف فى الوقت الحالى عنه فى بداية الستينات لاختلاف ظروف سوق العمل الزراعى ، وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية سواء داخل القطاع الزراعى نفسه أو فى البنيان الاقتصادى للمجتمع المصرى . ففى بداية الستينات حيث كان يعيش على القطاع الزراعى النسبة العالية من السكان وقوى العمل وتميز سوق العمل الزراعى آنذاك بوجود البطالة بنوعياتها المختلفة سواء البطالة الصريحة أو الموسمية او المقنعة ، فقد نصت الخطة الخمسية الأولى للقطاع الزراعى آنذاك على هدف زيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى ، الى جانب ما أستهدفته الخطة الأولى للقطاعات غير الزراعية بالنسبة لزيادة فرص العمل بها . هذا ولقد كان من الطبيعى أن تستهدف خطة التنمية الزراعية آنذاك زيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى ، حيث كبر حجم الفائض من قوى العمل الزراعية عن القدرة الاستيعابية لخطط وبرامج التنمية فى مجموعة القطاعات غير الزراعية . ولقد استندت خطة التنمية الزراعية فى تحقيقها لهذا الهدف الى جانب هدفها الأساسى فى زيادة الأنتاج والدخل الزراعى على زيادة حجم الموارد الزراعية من خلال التوسع الزراعى الافقى الى جانب الأتجاه نحو زيادة درجة التكثيف المحصولى من أجل زيادة الطاقة الأنتاجية للقطاع الزراعى ثم زيادة الناتج والدخل القومى من القطاع الزراعى الى جانب زيادة فرص العمل الجديدة داخل القطاع . وهنا يمكن اثارة التساؤل التالى :

— هل كان لتخطيط الانتاج الزراعى ذاته دورا فى تحقيق هذا الهدف ؟ .

وفى الواقع قد تكون الاجابة على هذا التساؤل بالايجاب حيث كان الاهتمام آنذاك بزراعة محصول القطن سواء من حيث كبر المساحة التى تزرع به أو محاولة رفع انتاجيته لما يعتبره المحصول النقدى الأول فى ذلك الوقت أو باعتباره المصدر الأول لتوفير النقد الأجنبى فى المقام الأول ، ولكن أيضا باعتباره المحصول الذى يتميز بزيادة احتياجاته من الأيدى العاملة سواء داخل القطاع الزراعى نفسه أو خارجه عن غيره من الحاصلات الزراعية ، حيث احتياج

زراعته الى ايدى عاملة كثيرة ، فضلا عن فرص العمل التى تتولد عن تجهيزه وتصنيعه بالقطاع الصناعى • ولقد ساعد على ذلك فى نفس الوقت وجود السعة السوقية للانتاج منه سواء بالنسبة للأسواق الخارجية او بالنسبة للسوق المحلى أمام ماأستهدفته خطة التنمية بالقطاع الصناعى من توسع كان قوامه الصناعات القائمة على تجهيز وتصنيع القطن •

اما فى الوقت الحالى فقد يوصف سوق العمل المصرى بخصائص تختلف عنه فى بداية الستينات حيث وجود فائض كبير من خريجى الجامعات يفوق احتياجات العمل ، فضلا عن ما قد يوجد من فائض بين العاملين فى القطاعات الخدمية خاصة الحكومية ، وفى أجهزة ومؤسسات القطاع العام كنتيجة لالتزام الدولة بتعيين الحريجين منذ سنوات طويلة مضت وبأعداد كبيرة تزيد عن الطاقة الاستيعابية لمثل هذه القطاعات • أما بالنسبة للقطاع الزراعى فيتصف سوق العمل به حاليا بوجود نقص فى المعروض منها عن احتياجات قطاع الزراعه فى أغلب أوقات السنه خاصة فى مواسم الذروة ، وان كان ذلك لاينفى وجود البطالة الموسمية بين العاملين فى هذا النشاط ، وذلك كسمة طبيعية من سمات العمل فى النشاط الزراعى نظرا للتباينات الكبيرة فى الاحتياجات منه من موسم الى آخر • وكنتيجة طبيعية لخصائص سوق العمل الزراعى اليوم فقد استهدفت خطط التنمية الزراعية التوسع فى مشروعات الميكنة الزراعية لاحلال الآلة محل العمل البشرى فى كثير من العمليات الزراعية •

وعليه وفى ضوء الخصائص الحالية لسوق العمل المصرى فقد استهدفت الخطط الحالية للتنمية الاقتصادية ، والاجتماعية زيادة فرص العمل المنتج فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى بما فى ذلك القطاع الزراعى نفسه • واذا كانت خطط وبرامج التنمية الزراعية الحالية تستهدف زيادة فرص العمل المنتج بالقطاع الزراعى اليوم ، الا أن ذلك قد يستند الى مبررات وأولويات مختلفة الى حد ما عنه فترة الستينات ، ومن ثم اختلاف الأدوات والوسائل لتحقيق هذا الهدف ، وهو مايمكن ايجازه فيما يلى : —

أ — اذا كانت خطط وبرامج التنمية الزراعية الحالية تستهدف زيادة حجم الموارد الزراعية المنتجة بالقطاع الزراعى من خلال التوسع الزراعى الأفقى فهى تستهدف بذلك زيادة الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى ومن ثم زيادة الأنتاج من السلع الزراعية المختلفة وذلك لمقابلة الأحتياجات المتزايدة منها وتخفيض حجم الفجوة الموجودة حاليا ما بين الأنتاج والاستهلاك منها وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد القومى ، فى المقام الاول ، ذلك فضلا عن خلق فرص عمل جديدة فى المقام الثانى للمساهمة فى استيعاب فائض العمل بالقطاعات الخدمية من أجهزة حكومية وقطاع عام فضلا عن خريجى الجامعات وبعض الفئات الاجتماعية الاخرى شاملة فى ذلك فئات معينة من قوى العمل الزراعى • وعليه يمكن القول بأن هدف زيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى ليس المستهدف به فائض العمل بالقطاع الزراعى ، ولكن المستهدف منه فائض العمالة بالقطاعات غير الزراعية الى جانب القطاع الزراعى • هذا كما انه يمكن النظر الى زيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى على انها ليست هدف فقط ، بل أنها هدف ووسيلة فى نفس الوقت فى ظل الخصائص الحالية لسوق العمل الزراعى ، وذلك عكس الحال فى فترة بداية الستينات حيث يمكن النظر اليها آنذاك على أنها هدف اجتماعى يقصد به العمالة الزراعية ، قبل أن تكون وسيلة •

ب — اذا كانت خطط وبرامج التنمية الزراعية الحالية تستند الى تكثيف الزراعة المصرية بالتوسع فى مشروعات الأنتاج الزراعى المتكاملة مع بعضها البعض فذلك بهدف زيادة الأنتاج بالقطاع الزراعى التقليدى فى المقام الأول ، الى جانب تحسين الطلب على العمالة الزراعية من خلال تقليل تباياته الموسمية ، ومن ثم تخفيض حجم البطالة الموسمية داخل هذا القطاع حيث التوسع فى مشروعات الانتاج الحيوانى ، وصناعة الدواجن ، والألبان وغيرها من الأنشطة

ذات العلاقة التكاملية مع النشاط الزراعى التقليدى داخل هذا القطاع، والتى تتصف مستويات الأنتاج الحالى منها بوجود فجوة كبيرة ما بين الأنتاج والاستهلاك منها .

وبناء على ماسبق وعلى الرغم من صعوبة تحديد ماإذا كان زيادة فرص العمل فى القطاع الزراعى حاليا هو هدف اجتماعى فى حد ذاته ، أو وسيلة لزيادة الانتاج الزراعى من خلال استغلال الطاقات البشرية العاطلة فى الاقتصادى القومى بجميع قطاعاته ، الا أنه يمكن القول بأن زيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى يمكن النظار اليه حاليا على أنه هدف ووسيلة فى نفس الوقت ، وذلك عكس الحال فى فترة الستينات حيثكان يمكن النظر اليها آنذاك على أنها هدف اجتماعى قبل ان تكون وسيلة .

وأخيرا يمكن القول أيضا بأنه اذا كان تخطيط الأنتاج الزراعى فى الخطة الخمسية الأولى فى بداية الستينات كان يعد وسيلة من وسائل التخطيط لزيادة فرص العمل فى القطاع الزراعى وغيره عن القطاعات ، الا أنه حاليا يقوم وفى المقام الاول على اعتبارات تلبية حاجة السوق المحلى ، وغيرها من الأهداف الاقتصادية الأخرى ، وحيث يعد هدف زيادة فرص العمل هدفا من أهداف عملية التنمية ذاتها .

٤ — زيادة الدخل الزراعى :— تعد زيادة الدخل القومى من القطاع الزراعى من أهم الأهداف التى تسعى الى تحقيقها خطط وبرامج التنمية الزراعية فى البلدان النامية، نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية نسبية كبيرة بين قطاعات الاقتصاد القومى سواء من حيث تعداد السكان وأعداد العاملين به من قوى العمل ، أو من حيث مساهمته فى الناتج والدخل القومى . فخطط وبرامج التنمية الزراعية تستهدف زيادة الدخل القومى من القطاع الزراعى من أجل الأرتفاع بمستوى دخول نسبة كبيرة من سكان المجتمع والتى تمثل السكان الزراعيين ، من ناحية ، كما أنه ومن ناحية أخرى ، فان هذا القطاع بما يمثله من أهمية نسبية كبيرة من حيث المساهمة فى الناتج والدخل القومى ، يعد من أهم المصادر

الرئيسية لتوليد الدخل على المستوى القومى ، ومن ثم فقد يصعب مع بداية عملية التنمية تحقيق زيادة او تحسن ملموس فى مستوى الدخل القومى ، ومتوسط نصيب الفرد منه على مستوى المجتمع ككل ، مالم يحظى هذا القطاع بنصيب كبير فى اهداف وبرامج ومشروعات الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

هذا واذا كان استمرار عملية التنمية الاقتصادية ، وما يصاحبها من تغيرات فى هيكل الاقتصاد القومى قد يلازمها انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بين قطاعات الاقتصاد القومى سواء من حيث تعداد السكان أو من حيث المساهمة فى الناتج والدخل القومى ، الا انه وعلى الرغم من ذلك فستظل المبررات المشار اليها من قبل لزيادة الدخل القومى الزراعى قائمة ، يضاف اليها من ناحية أخرى ماقد يستهدف من أزالة أو تخفيض الفوارق بين مستوى دخول السكان الزراعيين من ناحية ، ومستوى دخول تلك الفئات العاملة فى القطاعات غير الزراعية من ناحية أخرى . ففى مصر ، وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعى بين بقية قطاعات الاقتصاد من حيث المساهمة فى الدخل القومى ، واستيعاب قوى العمل المنتج على النحو المبين بالجدول رقم (٤) ، الا انه مايظل يستوعب النسبة الأكبر من السكان وقوى العمل مقارنة بغيره من القطاعات حيث تقدر نسبة العمالة به بحوالى ٣٧٫٢٪ من اجمالى العمالة على المستوى القومى فى عام ١٩٨٤/٨٣ ، كما أنه يساهم بنسبة كبيرة فى الدخل المحلى بلغت نحو ١٩٪ تقريبا خلال نفس العام . هذا وفى نفس الوقت وعلى الرغم ما قد يكون قد طرأ من تحسن فى مستوى دخل الفرد من السكان الزراعيين خلال الفترة ما بين العامين السابق ذكرهما ، الا انه مازالت هناك فروق كبيرة بين مستوى دخل الفرد من السكان الزراعيين ، ومستوى دخل الفرد من الفئات العاملة فى القطاعات غير الزراعية . فبمقارنة متوسط أجر العامل بالقطاع الزراعى بمثيله فى القطاعات غير الزراعية (باعتباره جزء من الدخل) ، يلاحظ أن متوسط اجر العامل بالقطاع الزراعى يعادل نحو ٢٤٫٨٪ من متوسط أجر العامل بالقطاعات غير الزراعية خلال عام ١٩٨٤/٨٣ ،

جدول رقم (٤) الدخل ، والأجور الزراعية مقارنة بالدخول والأجور
في القطاعات غير الزراعية

البيـــان	١٩٦١/٦٠	١٩٧٠/٦٩	١٩٧٥	١٩٨١/٨٠	١٩٨٤/٨٣
أ ـ الدخل المحلى (مليون جنيه) :	(١)	(١)	(١)	(١)	(٢)
ـ اجمالى الدخل المحلـــى	١٣٦٤	٢٥٥٣	٥٠٦١	١٦٩٠٦	٢٥٥٥٧
ـ الدخل المحلى من القطاع الزراعى	٤٠٣	٧٧٢	١٤٦٨	٣٥٤٢	٤٨١٥
ـ الدخل المحلى من القطاعات غير الزراعيـــة	٩٦١	١٧٨١	٣٥٩٢	١٣٣٦٤	٢٠٧٤٢
ب ـ العمالـــة (ألـــف) :					
ـ اجمالى العمالـــــة	٦٥١٢	٨٢٧٥	٩٦٠٦	١١٤٣٩	١١٤٠٥
ـ العمالة بالقطاع الزراعـــى	٣٦٠٠	٤٠٤٨	٤٢١٨	٤٢٠٠	٤٢٤٧
ـ العمالة بالقطاعات غير الزراعيـــة	٢٩١٢	٤٢٢٧	٥٣٨٨	٧٢٣٩	٧١٥٨
جـ ـ الأجور (مليون جنيه) :					
ـ اجمالـــى الأجـــور	٥٦٧	١١٨٠	٢٤٠١	٦١٠١	١١٩٢٠
ـ اجمالى الاجور بالقطاع الزراعـى	٩٩	٢١٨	٤٤٩	٧٣٩	١٥٢٩
ـ اجمالى الأجور بالقطاعات غير الزراعية	٤٦٨	٩٦٢	١٩٥٢	٥٣٦٢	١٠٣٩١
د ـ متوسط أجور العاملين : (جنيه/سنة)					
ـ على المستوى القومـــــى	٨٧٫٠٧	١٤٢٫٦٠	٢٤٩٫٩٥	٥٢٣٫٣٥	١٠٤٥
ـ على مستوى القطاع الزراعـــى	٢٧٫٥	٥٣٫٨٥	١٠٦٫٤٥	١٧٥٫١٥	٣٦٠
ـ على مستوى القطاعات غير الزراعية	١٦٠٫٧١	٢٢٧٫٥٨	٣٦٢٫٢٩	٧٤٠٫٧١	١٤٥٢
هـ ـ الأهمية النسبية (٪)					
ـ العمالة الزراعية / أجمالى العمالة	٥٥٫٣	٤٨٫١	٤٣٫٩	٣٦٫٧	٣٧٫٢
ـ العمالة غير الزراعية / أجمالى العمالة	٤٤٫٧	٥١٫١	٥٦٫١	٦٣٫٣	٦٢٫٨
ـ الدخل المحلى الزراعى / اجمالـــى الدخل المحلـــــى	٢٩٫٥	٣٠٫٢	٢٩٫٠	٢١٫٠	١٨٫٨
ـ الدخول المحلية غير الزراعيـــة / اجمالى الدخل المحلـــــى	٧٠٫٥	٦٩٫٨	٧١٫٠	٧٩٫٠	٨١٫٢
ـ الأجور الزراعية / أجمالى الأجور	١٧٫٥	١٨٫٥	١٨٫٧	١٢٫١	١٢٫٨
ـ الأجور غير الزراعية / اجمالى الاجور	٨٢٫٥	٨١٫٥	٨١٫٣	٨٧٫٩	٨٧٫٢
ـ متوسط الاجر الزراعى /متوسط الأجور غير الزراعيـــــة	١٧٫١	٢٣٫٧	٢٩٫٤	٢٣٫٨	٢٤٫٨

المصدر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، القاهـــرة ، أعداد مختلفـــة .

(٢) وزارة التخطيط ، بيانات غير منشـــورة .

بعد أن كان يمثل مانسبته ١ر١٧٪ منه خلال عام ٦٠/١٩٦١ (جدول رقم ٤) ، وهو أن كان يشير الى وجود تحسين فى مستوى الأجور الزراعية عن غيره من القطاعات غير الزراعية أبان هذه الفترة ، الا انه يعكس فى نفس الوقت وجود فجوة كبيرة بين مستوى الاجور فى القطاع الزراعى عن غيره من القطاعات غير الزراعية .

هذا ومع التسليم بان هدف زيادة الدخل القومى من القطاع الزراعى يعد هدفا من اهداف خطط التنمية الزراعية ، حيث تعد زيادة الانتاجية والأنتاج المترتبة على تنفيذ برامج ومشروعات الخطة هى المصدر الرئيسى لتوليد الزيادات المستهدفة فى الدخل القومى الزراعى ، الا أنه وعلى الرغم من ذلك يمكن اثارة التساؤل حول دور عملية تخطيط الانتاج الزراعى ذاتها فى تحقيق مثل هذا الهدف . وهنا يمكن التاكيد على تباين الانشطة الأنتاجية الزراعية المختلفة فيما بينها من حيث المساهمة فى الدخل الزراعى امام تباين انتاجية الموارد الزراعية المستقلة فى كل منها الى جانب التباين فى تكلفة الأنتاج ومن ثم تباين توليفات الأنتاج المختلفة من حيث المساهمة فى الدخل الزراعى ، وهو ما يستوجب البحث عن توليفة الأنتاج الزراعى التى تحقق تعظيم الدخل الزراعى من الموارد الزراعية المتاحة والمستغلة ، ومن ثم يأتى دور عملية تخطيط الأنتاج الزراعى ، وتوجيه الموارد الزراعية نحو الأنشطة الأنتاجية التى تحقق مثل هذا الهدف فى ظل المتغيرات الاقتصادية التى تحكم النشاط الانتاجى فى هذا القطاع .

٥ ـ تعظيم العائد الاجتماعى ، وتغذية الأمن الغذائى :ـ تعد أسعار السوق هى الأساس فى تحديد قيم العائد ، والتكلفة لكل من الأنشطة الأنتاجية المختلفة ، ومن ثم تحديد الدخل أو الربحية من وجهة نظر المنتج الفرد . فعلى أساس الأسعار التى يتسلمها أو يدفعها المنتجون الافراد تتخذ قراراتهم المتعلقة بتحديد توليفة الأنشطة الأنتاجية ، ومن ثم توزيع موارد هم الزراعية بين مختلف الأنشطة الانتاجية التى يمارسونها

بالشكل الذى يحقق أعلى دخل أو ربحية من وجهة نظرهم الخاصة • الا أنه كثيرا ماتتصف أسواق السلع الزراعية فى أغلب الدول النامية بوجود التدخلات الحكومية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة مما قد يصاحبه عدم تعبير الأسعار السائدة بالسوق عن القيم الحقيقية لعوائد ، وتكاليف الأنشطة الأنتاجية المختلفة اذا مانظر اليها بمنظور قومى أشمل • فكثيرا ماتلجأ أغلب حكومات الدول النامية بالتحكم فى أسعار بعض السلع الزراعية عند مستويات منخفضة من خلال السياسة التجارية بغرض دعم المستهلك أو تشجيع الصناعات المحلية من خلال توفير المادة الخام اللازمة لها بتكلفة مناسبة ، وغالبا قد لاتعبر المستويات السعرية المحددة لمثل هذه السلع عن تكلفة الفرصة البديلة لها حيث قد تكون عند مستوى أدنى منها ، وهو مايعنى ضمنيا احتمالات زيادة قيمة العائد الاجتماعى من مثل هذه السلع عن تقديرات العائد المماثلة المحسوبة على أساس منظور المنتجين الأفراد • هذا ومن ناحية أخرى فقد تلجأ مثل هذه الحكومات الى دعم مستلزمات الأنتاج الزراعى بغرض تخفيض تكلفة انتاج السلع الزراعية وحفز الزراع على الأنتاج ، ومن ثم فقد تبدو السلع الزراعية الكثيفة الاستخدام للمدخلات الزراعية المدعمة أكثر ربحية بالنسبة للمنتج الفرد ، عنه بالنسبة للمنظور الاجتماعى • وعليه فان تخطيط الانتاج الزراعى من منظور قومى شامل يتطلب الأخذ فى الحسبان تلك التأثيرات السلبية ، والايجابية للتدخلات الحكومية على أسعار السوق ، وتصحيحها من أجل تقيم العائد ، والتكلفة الحقيقية لكل من الأنشطة الانتاجية المختلفة •

وبالاضافة الى ماسبق هناك أيضا العديد من السلع الزراعية التى تعد من المدخلات الرئيسية فى كثير من الصناعات المحلية التى تحقق بدورها الكثير من فرص العمل المنتج خارج قطاع الزراعة ، وحيث تعد الانتاجية والعائد داخل هذه الصناعات من أهم عناصر العائد الاجتماعى المتوقع من انتاج مثل هذه السلع أو المحاصيل الزراعية • فالعائد الاجتماعى المتوقع من زراعة القطن — على سبيل المثال — أو غيره من المحاصيل الزراعية التى تعد

فى حكم المواد الخام ، لايقف عند حد العائد منها بالنسبة لقطاع الزراعة ، بل يتضمن أيضا العائد المحقق منها فى الصناعات القائمة على تجهيزها وتصنيعها .

وبناء على ماسبق فان تخطيط الانتاج الزراعى ، وفقا لتقديرات العائد أو الربحية بمنظور المنتج الفرد ، قد لايحقق التوزيع الأمثل للموارد الزراعية فيما بين الأنشطة الانتاجية المختلفة وفقا للمنظور الاجتماعى ، وهو ماقد يعنى فى نفس الوقت اهدار للموارد الزراعية نظرا لما قد يترتب على ذلك من خسارة اجتماعية . فتخطيط الأنتاج ، وتوزيع الموارد الزراعية بين الأنشطة الانتاجية المختلفة يجب أن يتم وفقا لتيار العائد أو الدخل الممكن تحقيقة من كل منها ليس على مستوى القطاع الزراعى فحسب ، بل على مستوى المجتمع ككل .

هذا وعلى الرغم من ذلك فقد تهدف الخطة الزراعية فى كثير من البلدان النامية الى زيادة الأنتاج المحلى من المحاصيل الزراعية الغذائية بغرض الارتفاع بدرجة الاكتفاء الذاتى فى استهلاكها تحقيقا لمبدأ الأمن الغذائى . وفى كثير من الأحيان ، وأمام محدودية الموارد الزراعية ، قد يتم تحقيق مثل هذا الهدف على حساب الانتاج من السلع أو المحاصيل الزراعية الأخرى ذات الميزة النسبية الأكبر ، وهو مايعنى ضمنيا وقف العمل بقوانين الميزة النسبية ، ومن ثم التضحية بجانب من العائد الاجتماعى الذى كان يمكن تحقيقه . الا أن مثل هذا المنهج يوصف فى كثير من الكتابات الاقتصادية[1] بافتقاره الى الصحة لما قد يترتب عليه من التضحية بعائد كبير ليس فى مقدور الدول النامية تحمل نتائجه ، وخاصة أمام اتساع مفهوم الأمن الغذائى وما اذا كان يقصد به الأمن الغذائى فى الحبوب ، أم الألبان ومنتجاتها أم اللحوم والزيوت أم المحاصيل السكرية أم فى مستلزمات الانتاج الزراعى أم جميعها . هذا كما ان هذا المنهج ليس هو بالضمان الأكيد على تحقيق

---

(١)

الأمن الغذائى لأفراد المجتمع حيث أن مشكلة الأمن الغذائى ترتبط أكثر بمشكلة الفقر ومستوى دخول أفراد المجتمع وليس بمصدر توفير الغذاء (الانتاج المحلى أم الواردات) . فقد تنجح الدولة فى زيادة الأنتاج المحلى من الحبوب — على سبيل المثال — أو غيرها من السلع الغذائية ، والارتفاع بدرجة الاكتفاء الذاتى فى استهلاكها ومن ثم تخفيض الواردات منها ، وذلك من خلال الأرتفاع بأسعارها أو غيرها من السياسات ، الا أن الأمر قد يصبح أكثر سوءا بالنسبة للامن الغذائى للفئات الفقيرة من المجتمع غير المنتجة لمثل هذه السلع الغذائية حيث قد لاتمكنهم مستويات دخولهم من الحصول على احتياجاتهم منها ، بل قد يشمل ذلك ايضا اغلب الفئات المنتجة لمثل هذه السلع الغذائية حيث قد تمكن الأسر الزراعية من انتاج احتياجاتها من الحبوب أو البعض الآخر من السلع الغذائية ، الا أنها قد تعجز عن الحصول على احتياجاتها من السلع الغذائية الأخرى امام ضعف مستويات دخولها ، هذا على حين قد تكون فى وضع أفضل اذا ما أتجهت الى انتاج المحاصيل التى تحقق عائد أعلى يحقق لها مستويات الدخول التى تساعدها فى الحصول على احتياجاتها من الغذاء وعليه يصبح الاهتمام برفع مستوى دخول السكان ، وعدالة توزيعها هو المدخل الاساسى لضمان تحقيق الأمن الغذائى لأفراد المجتمع بغض النظر عن مصادر توفير الغذاء . ومن ثم فان تخطيط الأنتاج الزراعى ، وتوزيع الموارد الزراعية المحدودة فيما بين الأنشطة الانتاجية المختلفة يجب ان يتم فى اطار مايولده كل منها من تيار فرص العمل ، والدخول على مستوى المجتمع ككل .

هذا ومع التسليم بصحة ماجاء بالتوصيف السابق ، وفى ظل ما قد يوجد من تباينات كبيرة فيما بين المحاصيل والسلع الزراعية المختلفة من حيث حجم العائد الاجتماعى المترتب على انتاجها ، الا أن ذلك لايمكن التسليم به بشكل مطلق ، بل ومن منظور اجتماعى أيضا وبنظرة طويلة الأجل يمكن القبول بتخطيط الأنتاج الزراعى ، وتوزيع الموارد الزراعية وفقا لقوانين الميزة النسبية وحجم مايحققه كل منها من عائد اجتماعى فى الحدود التى تسمح بتحقيق حد أدنى من درجة الأكتفاء الذاتى فى السلع الزراعية الغذائية ، على نحو ماسبق الأشارة اليه من قبل .

الفصل الثاني : قيود ومحددات تخطيط الانتاج الزراعي :

تواجه عملية تخطيط الانتاج الزراعي بمجموعة من المحددات والقيود ، والتي أمامها تطرح قضية الاولويات فيما بين الأهداف المستهدفة ، والبحث عن أفضل التوليفات من السلع الزراعية ومن ثم افضل التوزيعات للموارد الزراعية المتاحة فيما بين هذه الحاصلات بما يحقق مجموعة الاهداف المستهدفة . ويمكن بيان أو تصوير أهم القيود والمحددات التي تواجه عملية تخطيط الأنتاج في الزراعة المصرية في الوقت الراهن في مجموعة القيود ، والمحددات التالية :

(١) المساحة الارضية ، والمحصولية :- تعد مساحة الرقعة الأرضية الزراعية من أهم القيود التي تواجه عملية تخطيط الأنتاج الزراعي ، ومن ثم فاذا كانت الدراسة الحالية تستهدف البحث عن أفضل توليفة من المحاصيل الحقلية المختلفة (دون حاصلات الخضر والفاكهة) التي يمكن زراعتها في محيط الأراضي القديمة فقط دون غيرها من الاراضي الجديدة ، فان في ذلك ما يستلزم تحديد مساحة الرقعة الأرضية موضوع البحث . وعلى ذلك فاذا ما أستبعدت المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل التي لن تشملها الدراسة لأمكن تحديد مساحة الارض الزراعية التي تمثل قيدا على تخطيط مجموعة المحاصيل الأخرى التي تشملها الدراسة . هذا وأمام زراعة الأراضي المصرية بأكثر من محصول واحد خلال العام ، واختلاف درجة التكثيف المحصولي عليها من موسم الى آخر فمن المتوقع أن تختلف بالتالي المساحة الأرضية التي يمكن تخصيصها لمجموعة المحاصيل التي تشملها الدراسة من موسم الى آخر .

هذا ويوضح الجدول رقم (٣) بالملحق توزيع مساحة الأراضي الزراعية القديمة فيما بين مجموعة المحاصيل المستبعدة ، ومجموعة المحاصيل التي تشملها الدراسة ، حيث يتبين منه أن مساحة الأراضي القديمة المنزرعة خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥ تبلغ نحو ٥٫٨٤١ مليون فدان يزرع منها بالحدائق حوالي ٤٢٨ ألف فدان سنويا في المتوسط ، اما باقي المساحة والتي تقدر بنحو ٥٫٤١٣ مليون فدان

فتزرع بمجموعة المحاصيل الحقلية الى جانب الخضروات والقصب فى المواسم الشتوية ، والصيفية ، والنيلية . ولقد أختص محصول القصب كمحصول معمر بحوالى ٢٤٨ ألف فدان سنويا خلال نفس الفترة على حين أختصت مجموعات الحاصلات الحقلية ، والخضروات بحوالى ١٦٥ر٥ مليون فدان سنويا . هذا ولقد بلغت المساحة المحصولية بهذه الرقعة الارضية (١٦٥ر٥ مليون فدان مساحة أرضية) حوالى ١٧٥ر٥ مليون فدان خلال الموسم الشتوى ، وحوالى ٤٦٣ر٥ مليون فدان خلال الموسم الصيفى والنيلى . حيث بلغت المساحة المحصولية للخضروات الشتوية ، وبنجر السكر ، ومجموعة المحاصيل الأخرى التى لن تشملها الدراسة نحو ٣٦٩ ألف فدان سنويا ، على حين بلغت المساحة المحصولية الشتوية لمجموعة المحاصيل الشتوية المعنية بالدراسة نحو ٤٨٠٦ ألف فدان سنويا . أما المساحة المحصولية لمجموعة حاصلات الخضر الصيفى والنيلى وغيرها من الحاصلات الحقلية الاخرى المستبعدة من الدراسة فتبلغ نحو ٧٩٣ ألف فدان سنويا ، على حين بلغت المساحة المحصولية لمجموعة المحاصيل الحقلية الصيفية والنيلية المعنية بالدراسة نحو ٤٦٧١ ألف فدان سنويا . وعليه يمكن تحديد المساحة المحصولية التى تمثل قيدا على تخطيط الانتاج من مجموعة المحاصيل المعنية بالدراسة على النحو التالى :

(١) المساحة المحصولية فى الموسم الشتوى = ٤٨٠٦٥٣٦ فدان
(٢) المساحة المحصولية فى الموسم الصيفى والنيلى = ٤٦٧٠٥٢٤ فدان
(٣) مساحة القصب = ٢٤٨١٣٥ فدان
(٤) الأجمالى = ٩٧٢٥١٩٥ فدان

٢ — الموارد المائية :— لقد اصبحت المياه من أهم المحددات التى تواجه القطاع الزراعى فى الوقت الراهن ليس بسبب الرغبة فى زيادة مساحة رقعة الاراضى الزراعية من خلال استصلاح الاراضى الجديدة فحسب ، بل أيضا بسبب محدودية هذه الموارد المائية ، خاصة فى السنوات الاخيرة التى واجهت تناقص مياه النيل التى تعد المصدر

الرئيسى لتوفير احتياجات الزراعة المصرية من مياه النيل . وعليه فان البحث فى تخطيط الانتاج الزراعى واعادة توزيع الموارد المائية فيما بين الحاصلات الزراعية تحت الدراسة يجب أن لا يترتب عليه زيادة الاحتياجات من مياه الرى ، بل يمكن الافتراض بأن ذلك يجب أن يتم فى حدود الاستهلاك الحالى لهذه المجموعة من الحاصلات من مياه الرى كحد أقصى ، بل يمكن افتراض تناقص الكميات المتاحة من مياه الرى لهذه المجموعة من الحاصلات الزراعية بنسب معينه لمواجهة الظروف الطارئة التى تميزت بها مياه النيل فى السنوات الاخيرة .

وعليه فيشير الجدول رقم (٥) الى تقديرات استهلاك مجموعة الحاصلات الزراعية تحت الدراسة من مياه الرى سنويا كمتوسط للفترة ١٩٨٣ — ١٩٨٥ ، حيث تقدر بنحو ٩٫٥٠٥ مليار متر مكعب بالنسبة لمجموعة الحاصلات الشتوية ، بحوالى ٢٣٫٥٨١ مليار متر مكعب بالنسبة لمجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية شاملة القصب ، وباجمالى قدره ٣٣٫٠٨٦ مليار متر مكعب سنويا . وعليه فيمكن افتراض ان الحد الأقصى لكميات المياه التى تمثل قيدا على تخطيط الانتاج من مجموعة الحاصلات تحت الدراسة يتساوى مع كمية استهلاكها من مياه الرى حاليا ، بل يمكن أيضا افتراض تناقص الكميات المتاحة من مياه الرى بالنسبة لهذه المجموعة من الحاصلات بنسبة ١٠٪ أو ٢٠٪ من مستوى استهلاكها الحالى فى ظل الظروف الحالية لمياه نهر النيل .

٣ — الموارد البشرية :— لقد كان القطاع الزراعى فيما قبل الخطة الخمسية الاولى (٦٠ / ١٩٦١ — ٦٤/١٩٦٥) والى وقت قريب يوصف بوجود البطالة بين قوى العمل البشرى المشتغلة به سواء البطالة الصريحة أو المقنعة أو الموسمية ، ومن ثم فقد كان عنصر العمل البشرى لا يمثل قيدا على تخطيط الانتاج الزراعى آنذاك ، حيث كانت أعداد القوى العاملة الزراعية تقدر بنحو ٣٥٣٣ ألف عامل طبقا للتعداد السكانى فى عام ١٩٤٧ بحوالى ٣٩٦٣ ألف عامل طبقا للتعداد السكانى فى عام ١٩٦٠ . هذا الا انه وفى السنوات الاخيرة فقد شهد القطاع الزراعى مجموعة تغيرات فى سوق العمل به انعكست فى ظهور مشكلة العجز الموسمى فى الموارد البشرية عن الاحتياجات منها

جدول رقم (٥) جملة احتياجات مجموعة الحاصلات الزراعية تحت الدراسة من مياه الرى خـــــلال السنوات ٨٢ ــ ١٩٨٥ حسب المعدلات المائية بالحقـــــل

المحصـــــول	المعدل المائـــى (متر مكعب /ف(١)	المساحـــــة فـــدانا (٢)	جملة الاحتياجـات المائية (ألف م٣)
١ ــ قمـــــح	١٣٩٢	١٢٣٥٣٣٥	١٧١٩٥٣٨
٢ ــ شعـــــير	١١٤٩	١٤٦٥٩٧	١٦٨٤٤٣
٣ ــ فـــــول	١٠٤٢	١٨٤٣٠٤	٢٩٦١٤١
٤ ــ عـــــدس	١٤٧١	١٧٩٩٨	٢٦٤٧٨
٥ ــ حلبـــــة	١٣١٢	١٧٩٧٥	٢٦٧٣٦
٦ ــ حمـــــص	١٦١٦	١٧٨٩١	٢٩٨٢١
٧ ــ ترمـــــس	١١٣٦	١١٦٦٦	١٢٦٩١
٨ ــ بصل شتـــوى	٢١٣١	٢٧٣٩٤	٥٨٤١٧
٩ ــ ثـــوم	٢٩١٨	١٢٣٦٩	٣٦١٨٣
١٠ ــ كتـــان	١٢١١	٣٦٧٢٠	٤٤٤٦٨
١١ ــ برسيم تحريـــش	١١٣٤	٨٧٤٣٤٨	٩٩١٤٥٦
١٢ ــ برسيم مستديـــم	٢٨٧٨	٢١١٣٩٣٩	٦٠٨٣٨٩١
جملة مجموعه المحاصيل الشتـــوى		٤٨٠٦٥٣٦	٩٥٠٤٦٩٣
١ ــ قطـــــن	٣٤٢٩	١٠٢٠٩٤٩	٣٥٠٠٦٦٦
٢ ــ أرز	٢٥٧٨	٩٧٩٦٥٥	٢٤١٤١٦٧
٣ ــ ذرة شاميـــى	٢٨٣٠	١٩٤٧١٦٩	٥٥١٠٥٧٦
٤ ــ ذرة رفيعـــة	٤٣٢٣	٣٦٦٤٩١	١٥٨٤٣٨٠
٥ ــ فول سودانـــى	٢٧١٦	٢٦٤٩٠	٥٧٦٦٤
٦ ــ فول صويـــا	٤٤٠١	١٣٠٠٤٧	٥٧٢١٣٠
٧ ــ سمســـم	٤٠١٤	٢٤٥١٤	٩٨٣٤٣
٨ ــ بطاطـــس	٢٨٤٠	١٥٤٣٨٩	٤٣٨٦٩٤
٩ ــ بصـــل	٢٢٠٧	٢٠٨١٠	٤٥٩٢٨
١٠ ــ قصـــب	١٧٥٢٤	٢٤٨١٣٥	٤٣٤٨٣١٨
جملة مجموعة المحاصيـل الصيفى والنيلـــى		٤٦٧٠٥٢٤*	٢٣٥٨٠٨٦٦
الاجمالـــــى		٩٤٧٧٠٦٠	٣٣٠٨٥٥٥٩

المصـــــدر:

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الرى والموارد المائية ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٤ .

(٢) الجدول رقم (٣) بالملحـــق .

* لاتشمل مساحة القصـــب .

وخاصة فى أوقات الذروة بالنسبة للطلب عليها ، مع ارتفاع أجورها ، وذلك على الرغم من أرتفاع اعداد القوى البشرية فى الزراعة الى نحو ٤٤٦٤ ألف عامل طبقا للتعداد السكانى لعام ١٩٧٦ ثم الى ٤٧٢٢ ألف عامل فى عام ١٩٨٣ طبقا لتقديرات بحث العمالة بالعينة الذى يجريه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء . ولهذا فقد أجريت الكثير من الدراسات فى السنوات الاخيرة لدراسة الوضع الراهن فى سوق العمل الزراعى ، وتقدير الفائض أو العجز فى العمالة الزراعية ، ونوعيته . هذا وعلى الرغم من اتفاق هذه الدراسات على وجود فائض اجمالى كبير نسبيا فى العمالة الزراعية ، وعلى الرغم من تباينها من حيث تقديرات هذا الفائض ، الا أن أغلب هذه الدراسات تتفق فى نتائجها من حيث وجود عجز موسمى فى العمالة الزراعية خاصة فى أوقات الذروة المتمثلة فى شهور مايو ويونيو وأكتوبر ، وذلك باستثناء الدراسة الأخيرة التى أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى عام ١٩٨٥ متضمنه بحث ميدانى عن سوق العمل فى القطاع الزراعى حيث خلصت نتائجها الى وجود عجز موسمى فى العمالة الزراعية يبلغ نحو ١٩٫٨٪ من جملة الاحتياجات منها فى شهر مايو ، ونحو ٤٫٨٪ من جملة الاحتياجات من العمل الزراعى خلال شهر أكتوبر ، وذلك استنادا الى استخدام المعدلات المعيارية لاحتياجات الفدان من العمل البشرى ، والمستخدمة من قبل وزارة الزراعة . هذا على حين خلصت نتائج البحث الميدانى الذى تضمنته نفس الدراسة الى وجود فائض كبير نسبيا فى العمالة الزراعية طوال أشهر السنه دون وجود عجز موسمى (١) .

وهذا وبغض النظر عن مدى صحة تقديرات الدراسات السابقة حول وجود عجز موسمى فى العمالة الزراعية من عدمه فان الدراسة الحالية تفترض أن الموارد البشرية لاتمثل قيدا على تخطيط الانتاج الزراعى أمام التوسع الحالى فى ادخال الميكنة الزراعية لتشمل العمليات الزراعية التى تتميز بكبر احتياجاتها نسبيا من العمل البشرى الزراعى فى أوقات الذروة خاصة

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سوق العمل فى مصر ، قطاع الزراعة والصيد ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٥ .

بالنسبة للحاصلات الزراعية الرئيسية كعمليات حصاد ودراس القمح ، والشعير ، والأرز ، ذلك فضلا عن ماتتخذه الدولة من اجراء بشأن ضمان توفير الايدى العاملة اللازمة لجنى القطن حيث تأخير بدأ العام الدراسى من أجل اتاحة الفرصة أمام الاطفال للمشاركة فى جنى القطن . يضاف الى ذلك أنه ليس من المتوقع أن يكون لتغير المساحات المنزرعة من كل من المحاصيل تحت الدراسة تأثير جوهرى على تقلبات الطلب على العمالة الزراعية .

٤ — رأس المال :— من الملاحظ اليوم أن عنصر رأس المال اللازم لتمويل العمليات الجارية للانشطة الزراعية لم يعد بالعامل المحدد لاختيار النشاط الزراعى بسبب السياسة الائتمانية الزراعية التى تنتهجها الدولة فى الوقت الحاضر حيث يتولى بنك التنمية والائتمان الزراعى تقديم القروض العينية ، والنقدية اللازمة للمساهمة فى تمويل تكاليف العمليات الزراعية المختلفة لكل من الحاصلات الزراعية المختلفة . ومن هنا تفترض الدراسة الحالية أن عنصر رأس المال لايشكل حاليا قيدا على تخطيط الأنتاج من مجموعة الحاصلات الزراعية تحت الدراسة .

٥ — الظروف البيئية والعوامل الفنية :— تختلف الحاصلات الزراعية فيما بينها سواء من حيث نوعية التربة الزراعية الملائمة لزراعة كل منها أو من حيث الظروف البيئية والمناخية التى تناسب زراعة أى من هذه المحاصيل . ومع التسليم بوجود مدى واسع نسبيا سواء من حيث نوعية التربة الزراعية أو الظروف البيئية والمناخية لامكانية زراعة أغلب الحاصلات الزراعية فى الزراعة المصرية ، الا أن الاختلاف النسبى فى هذه العوامل لابد وأن تنعكس محصلته فى اختلاف الانتاجية الزراعية ، مع اختلاف هذه العوامل من منطقة الى أخرى . واذا كان من المشاهد انتشار زراعة أغلب أنواع الحاصلات الزراعية فى جميع أقاليم الجمهورية مما يبرهن على نجاح زراعتها فى هذه الاقاليم رغم ماقد يوجد من تباين نسبى فيما بينها سواء من حيث نوعية التربة الزراعية أو الظروف المناخية ، الا أن تقديرات الانتاجية من أى منها تعكس وجود التباين فيما بين الاقاليم المختلفة كمحصلة للعوامل المشار اليها . وعليه فان الدراسة الحالية تفترض ثبات الاهمية النسبية

لمساهمة كل من الاقاليم المختلفة فى المساحة المنزرعة من أى من المحاصيل الزراعية تحت الدراسة اذا ما أسفرت نتائج الدراسة عن ضرورة اعادة توزيع الموارد الزراعية فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة .

هذا وعلى الرغم مما سبق فاذا كانت ظروف التربة الزراعية ، والظروف البيئية والمناخية فى الزراعة المصرية تسمح بانتشار زراعة أغلب الحاصلات الزراعية فى الاراضى القديمة بجميع أقاليم الجمهورية مثل القمح ، والفول ، والشعير ، والبصل ، والثوم ، والبرسيم من مجموعة الحاصلات الشتوية ، وكذلك القطن ، والذرة الشامى من مجموعة الحاصلات الصيفية ، الا أن هناك من الحاصلات الزراعية الاخرى التى تتطلب زراعتها وجود نوعية معينة من التربة الزراعية ، ومن ثم تتحدد المساحة المنزرعة بها بالمساحة المتاحة من هذه النوعية من التربة ، ومن الأمثلة على ذلك الفول السودانى الذى يزرع بالاراضى الرملية ، وكذلك حاصلات العدس ، والحلبة ، والحمص ، والترمس ، والسمسم حيث تجود زراعتها فى الاراضى الطميية والخفيفة . هذا وامام تعذر الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد مساحة النوعيات المختلفة من التربة الزراعية فى محيط الاراضى القديمة ، فانه يمكن افتراض أن الحد الاقصى للتوسع فى المساحات المنزرعة من هذه المجموعة الاخيرة من المحاصيل الزراعية يتساوى مع أكبر مساحة زرعت بها فى السنوات السابقة .

وكذلك أيضا هناك من الحاصلات الزراعية الاخرى التى تشارك نوعية التربة الزراعية مع الظروف البيئية والمناخية فى تحديد المناطق والمساحات المنزرعة منها ، ومن الامثلة الواضحة على ذلك كل من حاصلات القصب ، والارز ، والذرة الرفيعة ، فمحصول القصب وعلى الرغم من انتشار زراعته فى جميع مناطق الجمهورية ، الا ان زراعته على نطاق واسع وبغرض التصنيع تتركز فى محافظات مصر العليا وبصفة خاصة فى محافظتى قنا ، وأسوان ، حيث توافر الظروف المناخية الملائمة لزراعة القصب بغرض التصنيع حيث ارتفاع درجة الحرارة ، وانخفاض الرطوبة

النسبية • وكذلك أيضا محصول الأرز حيث تتركز زراعته فى محافظات الوجه البحرى حيث وجود التربة الطينية الملائمة لزراعته لقدرتها على الأحتفاظ بالمياه ، وعلى الرغم من نجاح زراعته فى بعض مناطق مصر الوسطى ، الا أن نوعية التربة الزراعية بها وضعف قدرتها على الأحتفاظ بالماء الى جانب ارتفاع درجة الحرارة بها مقارنة بمناطق الوجه البحرى ترفع من معدلات استهلاك المياه فى زراعة الأرز بهذه المناطق عنه فى مناطق الوجه البحرى • وقد يشارك فى تركز زراعة الأرز فى مناطق الوجه البحرى دون غيرها من المناطق اختلاف نمط الاستهلاك الغذائى فيما بين هذه المناطق • وكذلك الحال أيضا بالنسبة لمحصول الذرة الرفيعة حيث تركز زراعته فى مناطق مصر الوسطى ، ومصر العليا وانعدام زراعته فى مناطق الوجه البحرى ، حيث ملائمة الظروف البيئية والمناخية فى المناطق الأولى ، مع وجود النمط الاستهلاكى الذى يقوم على استهلاك الذرة الرفيعة فى هذه المناطق ، وغيابه فى مناطق الوجه البحرى •

هذا والى جانب ظروف التربة الزراعية ، والظروف البيئية والمناخية يأتى أيضا نظام الدورة الزراعية حيث تحدد المساحة المنزرعة من المحصولى الرئيسى بها وفترة تكرار زراعته على نفس الأرض الزراعية باقى المساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية الأخرى • ويعد محصولى القطن والقصب هى المحاصيل الحاكمة لنظام الدورة الزراعية وتحديد مساحات المحاصيل الأخرى المنزرعة معها فى الدورة الزراعية • فزراعة القطن فى دورة ثنائية تعنى تكرار زراعته على نفس الأرض الزراعية كل عامين ، كما تعنى تحديد المساحة المنزرعة من المحاصيل الأخرى فى نفس الدورة بنصف المساحة التى تشغلها الدورة خلال الموسم الصيفى ، كما تعنى فى نفس الوقت زراعة البرسيم التحريشى فى مساحة تماثل تقريبا المساحة المنزرعة بالقطن خلال الموسم الشتوى ، أما باقى الحاصلات الشتوية فتزرع فى نصف المساحة التى تشغلها دورة القطن • أما اذا زرع القطن فى دوره ثلاثية كان معنى ذلك تكرار زراعته على نفس الارض كل ثلاث سنوات ومن ثم زراعته فى ثلث المساحة التى تشغلها الدورة خلال الموسم الصيفى ، يسبقه زراعة البرسيم

التحريش فى نفس المساحة تقريبا خلال الموسم الشتوى على حين تتحدد المساحات المنزرعة من بقية المحاصيل الحقلية الاخرى فى ثلثى المساحة التى تشملها الدورة فى كل من الموسم الصيفى ، والشتوى . أما بالنسبة لمحصول القصب فهو يعد من المحاصيل المعمرة حيث يشغل الأرض الزراعية طوال العام وقد يمكث على نفس الرقعة من الأرض الزراعية فترة تمتد من ٢ — ٦ سنوات . وعليه فان تحديد مساحة الرقعة الأرضية المنزرعة بالقصب فى منطقة ما انما يحدد بدوره المساحة المتبقية لزراعة المحاصيل الزراعية الأخرى .

هذا واذا كانت العوامل المشار اليها عاليه لاتفرض حد أدنى للمساحة التى تزرع من أى من المحاصيل الزراعية (حيث أنها لاتمنع وقف زراعة أى من المحاصيل) ، الا أنها قد تفرض حد أقصى على المساحة التى تزرع منها . وعليه وبناء على ماسبق الأشارة اليه يمكن تحديد الحدود القصوى للمساحات التى يمكن أن تفرضها العوامل السابق ذكرها على زراعة أى من المحاصيل تمت الدراسة فى ظل المحددات التالية :—

١ — أن المساحة المحصولية للمحاصيل الشتوية تحت الدراسة تبلغ نحو ٣١٢١١٣٧ فدان فى منطقة الدلتا ، وحوالى ١٦٨٥٣٩٩ فدان فى مناطق الوجه القبلى ، وذلك بخلاف مساحة القصب .

٢ — أن المساحة المحصولية للمحاصيل الصيفية والنيلية تحت الدراسة تبلغ نحو ٣٠٤١٤٦٥ فدان فى مناطق الوجه البحرى ، وحوالى ١٦٢٩٠٥٩ فدان فى مناطق الوجه القبلى ، وذلك بخلاف المساحة المنزرعة بالقصب .

٣ — أن المساحة المنزرعة بمحصول القصب فى محافظتى قنا وأسوان خلال الفترة تحت الدراسة تبلغ نحو ٢٠٢٩٣٨ فدان ، على حين تبلغ مساحة الزمام المنزرع بهما نحو ٣٨٨٩٩١ فدان (بدون المساحات المنزرعة بالفاكهة) .

٤ — أن زراعات القطن تكاد تنعدم فى مناطق زراعة القصب بمحافظتى قنا وأسوان .

٥ — يفترض زراعة القطن فى دوره زراعية ثلاثية لاتسمح بزراعة القطن فى نفس الأرض الا كل ثلاث سنـــــوات ٠

٦ — يفترض زراعة القصب تبعا لدورة زراعية تسمح بمكث المحصول على نفس الارض لفترة تمتد الى عامين يليه زراعتها بالمحاصيل الحقلية الاخرى ، ولمدة عام آخـــر ٠

٧ — يفترض غياب زراعة القطن فى محافظات الاسماعيلية ، والسويس ، والقاهرة كمـــا هو الحال حاليا ، والتى تبلغ المساحة المحصولية للحاصلات الصيفية والنيليـــة تحت الدراسة بكل منها وعلى الترتيب نحو ٥٠٢٧١ ، ٣١٢٤ ، ٢٥٢٥ فدان ٠

وبناء على المحددات التى تفرضها الظروف البيئية والمناخية السابق ذكرها الى جانب المحددات المبينة عاليه ، يمكن تحديد الحدود القصوى للمساحات التى يمكن أن تفرضها هذه العوامـــل بالنسبة لزراعة أى من المحاصيل تحت الدراسة على النحو التالى :—

١ — تفترض الدراسة أن الهدف من التوسع فى زراعة القصب هو بغرض التصنيع ومـــن ثم ترتكز الزيادة فى المساحة المنزرعة منه فى مناطق محافظتى قنا وأسوان ، وعليه فاذا كانت مساحة الزمام المنزرع فى تلك المحافظتين يبلغ نحو ٣٨٨٩٩١ فدان ، فهو مايعنى امكانية زراعة نحو ٢٥٩٣٠١ فدان بمحصول القصب تبعا للـــدورة الزراعية المفترضة السابق ذكرها ، وبالتالى زيادة المساحة المنزرعة بالقصـــب فى هذه المنطقة بحوالى ٦٣٦٣ فدان عن المساحة المنزرعة منه خلال الفـــترة تحت الدراسة ، وهو مايعنى بدوره امكانية التوسع فى زراعة هذا المحصول لتصل المساحة المنزرعة منه على مستوى الجمهورية وبحد أقصى يبلغ نحو ٣٠٤٤٩٨ فدان ٠

٢ — ان زيادة المساحة المنزرعة من محصول القصب على النحو المذكور من قبل انمـــا يعنى بدوره نقص المساحات المنزرعة من مجموعة المحاصيل الأخرى بما يعـــادل الزيادة فى مساحة القصب فى كل من الموسم الشتوى ، والموسم الصيفى والنيلى ٠

٣ — ان افتراض زراعة محصول القطن فى دوره ثلاثية فى جميع المناطق مع استبعاد محافظات الاسماعيلية ، والسويس ، والقاهرة ، وقنا ، وأسوان من زراعته ، انما يعنى فى مضمونه امكانية التوسع فى زراعته لتصل المساحة المنزرعة منه ويحدد أقصى الى ثلث المساحة الأرضية المنزرعة بمجموعة المحاصيل تحت الدراسة فى باقى المناطق ، والتى تقدر بحوالى ٤٢٢٥٦١٣ فدان منها نحو ٢٩٨٥٥٤٥ فدان فى مناطق الدلتا ، ونحو ١٢٤٠٠٦٨ فدان فى مناطق الوجه القبلى ، وهو مايعنى امكانية التوسع فى المساحات المنزرعة بالقطن لتصل ويحد أقصى الى نحو ١٤٠٨٣٩٧ فدان على مستوى الجمهورية منها نحو ٩٩٥٠٨٢ فدان فى مناطق الوجه البحرى ، ونحو ٤١٣٣١٥ فدان فى مناطق الوجه القبلى .

٤ — ان التوسع فى المساحات المنزرعة من القطن على النحو المبين من قبل انما يعنى بالتالى احتمالات التوسع فى المساحات المنزرعة بالبرسيم التحريش لتصل الى نحو ١٢٠٦١٦١ فدان فى الموسم الشتوى منها نحو ٩١٦٩٦٨ فدان فى مناطق الدلتا ، وحوالى ٢٨٩١٩٣ فدان فى مناطق الوجه القبلى .

٥ — ان التوسع فى المساحات المنزرعة بالقطن ، وما يرتبط بها من التوسع فى المساحات المنزرعة بالبرسيم التحريش على نحو ماسبق ذكره ، انما يحدد بدوره الحد الاقصى للمساحات الممكن زراعتها بمجموعة الحاصلات الأخرى تحت الدراسة فى كل من الموسم الشتوى ، والموسم الصيفى والنيلى ، حيث يصل الحد الاقصى للمساحات الممكن زراعتها بمجموعة الحاصلات الشتوية (بخلاف البرسيم التحريش) حوالى ٣٥٤٤٠١٢ فدان على مستوى الجمهورية منها نحو ٢٢٠٤١٦٩ فدان فى مناطق الدلتا ، ونحو ١٣٣٩٨٤٣ فدان فى مناطق الوجه القبلى . أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية غير القطن فيصل الحد الاقصى للمساحات التى يمكن زراعتها بها على مستوى الجمهورية حوالى ٣٢٠٥٢٦٤ فدان منها نحو ٢٠٤٦٣٨٣ فدان فى

مناطق الدلتا ، وحوالى ١١٥٩٣٨١ فدان فى مناطق الوجه القبلى .

٥ — واذا كان التوسع فى المساحات المنزرعة بالقطن يحدد الحد الاقصى للمساحات التى يمكن زراعتها بمجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية تحت الدراسة على نحو ما سبق ذكره ، الا انه لمن الجدير بالاشارة أن الحد الأقصى للمساحات التى يمكن زراعتها بالارز لا تتجاوز الحد الاقصى لمساحة مجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية فى مناطق الدلتا (وذلك بخلاف مساحة قليلة فى محافظة الفيوم) ، كما أن الحد الاقصى للمساحات التى يمكن زراعتها بمحصول الذرة الرفيعة لا يتجاوز الحد الاقصى لمساحات مجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية فى مناطق الوجه القبلى ، وذلك للاسباب البيئية والمناخية والعوامل الفنية السابق ذكرها .

٦ — وكذلك أيضا اذا كان التوسع فى زراعة القطن ، ومايرتبط به من توسع فى المساحات المنزرعة بالبرسيم التحريش يحدد الحد الاقصى لكل من مجموعة الحاصلات الشتوية والصيفية والنيلية على نحو ماسبق ذكره ، الا أن من بين هذه المجموعات توجد بعض الحاصلات الزراعية التى لا تجود زراعتها الا فى نوعية معينة من الاراضى الزرعية ومنها الفول السودانى ، والسمسم ، والحلبة ، والعدس كما سبق الاشارة الى ذلك . ونظرا لعدم توافر البيانات والمعلومات الخاصة بتحديد المساحات المتاحة حاليا من هذه النوعية من الاراضى الزراعية فقد افترضت الدراسة امكانية التوسع فى هذه الحاصلات الزراعية بحد أقصى يماثل أكبر مساحة زرعت بأى منها فى السنوات السابقة لفترة الدراسة ، باعتبار ذلك مؤشر لتحديد المساحات المتوافرة من نوعية الاراضى الزراعية الملائمة لزراعتها . ومن ثم يمكن تحديد الحد الاقصى للمساحات التى يمكن زراعتها بكل من هذه الحاصلات بحوالى ٣٦٦٦٧ فدان بالنسبة لمحصول الفول

السودانى وهى تمثل المساحة التى زرعت منه سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٧ ، وبحوالى ٣٧٤٢٩ فدان بالنسبة لمحصول السمسم وهى تمثل المساحة التى زرعت منه سنويا خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ — ٧٤/١٩٧٥(١) . أما بالنسبة لمحصول العدس فيمكن زراعته فى مساحة ٦٣٨٥٦ فدان وهى تمثل متوسط المساحة التى زرعت به سنويا خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ — ٧٤/١٩٧٥ ، أما بالنسبة لمحاصيل الحمص ، والحلبة ، والترمس فيمكن التوسع فى زراعتها فى حدود المساحات المنزرعة منها سنويا خلال الفترة ١٩٨٣ — ١٩٨٥ والسابق ذكرها حيث لم تزد المساحات المنزرعة من أى منها بن هذه الحدود خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ — ١٩٨٥ .

٦ — الأهداف المستهدفة من تخطيط الأنتاج الزراعى : — لاتقف القيود أو المحددات التى تواجه عملية تخطيط الانتاج الزراعى عند القيود أو المحددات التى قد تفرضها ندرة بعض عناصر الانتاج أو العوامل البيئة والمناخية أو العوامل الفنية فقط ، بل قد تواجه أيضا ببعض القيود التى قد تفرضها بعض الاهداف المستهدفة من عملية تخطيط الأنتاج الزراعى ، حيث قد تفرض الرغبة فى تحقيق درجة معينة من الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من سلعة أو مجموعة من السلع الزراعية ضرورة التوسع فى زراعتها فى حدود مساحات معينة كحد أدنى . كذلك قد تمثل احتياجات بعض الصناعات المحلية من المواد الخام الزراعية التى تقوم على تصنيعها الحد الأدنى للانتاج والمساحات المنزرعة من هذه المحاصيل فى بعض الاحيان ، كما قد تمثل هذه الاحتياجات الحد الاقصى للانتاج والمساحات المنزرعة منها فى بعض الاحيان الأخرى خاصة فى الحالات التى يتعذر تصريف الانتاج منها فى صورته الخام . وكذلك أيضا قد تفرض الطاقة الاستيعابية للأسواق المحلية أو القدرة على تصدير فائض الانتاج من بعض المحاصيل التصديرية ، حدودا قصوى على الأنتاج والمساحات المنزرعة من بعض المحاصيل الزراعية .

---

(١) وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

وعليه وبمراجعة ماسبق ذكره بالنسبة لهدف توفير احتياجات السوق المحلى من السلع الزراعية ، وزيادة مساهمة الزراعة فى توفير النقد الاجنبى ، حيث خلصت الدراسة الحالية الى ضرورة توفير مالا يقل عن ٣٠٪ من احتياجات السوق المحلى من السلع الزراعية البديلة للواردات باستثناء محصولى الذرة الشامية ، والذرة الرفيعة حيث أفترضت الدراسة ضرورة توفير مالا يقل عن ٧٠٪ من احتياجات السوق المحلى منها باعتبارهما يكملان مع محصول القمح رغيف الخبز الذى تفترض الدراسة ضرورة تأمين مالا يقل عن ٥٠٪ من احتياجات السوق المحلى منه وذلك فى حالة افتراض أفضلية التوسع فى انتاج الحاصلات التصديرية على حساب الانتاج من المحاصيل البديلة للواردات . أما بالنسبة لأهداف التصدير فقد خلصت الدراسة الى افتراض امكانية تخفيض حجم الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية فى حدود معينة بغرض الحفاظ على أسواق التصدير الخارجية تحسبا لاحتمالات زيادة الصادرات مستقبلا مع زيادة الانتاج التى تصاحب برامج التنمية الزراعية خاصة فى الاراضى الجديدة ، وذلك اذا ما أفترض أفضلية التوسع فى انتاج المحاصيل الزراعية البديلة للواردات على حساب الانتاج من المحاصيل التصديرية . وفى هذا الشأن يمكن الدراسة الحالية أن تفترض امكانية تخفيض الصادرات المصرية من الاقطان بما يعادل ٥٠٪ من حجم صادراتها فى عام ١٩٨٥ ، مع الحفاظ على المستويات الحالية (لعام ١٩٨٥) للصادرات من محاصيل البصل ، والثوم والفول السودانى ، والبطاطس من أجل الحفاظ على أسواقها التصديرية . أما بالنسبة لمحصول الأرز فيمكن افتراض خروجه من الصادرات المصرية أمام ضعف الكميات المصدرة منه حاليا ، اذا ماكان هناك أفضلية لزيادة الأنتاج من المحاصيل البديلة للواردات على حساب الأنتاج منه ، كما يمكن افتراض امكانية تخفيض الأنتاج منه بنسبة ٣٠٪ عن احتياجات السوق المحلى .

هذا أما فى حالة افتراض أفضلية التوسع فى انتاج الحاصلات التصديرية على حساب الانتاج من الحاصلات البديلة للواردات فيمكن للدراسة الحالية افتراض امكانية زيادة الصادرات المصرية من الأقطان ، والبطاطس بنسبة ٥٠٪ ، مع زيادة الصادرات من البصل ، والثوم

والفول السودانى بنسبة ١٠٠٪ ، وزيادة الصادرات من الأرز لتصل الى نحو ٢٠٠ ألف طن ، وذلك بافتراض امكانية تحقيق المستويات التصديرية السابقة من حيث حجم الصادرات من كل من هذه المحاصيل والسابق تحقيقها فى السنوات السابقة فى أوائل الثمانينات ، وذلك فى اطار ضرورة تحقيق الحد الادنى لنسب الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل البديلة للواردات والمشار اليها من قبل . أما بالنسبة لحالة افتراض أفضلية التوسع فى انتاج المحاصيل البديلة للواردات على حساب الأنتاج من المحاصيل التصديرية فمن الطبيعى أن يمثل حجم احتياجات السوق المحلى من السلع البديلة للواردات الحد الاقصى للأنتاج منها (مع الأخذ فى الحسبان ضرورة الحفاظ على النسب التصديرية من المحاصيل التصديرية السابق ذكرها) .

هذا وبناء على ماسبق يمكن تحديد الحد الادنى ، والاقصى للمساحات المفترض زراعتها من المحاصيل الزراعية المختلفة ، والتى تفرضها الأهداف المحددة سواء بالنسبة للاكتفاء الذاتى منها أو بالنسبة للمساهمة فى توفير النقد الاجنبى ، وكذلك الحدود القصوى للمساحات المنزرعة منها والتى تفرضها الظروف البيئية والمناخية والعوامل الفنية فى ظل الموارد الارضية والمتاحة على النحو المبين بالجدول رقم (٦) ، وبناء على تقديرات انتاجية الفدان من كل منها والتى يشير اليها الجدول رقم (٤) بالملحق .

جدول رقم (٦) الحد الادنى ، والاقصى للمساحات المفترض زراعتها بالمحاصيل الزراعية

البيان / المحصول	الحد الاقصى للمساحات والذى تفرضه العوامل البيئية والفنية والموارد الطبيعية	الحد الادنى ، والاقصى للمساحات المفترض زراعتها والتى تفرضها أهداف السوق المحلى والتجارة الخارجية	
		الحد الأقصى	الحد الأدنى
أ ـ محاصيل شتوية			
١ ـ قمح	٤٧٥٠ر٢	٥٤٢٦ر٠	١٦٢٧ر٨
٢ ـ شعير	٤٧٥٠ر٢	١٥٤ر٨	١٥٤ر٨
٣ ـ فول بلدى	٤٧٥٠ر٢	٣٣٠ر١	٩٦
٤ ـ عدس	٦٣ر٩	٥٢ر٠	١٥ر٥
٥ ـ ثوم	٤٧٥٠ر٢	١٢ر٠	١١ر٤
٦ ـ بصل شتوى	٤٧٥٠ر٢	٣١	٢٨
٧ ـ حمص	١٧ر٩	١٧ر٦	٥ر٤
٨ ـ ترمس	١١ر٧	١١ر٧	٣ر٥
٩ ـ حلبة	٢٨ر٠	٢٨ر٠	٨ر٤
١٠ ـ كتان	٤٧٥٠ر٢	٥٠ر٠	١٥ر
١١ ـ برسيم تحريش	١٢٠٦ر٢	١٠٧٤ر٨	٧٦٦ر٥
١٢ ـ برسيم مستديم*	٤٧٥٠ر٢	٢٨٧١ر١	٩٦٢ر١
جملة	٤٧٥٠ر٢	١٠٠٥٠ر٢	٣٦٩٦ر٧
ب ـ محاصيل صيفية ونيلية			
١ ـ قطن	١٤٠٨ر٤	١٢٥٥	٨٩٥
٢ ـ أرز	٣١٩٩ر٣	١٢١١ر٥	٧٦٠ر٦
٣ ـ ذرة شامى	٤٦١٤ر٢	٣١٧١ر٠	٢٢١٩ر٧
٤ ـ ذرة رفيعة	١٥٧٢ر٧	٣٩٨ر١	٢٧٨ر٧
٥ ـ فول سودانى	٣٦ر٧	٣٣ر٠	٢٨ر٤
٦ ـ سمسم	٣٧ر٢	٤١ر٦	٤٠ر٩
٧ ـ فول صويا	٤٦١٤ر٢	٦٥٠ر٠٠	١٣٠ر٠
٨ ـ بطاطس**	٣٠٠ر٠٠	١٩٦ر٠	١٨١ر٦
جملة	٤٦١٤ر٢	٦٩٥٦ر٥	٤٣٥٤ر٣
قصب	٣٠٤ر٥	٣٠٤ر٥	١٣٦ر٣

* يفترض تناسب المساحة المنزرعة من البرسيم المستديم مع الانتاج المحلى من اللحوم الحمراء.

** يفترض أن المساحات المتاحة من الاراضى ذات التربة الزراعية الملائمة لزراعة البطاطس = ٣٠٠ ألف فدان .

الفصل الثالث : " مؤشرات تخطيط الأنتاج الزراعـــــى "

تتطلب عملية تخطيط الانتاج الزراعى ، وتوزيع الموارد الزراعية فيما بين الاستخدامات المختلفة وجود مجموعة من المؤشرات التى تساعد على تحقيق ذلك . واذا كانت مجموعـــة القيود والمحددات التى تفرضها ندرة بعض عناصر الانتاج أو الظروف البيئية والمناخية والعوامل الفنية السابق ذكرها تعد من المؤشرات اللازمة عند تخطيط الانتاج الزراعى ، الا أن هنـاك أيضا من المؤشرات الضرورية اللازمة فى هذا الشأن ، والمرتبطة بقياس مساهمة كل مـــن المحاصيل أو السلع الزراعية فى مجموعة الأهداف المستهدفة من عملية تخطيط الانتاج الزراعى . هذا واذا كانت الدراسة الحالية قد خلصت فى الفصل الأول منها الى تحديد تعظيم العائد الاجتماعى كهدف لعملية تخطيط الأنتاج الزراعى ، الا أنه لمن الضرورى أيضا التعرف علـــى مساهمة كل من المحاصيل الزراعية المختلفة فى كل من الاهداف التفصيلية المشار اليها مـــن قبل من أجل المساهمة فى تحديد الأدوات والسياسات الواجب توافرها لتحقيق هدف تعظـيم العائد الاجتماعى . وفيما يلى يمكن الاشارة الى هذه المؤشرات .

١ ــ الطلب على السلع الزراعيـــة :ــ

يعد تقدير الطلب على كل من السلع الزراعية المختلفة من أولى المؤشرات اللازمـــة لعملية تخطيط الأنتاج الزراعى بهدف الموازنة بين الأحتياجات من كل هذه السلع ، والانتاج منها . الا انه وأمام وجود الفجوة الكبيرة ما بين الأنتاج والاستهلاك من السلع الزراعية البديلة للواردات ، وأمام انخفاض حجم الصادرات من السلع الزراعية التصديرية بسبب محدودية الطاقة الانتاجية فقد أفترضت الدراسة الحالية أن الاستهلاك المحلى الحالى من السلـــع الزراعية يمثل حجم الطلب عليها ، مع افتراض امكانية زيادة الصادرات من كل من المحاصيـــل التصديرية بالنسب المشار اليها من قبل . ولقد افترضت الدراسة ذلك بسبب محدوديـــة المساحة الارضية الزراعية ، وغياب امكانية اشباع الطلب على السلع الزراعية جميعها ، ومـــن ثم كان الهدف فى بحث أولويات الانتاج من السلع الزراعية المختلفة فى اطار اشباع مستـــوى

الاستهلاك الحالى من البعض منها أو زيادة الصادرات أو الواردات من البعض الآخر منها فى ضوء مساهماتها النسبية فى الاهداف المستهدفة من عملية تخطيط الانتاج الزراعى . وقد يتضح المبرر على ذلك من خلال المقارنة فيما بين المساحات التى يفترض زراعتها من كل من المحاصيل المختلفة بهدف الوفاء باحتياجات السوق المحلى منها ، مع تحقيق الأهداف التصديرية المشار اليها من قبل ، وبين المساحات المتاحة من الارض الزراعية ، حيث تقدر المساحات المفترض زراعتها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية ، واشباع الأهداف التصديرية المشار اليها ، بحوالى ١٠٫٠٥ مليون فدان خلال الموسم الشتوى ، وبحوالى ٦٫٩٥٧ مليون فدان خلال الموسم الصيفى ، وذلك بخلاف المساحات المفترض زراعتها بمحصول القصب لاشباع الاحتياجات منه ، وذلك فى ضوء حجم الاستهلاك الحالى من السلع الزراعية هذا على حين تقدر المساحات الارضية المتاحة حاليا بحوالى ٤٫٧٥٠ مليون فدان خلال الموسم الشتوى ، ونحو ٤٫٦١٤ مليون فدان خلال الموسم الصيفى والنيلى ، بخلاف المساحات التى تسمح الظروف الحالية بزراعتها بالقصب ، وهو مايشير بوضوح الى الفارق الكبير مابين المتاح من الموارد الارضية الزراعية ، والمطلوب منها بافتراض الرغبة فى تحقيق هدف الاكتفاء الذاتى ، ومن ثم كان هدف البحث فى أولويات الأنتاج من المحاصيل المختلفة فى ظل المتاح حاليا من موارد زراعية . ولقد تناولت الدراسة افتراضاتها فى هذا الشأن وبالتفصيل فيما سبق فى الأجزاء السابقة ، كما يشير الجدول رقم (٢) بالملحق الى تقديرات الاستهلاك الحالى من السلع الزراعية المختلفة .

٢ ـ الانتاجية الزراعية :ـ

تعد انتاجية الموارد الزراعية خاصة النادرة منها من المؤشرات المطلوبة فى عملية تخطيط الانتاج الزراعى حيث تساعد فى تحديد حجم الموارد الزراعية المطلوبة لتحقيق مستويات الانتاج المطلوبة من كل من المحاصيل الزراعية المختلفة . ونظرا لما تتميز به الانتاجية الزراعية من احتمالات التغير من عام الى آخر لتأثرها بالعوامل البيئية والمناخية ، أو غيرها فقد افترضت الدراسة الحالية ثبات انتاجية الأرض الزراعية (باعتبارها أهم الموارد الزراعية

النادرة) عند متوسط الانتاجية السائد خلال السنوات ١٩٨٣ — ١٩٨٥ والتى تقدر على النحو الوارد بالجدول رقم (٤) بالملحق •

٣ — الأسعار الزراعية وتكاليف الأنتاج الزراعى :—

وهى من المؤشرات المطلوبة لتقييم قيمة الأنتاج ، وصافى عائد الموارد الزراعية من الأستخدامات البديلة المحتلفة • ولقد اعتمدت الدراسة الحالية فى تقييمها للأنتاج من السلع الزراعية ، وصافى العائد منه على أساس الاسعار الزراعية ، وتكاليف الأنتاج الزراعى السائدة فى عام ١٩٨٥ ، والتى تشير اليها الجداول رقم (٤) ، (٥) بالملحق •

٤ — الدخل المزرعى :—

يعكس صافى الدخل المزرعى فى نشاط معين عائد الموارد الزراعية المستغلة فى هذا النشاط ، كما يعكس مساهمتها فى الدخل المحلى الزراعى ، ومن ثم يمكن من خلاله التعرف على أولويات المحاصيل الزراعية المختلفة من حيث المساهمة فى الدخل الزراعى ، ويشير الجدول رقم (٧) الى تقديرات صافى الدخل المزرعى للفدان من المحاصيل الزراعية تحت الدراسة ، حيث يتضح منه وجود تباين كبير نسبيا فيما بين الحاصلات الزراعية المختلفة من حيث المساهمة فى الدخل الزراعى ، ومن ثم التباين فى أولويات انتاجها من وجهة نظر الزراع المنتجين • ومع وجود التباين فى صافى الدخل المزرعى بين مجموعة الحاصلات الشتوية ، وكذلك بين مجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية ، فقد يتبع ذلك أيضا التباين فى أفضلية الدورات الزراعية المتبعة وفى أولوياتها من وجهة نظر الزراع المنتجين ، تبعا لمساهمتها فى الدخول المزرعية ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٨) •

وقد تختلف أولويات وأفضلية زراعة المحاصيل الزراعية المختلفة بين فئات كثيرة من المنتجين الزراعيين تبعا لمساهمتها فى عوائد حقوق التملك خاصة بالنسبة لتلك الفئات التى لا يتوافر لديها عنصر العمل البشرى ، وتعتمد على استئجار خدماته اللازمة للانتاج ، وحيث يلاحظ وجود تباين كبير نسبيا فيما بين المحاصيل المختلفة فى هذا المجال ، وهو ماقد يتبعه بالتالى وجود تباين من حيث أولويات الدورات الزراعية المتبعة ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٨) . واذا كان يتبين من الجدول المذكور وجود تباين كبير نسبيا بين الدورات الزراعية البديلة من حيث المساهمة فى الدخول المزرعية ، وعوائد حقوق التملك ، الا أنه لمن الملاحظ تقارب أولويات هذه الدورات من منظور مساهمتها فى الدخول الزراعية ، والمساهمة فى عوائد حقوق التملك باستثناء دورة (البرسيم التحريش والقطن) حيث يأتى ترتيبها فى المرتبة التاسعة بين الدورات المذكورة من حيث المساهمة فى الدخل ، على حين تأتى فى المرتبة الثامنة عشر من حيث المساهمة فى حقوق التملك ، وهو مايشير الى أرتفاع نصيب الأجور فى الدخل المتولد عن هذه الدورة عن غيرها من الدورات الزراعية ، ومن ثم فقد تختلف درجة تفضيل اتباع هذه الدورة باختلاف حجم ونوعية الحيازة الزراعية وقدرتها على توفير عنصر العمل البشرى اللازم للزراعة .

٥ — المساهمة فى توفير النقد الاجنبى :—

من المؤشرات الأخرى التى تتطلبها عملية تخطيط الانتاج الزراعى تلك المؤشرات التى تعكس مساهمة كل من المحاصيل التصديرية أو البديلة للواردات فى توفير النقد الاجنبى سواء من خلال زيادة الصادرات أو تخفيض حجم الواردات منها ، خاصة اذا كان هدف توفير النقد الاجنبى من الأهداف المستهدفة من تخطيط الأنتاج الزراعى . وهنا يجدر الاشارة الى أن هناك من الحاصلات الزراعية التى تنعكس مساهمتها فى توفير النقد الاجنبى بشكل مباشر من خلال تصدير الأنتاج منها بعد تجهيزه وتعبئته حسب المواصفات المطلوبة ، كما أن هناك من الحاصلات الزراعية الأخرى التى يتطلب تصديرها اعدادها بالشكل المطلوب من خلال بعض العمليات التصنيعية مثل القطن ، والأرز . كذلك أيضا هناك من الحاصلات

جدول رقم (٧) تقديرات صافى الدخل وعوائد حقوق التملك للفدان من الحاصلات الزراعية

المحصـــــول	صافى الدخل / فدان	عوائد حقوق التملك /فدان
١ ـ قمـــــح	٣٧٨ر٤	٢٥٨ر٢
٢ ـ شعـــــير	٢٤٠ر٧	١٤٥ر٧
٣ ـ فـــــول	٣٠٥ر٩	١٩٣ر٣
٤ ـ كتـــــان	١٩٨ر٤	(١١ر٩)
٥ ـ عـــــدس	٣٤٤ر٦	٢٣١ر٣
٦ ـ حلبـــــة	٨٢٩ر٧	٧٥٣ر١
٧ ـ ترمـــــس	٤٩٢ر٨	٤٠٠ر٤
٨ ـ حمـــــص	٦٥٩ر٤	٥٤٥ر٢
٩ ـ ثـــــوم	٨١٢ر٢	٦٥١ر٦
١٠ـ برسيم تحريـــــش	١٦٥ر٧	١٠٨ر١
١١ـ برسيم مستديـــــم	٤١٤ر٦	٣٠٠ر٢
١٢ـ قطـــــن	٥٥٠ر٤	٢٥٠ر٦
١٣ـ أرز	٤٠١ر٩	٢٣٤ر٠
١٤ـ ذرة شاميـــــى	٢٧٩ر٤	١٣٠ر٧
١٥ـ ذرة رفيعـــــة	٣٤١ر٦	١٩١ر٩
١٦ـ فول سودانـــــى	٤٦٢ر٠	٢٩٥ر٩
١٧ـ سمســـــم	٣٦٠ر٦	٢٣٩ر٠
١٨ـ فول صويـــــا	٢١٦ر٩	٥٠ر٣
١٩ـ قصـــــب	٨٣٤ر١	٤٩٨ر٩
٢٠ـ بصل شتـــــوى	٨٤١ر٩	٦٣١ر٦
٢١ـ بطاطـــــس	٤٥٦ر٤	٢٧٠ر٧

المصدر:

الجدول رقم (٥) بالملحـــــق .

جدول رقم (٨) تقديرات صافى الدخل وعوائد حقوق التملك للفدان من دورات زراعية بديلة •

الدورة الزراعية	صافى الدخل الزراعى		عوائد حقوق التملك	
	جنيه	الترتيب	جنيه	الترتيب
١ ـ برسيم تحريش + قطن	٧١٦ر١	٩	٣٥٨ر٧	١٨
٢ ـ برسيم مستديم + أرز	٨١٦ر٩	٦	٥٣٤ر٢	٦
٣ ـ برسيم مستديم + ذرة شامى	٦٩٤ر٠	١٢	٤٣٠ر٩	١٠
٤ ـ برسيم مستديم + ذرة رفيعة	٧٥٦ر١٦	٨	٤٩٢ر١	٨
٥ ـ فول بلدى + أرز	٧٠٧ر٨	١٠	٤٢٧ر٣	١١
٦ ـ فول بلدى + ذرة شامى	٥٨٥ر٣	٢٠	٣٢٤ر٠	١٩
٧ ـ فول بلدى + ذرة رفيعة	٦٤٧ر٥	١٥	٣٨٥ر٢	١٤
٨ ـ كتان + أرز	٦٠٠ر٣	١٩	٢٢٢ر٠	٢١
٩ ـ كتان + ذرة شامى	٤٧٧ر٨	٢٢	١١٨ر٨	٢٢
١٠ ـ قمح + أرز	٧٨٠ر٣	٧	٤٩٢ر٢	٧
١١ ـ قمح + ذرة شامى	٦٥٧ر٨	١٤	٣٨٨ر٩	١٣
١٢ ـ عدس + ذرة شامى	٦٢٤ر٠	١٧	٣٦٢ر٠	١٧
١٣ ـ عدس + سمسم	٧٠٥ر٢	١١	٤٧٠ر٣	٩
١٤ ـ عدس + ذرة رفيعة	٦٨٦ر٢	١٣	٤٢٣ر٢	١٢
١٥ ـ حلبة + سمسم	١١٩٠ر٣	٢	٩٩٢ر٣	٢
١٦ ـ حلبة + فول سودانى	١٢٩١ر٧	١	١٠٤٩ر٠	١
١٧ ـ حلبة + ذرة شامى	١١٠٩ر١	٤	٨٨٣ر٨	٤
١٨ ـ حلبة + ذرة رفيعة	١١٧١ر٣	٣	٩٤٥ر٠	٣
١٩ ـ برسيم مستديم + فول صويا	٦١٦ر٥	١٨	٣٣٥ر٥	١٦
٢٠ ـ شعير + أرز	٦٤٢ر٦	١٦	٣٧٩ر٧	١٥
٢١ ـ شعير + ذرة شامى	٥٢٠ر١	٢١	٢٧٦ر٤	٢٠
٢٢ ـ قصب	٨٣٤ر١		٤٩٨ر٩	
٢٣ ـ بصل شتوى + ذرة شامى	١١٢١ر٣		٧٦٢ر٣	
٢٤ ـ بصل شتوى + ذرة رفيعة	١١٨٣ر٥		٨٢٣ر٥	
٢٥ ـ ثوم + ذرة شامى	١٠٩١ر٦	٥	٧٨٢ر٣	٥

المصدر :

حيث من الجدول رقم (٧) بالدراسة •

الزراعية التى لاتستورد بشكلها الخام ، حيث تستورد كمنتج مصنع ، مثل السكر والزيوت . وهنا أيضا قد تنطوى هذه العمليات التصنيعية على استخراج بعض النواتج الثانوية التى قد تعد من السلع التصديرية أو البديلة للواردات والتى تساهم بدورها فى توفير النقد الاجنبى ، وهو مايجب أخذه فى الحسبان . هذا الا أنه ومن ناحية أخرى قد تتضمن بعض هذه العمليات التصنيعية استخدام النقد الاجنبى اما بشكل مباشر أو غير مباشر وهو مايجب أخذه فى الحسبان أيضا . ويضاف الى ذلك أيضا ماتشتمل عليه التكاليف الزراعية ذاتها من مكون أجنبى سواء من خلال تكلفة المدخلات الزراعية المستوردة أو من خلال استخدامها للمدخلات التصديرية ، وهو مايجب أخذه فى الاعتبار أيضا للوصول الى صافى مساهمة كل من المحاصيل الزراعية المختلفة فى هدف توفير النقد الاجنبى ، وهو ماستحاول الدراسة تقديره فيما يلى .

(٥ـ١) المكون الاجنبى والمحلى فى القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية :ـ

تتميز الأسعار العالمية للحاصلات الزراعية بتقلباتها من عام الى آخر تبعا لظروف العرض والطلب ومن ثم فقد أعتمدت الدراسة الحالية فى تقييمها للانتاج من المحاصيل الزراعية التصديرية والمستوردة على أساس المتوسط السنوى لأسعار الصادرات ، والواردات منها خلال السنوات ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/٨٥ ، والتى يتضمنها الجداول رقم (٦ ، ٧) بالملحق . ونظرا لتباين الحاصلات الزراعية من حيث طرق ونظم اعدادها وتجهيزها للتصدير أو الشكل التى تستورد عليه فقد أعتمدت الدراسة فى تقديرها لحجم المكون الأجنبى فى القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان من كل من هذه الحاصلات على أساس التقديرات التالية :

١ ـ تفترض الدراسة تماثل الأنتاج المحلى من حاصلات القمح ، والفول البلدى والعدس ، والذرة الشامى ، والسمسم ، وفول الصويا ، مع بدائلها المستوردة من الخارج من حيث الجودة ، والنظافة ، وغياب الحاجة الى عمليات الفرز والتدريج ، ومن ثم قيم الانتاج من كل منها حسب أسعار استيرادها خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/٨٥ على حين قيمة النواتج الثانوية الزراعية طبقا لأسعارها المحلية .

٢ — وبالنسبة لمحصول الكتان فقد أفترضت الدراسة تماثل الأنتاج المحلى من بذوره ، مع بدائله المستوردة من الخارج ومن ثم قيمت حسب أسعار استيرادها من الخارج خلال الفترة المشار اليها . أما بالنسبة لالياف الكتان والتى تصدر الى الخارج فى شكلها الخام ، فقد افترضت الدراسة اجراء عمليات التعطين عليها محليا واعدادها بالشكل المناسب للتصدير . وعليه فتقدر نسبة ألياف الكتان المستخرجة بعد اجراء عمليات التعطين عليها بما نسبته ٢٠٪ من وزن قش الكتان المنتج بالمزرعة[١] وعليه فقد أحتسبت حجم وقيمة الصادرات منه على أساس هذه النسبة وأسعار الصادرات منه خلال نفس الفترة السابق ذكرها .

٣ — أما بالنسبة لمحصول البرسيم فتفترض الدراسة زراعته بغرض انتاج اللحوم ، ومن ثم قدر المعادل للانتاج منه من اللحوم على أساس نتائج بعض الدراسات التى أجريت على مكوناته الغذائية ومعاملات تحويلها الى لحوم بالنسبة للماشية المصرية والتى خلصت الى أن انتاج الطن من اللحوم الحمراء يتطلب ٦ر٢ فدان برسيم مستديم[٢] (حشات / فدان) ، ومن ثم قيم الأنتاج منه على أساس الكميات المعادلة من اللحوم الحمراء وعلى أساس أسعار استيراده خلال نفس الفترة المشار اليها من قبل ، وكما هو مبين بالجدول رقم (٢) بالملحق .

٤ — وبالنسبة لحاصلات الثوم ، والبصل ، والفول السودانى ، والبطاطس ، وهى من الحاصلات التصديرية ، ونظرا لأن تصديرها يتطلب اعدادها بالجودة والشكل المناسب من خلال عمليات الفرز ، والتدريج ، وكذلك عمليات التجفيف

---

(١) محمد سعيد كامل (دكتور) محاصيل الألياف والعلف الأخضر ، كلية الزراعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٦٣ / ١٩٦٤ .

(٢) صلاح محمد غزال ، نظرة مستقبلية لانتاج الأغلاف الخضراء فى جمهورية مصر العربية ، (بحث دبلوم) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

بالنسبة لمحصول البصل والثوم ، وأمام تعذر الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بتقديرات الفاقد من هذه المحاصيل خلال هذه العمليات واعدادها للتصدير ، فقد تضمنت الدراسة الحالية تقدير الفاقد من محصول الثوم المخصص للتصدير خلال عمليات الفرز والتجفيف بنسبة تعادل ٢٥٪ من الكميات المنتجة بالمزرعة ، وهى ان كانت نسبه تعد مرتفعة نسبيا الا أنه لمن المعلوم أن محصول الثوم يمر بعده مراحل عند تصديره من أجل تجفيفه فى مراكز التجميع ، وفى موانى التصدير حيث يشتمل على نسبة مرتفعة نسبيا من الرطوبة ، كما أن عروشه تقصر قبل التصدير بأطوال ٣ـ٥سم[1] ، وهو مايتوقع معه أرتفاع نسبة الفاقد منه خلال هذه العمليات . أما بالنسبة للبصل فتقدر نسبة الفاقد به خلال عمليات الفرز والتدريج والتجفيف بما نسبته ١٥٪ لانخفاض نسبة الرطوبة به وقصر عروشه مقارنة بالثوم . أما الفول السودانى فتقدر نسبة الفاقد به خلال عمليات الفرز من أجل التصدير بما نسبته ٥٪ فقط حيث يسبق اجراء هذه العمليات عليه لدى المنتجين ذاتهم . أما بالنسبة للبطاطس ، ونظرا لأن تصديرها يتطلب أجراء عطيات الفرز والتدريج عليها لأختيار الأحجام المناسبة للتصدير منها فقد أنطوت الدراسة الحالية على تقدير الفاقد خلال هذه العملية بنحو ٥٪ ، الى جانب وجود نسبة تعادل ٢٥٪ منها قد لاتناسب مع المواصفات المطلوبة للتصدير ، وبالتالى يتم تسويقها محليا .

٥ ـ وبالنسبة لحاصلات القطن ، والأرز ، ونظرا لأن تصديرها يتطلب تجهيزها واعدادها من خلال بعض العمليات التصنيعية لاستخراج المنتجات الملائمة للتصدير . وعليه فقد قدر حجم الناتج منها طبقا للمعاملات المستخرجة من هذه الصناعات والتى يشير اليها الجدول رقم (٨) بالملحق . وكذلك الحال أيضا بالنسبة لمحصول القصب حيث يتم الانتاج منه على أساس الكميات المستخرجه من السكر من خلال تصنيع قصب السكر وفقا للمعاملات المستخرجة من هذه الصناعة والتى يتضمنها نفس الجدول السابق ذكره .

---

(١) معهد التخطيط القومى ، سياسة وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد (٢٧) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

جدول رقم (٩) تقديرات المكون المحلى ، والأجنبى فى القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان من الحاصلات التصديرية ، والبديلة للواردات

المحصـــــول	المكون المحلى (جنيه)	المكون الاجنبى (دولار)
١ ـ قمـــــح	٢٤٢ر٦	٣٣٤ر٣
٢ ـ فول بلـــدى	٧٦ر٢	٢٨٠ر٥
٣ ـ عـــدس	٤٦ر٣	٢٩١ر٣
٤ ـ كتـــان	ـ	٤٨٥ر١
٥ ـ برسيم تحريـــش	ـ	٢٠٣ر٠
٦ ـ برسيم مستديـــم	ـ	٥٠٧ر٤
٧ ـ ثـــوم	ـ	٤٧٧٢ر٨
٨ ـ بصـــل	ـ	٢٥٦٤ر١
٩ ـ فول صويـــا	١٥ر٠٠	٣٩١ر
١٠ـ فول سودانـــى	٠١٩ر١	٦١٩ر١
١١ـ بطاطـــس	٢٦١ر٨	١٤١٦ر٨
١٢ـ ذرة شامـــى	٥٣ر٥	٣٥٨ر٤
١٣ـ سمســـم	١٩ر٢	٤٢٧ر٤
١٤ـ قطـــن	٥٦ر٥٥	١٢٢٢ر٠
١٥ـ أرز	٧١ر٢	٦١٠ر٧
١٦ـ قصـــب	١٣٥ر٢	١٢٠٦ر٨

المصدر :ـ

الجدول رقم (٨) بالملحـــق .

هذا وبناء على ماسبق يقدر حجم المكون الاجنبى ، والمكون المحلى فى القيمة الأجمالية لأنتاجية الفدان من الحاصلات الزراعية التصديرية ، والبديلة للواردات على النحو المبين بالجدول رقم (٩) حيث يتبين منه وجود تباين كبير من هذه المجموعة من الحاصلات ، من حيث حجم المكون الاجنبى فى انتاجية الفدان منها حيث يأتى فى المقدمة محصول الثوم ، يليه محصول البصل ثم البطاطس ، والقطن ، والقصب ، والفول السودانى ، والأرز كما هو مبين بالجدول المشار اليه من قبل .

(٥ ــ ٢) المكون الاجنبى والمحلى فى تكلفة انتاج المحاصيل الزراعية :ــ يتمثل المكون الأجنبى فى تكلفة انتاج المحاصيل الزراعية بنسب كبيرة من تكلفة الأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية ، ومن قيمة المستهلك من الوقود والزيوت فى القطاع الزراعى الى جانب نسبة جوهرية من القسط السنوى لاهلاك الآلات والمعدات الزراعية ، وذلك بالنسبة لأغلب الحاصلات الزراعية ، وقد يضاف الى ذلك تكلفة التقاوى بالنسبة للبعض الآخر منها . اذ مازالت الزراعة المصرية تعتمد فى توفير جانب من احتياجاتها من مستلزمات الأنتاج اللازمة على الاستيراد من العالم الخارجى ، وان كان بنسب متباينة تبعا لنوعية المدخل الزراعى ، وحجم الأنتاج المحلى منه مقارنة بالاحتياجات فاذا كان الانتاج المحلى من الأسمدة الآزوتية يفى بالجزء الأكبر من احتياجات الزراعة منها ، الا أن العجز فى الانتاج المحلى منها مازال يستورد من الخارج ، ويستثنى من ذلك الأسمدة الفوسفاتية حيث يغطى الانتاج المحلى منها احتياجات الزراعة . أما بالنسبة للمبيدات الحشرية فتغطى النسبة الأكبر من احتياجات الزراعة منها عن طريق الاستيراد من العالم الخارجى ، على حين يغطى الانتاج المحلى النسبة الاقل . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للآلات والمعدات الزراعية حيث لايفى الانتاج المحلى منها الا بالنسبة الأقل من الأحتياجات ، على حين تكون الواردات منها النسبة الاكبر من عدد الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة فى القطاع الزراعى . أما بالنسبة للوقود والزيوت فعلى الرغم من أن الأنتاج المحلى منها يفى باحتياجات الأستهلاك المحلى ، الا أنه مازالت هناك نسبة من بعض نوعياتها تستورد من الخارج .

هذا وبالاضافة الى ماسبق ، فاذا كان الانتاج المحلى من مستلزمات الانتاج الزراعى يغطى النسبة الأكبر من احتياجات الزراعة منها ، الا أن انتاج مثل هذه المستلزمات محليا ينطوى بدوره أيضا على استخدام النقد الاجنبى وبنسب جوهرية بين مكونات تكلفة انتاجها ، وهو مايستوجب أخذه فى الحسبان عند تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكلفة انتاج المحاصيل الزراعية .

واذا كانت الاحصاءات الزراعية المتاحة حاليا للدراسة عن تكلفة انتاج الحاصلات الزراعية المختلفة قد لاتساعد على تحديد حجم المكون الأجنبى فى تكلفة الانتاج بالدقة المطلوبة ، الا أنها يمكن أن تساهم فى تحقيق هذا الهدف بتقديرات تقريبية قريبة من الواقع الفعلى مع استخدام بعض الاحصاءات الزراعية الأخرى المرتبطة بتكلفة الانتاج على مستوى القطاع الزراعى ، والصناعات المرتبطة به . فالاحصاءات الزراعية التى تنشرها وزارة الزراعة عن تكلفة انتاج المحاصيل الزراعية تقوم على أساس تصنيف هذه التكاليف حسب عناصر الأنتاج المختلفة والمتمثلة فيما يلى :—

١ — ايجار الأرض الزراعية
٢ — العمل الحيوانى .
٣ — تقاوى
٤ — أسمدة كيماوية
٥ — أسمدة بلدية
٦ — مبيدات
٧ — عمل بشرى
٨ — أجور آلات زراعية
٩ — مصروفات أخرى .

وعليه فمن الملاحظ أن تصنيف تكاليف انتاج المحاصيل الزراعية حسب العناصر المشار اليها من قبل انما ينطوى على بعض التقديرات الاجمالية لكثير من العناصر ، والتى قد يتعذر معه فصل أو تحديد قيمة كل منها على حدة بالدقة المطلوبة ، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تحديد تكلفة استخدام الآلات والمعدات الزراعية فيما يسمى بأجور الآلات الزراعية ، وهو مايشتمل ضمنيا على تكلفة الوقود والزيوت المستهلكة ، وعلى قيمة القسط السنوى لاهلاك الآلات والمعدات الزراعية ، بالاضافة الى قيمة الاجور العمل البشرى المستخدم فى ادارة هذه الآلات والمعدات الى جانب

العائد على الاستثمار فى مثل هذه الآلات والمعدات • وكذلك أيضا بالنسبة لتكلفة الأسمدة الكيماوية حيث لاتميز تقديراتها فيما بين تكلفة الأسمدة الآزوتية ، والأسمدة الفوسفاتية • وكذلك الحال أيضا بالنسبة لتكلفة المبيدات حيث تقدر بصورة اجمالية على الرغم من تعدد نوعياتها وتباين الحاصلات الزراعية فيما بينها سواء من حيث نوعية المبيدات المستخدمة أو من حيث تكلفة كل نوعية منها •

هذا وعلى الرغم مما سبق الاشارة اليه فان الدراسة الحالية تستهدف تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكلفة انتاج كل من المحاصيل الزراعية تحت الدراسة وبصورة تقريبية بالاستعانة ببعض المؤشرات الاحصائية الأخرى ، وذلك على النحو المبين فيما بعد •

(٥ــ٢ــ١) المكون الأجنبى فى تكلفة الآلات والمعدات الزراعية :ــ

بالنسبة لتقدير حجم المكون الاجنبى فى تكلفة استخدام الآلات والمعدات الزراعية فقد أستندت الدراسة فى تقديره على التقديرات الخاصة بأجور الآلات الزراعية المستخدمة فى انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة والواردة بالجدول رقم (٥) بالملحق ، الى جانب التقديرات الخاصة بقيمة الوقود والزيوت المستخدمة فى الزراعة ، وقيمة القسط السنوى لاهلاك الآلات والمعدات الزراعية ، مرورا بالخطوات والتقديرات الحسابية التالية :ــ

١ــ تقدير القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة على مستوى القطاع الزراعى ككل ، بناء على المساحات المنزرعة من كل من المحاصيل الزراعية المختلفة خلال الفترة تحت الدراسة ، وبناء على تقديرات تكلفة أجور الآلات المستخدمة فى زراعة كل محصول منها والواردة بالجدول رقم (٥) بالملحق ، وهنا يجدر الأشارة الى أن هناك بعضا من الحاصلات الزراعية التى تعذر الحصول على تكلفة أجور الآلات بالنسبة لها ، ومن ثم فقد أفترضت الدراسة

أن تكلفة أجور الآلات المستخدمه للفدان منها يعادل متوسط أجور الآلات للفدان لمجموعة المحاصيل الأخرى المنزرعة معها فى نفس الموسم ، ويعد ذلك أفتراض منطقى لا يؤثر على صحة النتائج خاصة وأن نسبة المساحة المنزرعة بالمحاصيل التى لاتتوافر عنها الاحصاءات المذكورة تعد ضئيلة ، وعليه قدرت القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة لأداء العمليات الزراعية فى اجمالى المساحة المحصولية خلال الفترة تحت الدراسة بحوالى ٢٠٦٫٥٧٥ مليون جنيه ،

٢ ـ تقدر القيمة الاجمالية للوقود المستخدم فى الزراعة بحوالى ٢٢٫٤٥٥ مليون جنيه على حين تقدر قيمة الزيوت والشحومات بحوالى ٤٫٣٠٠ مليون جنيه ، أما القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية فيقدر بحوالى ١٨٫٠٠٠ مليون جنيه كما هو مبين بالجدول رقم (١٠) ،

٣ ـ تقدر القيمة الاجمالية لأجور العمل البشرى المستخدم فى أدارة وتشغيل الآلات والمعدات الزراعية مضافا اليه قيمة العائد على الاستثمار فى هذه الآلات والمعدات بحوالى ١٦١٫٨٢ مليون جنيه عن نفس الفترة وذلك من خلال استبعاد قيمة الوقود والزيوت المستهلكة فى القطاع الزراعى ، وكذلك قيمة القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية من القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة فى الزراعة والسابق ذكر تقديراتها ،

٤ ـ بناء على التقديرات السابقة يمكن تقدير هيكل تكاليف استخدام الآلات والمعدات الزراعية فى الزراعة على النحو المبين بالجدول رقم (١٠) ، حيث تمثل قيمة الوقود ما نسبته ١٠٫٨٧٪ من القيمة الاجمالية لتكلفة استخدام الآلات الزراعية ، على حين تمثل قيمة الزيوت والشحومات حوالى ٢٫٠٨٪ منها ، أما أجور العمل البشرى والعائد على الاستثمار فى الآلات والمعدات الزراعية فيمثلان ما نسبته ٧٨٫٣٣٪ من القيمة الاجمالية لتكلفة استخدام الآلات والمعدات الزراعية فى الزراعة ، على حين تمثل قيمة القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات

الزراعية ما نسبته ٨ر٧١٪ منها .

جدول رقم (١٠) هيكل تكلفة استخدام الآلات والمعدات الزراعية فى الزراعة

البيـــــان	القيمـــة (ألف جنيه)	٪
١ــ القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية(١)	٢٠٦٥٧٥	١٠٠
ــ قيمة الوقود المستخدم فى الزراعـــة(٢)	٢٢٤٥٥	١٠ر٨٧
ــ قيمة الزيوت والشحومات(٢)	٤٣٠٠	٢ر٠٨
ــ القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات(٣)	١٨٠٠٠	٨ر٧١
ــ أجور العمل البشرى والعائد على الأستثمار فى الآلات الزراعيـــة(١)	١٦١٨٢٠	٧٨ر٣٣

المصدر : (١) تقديرات الدراسة

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى ، القاهرة ، مارس ١٩٨٣

(٣) وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ١٩٨٣

٥ ــ تفترض الدراسة تماثل هيكل تكلفة استخدام الآلات والمعدات الزراعية والسابق بيانه فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة حيث وجود العلاقات النسبية الثابتة فيما بين الوقت الفعلى لتشغيل الآله الزراعية من ناحية ، وقيمة استهلاكها من الوقود والزيوت ، وكذلك اهلاكها وأجور العاملين عليها من ناحية أخرى ، وعليه فبتطبيق نسب تمثيل عناصر تكلفة استخدام الآلات الزراعية السابق بيانها على تكلفة أجور الآلات الزراعية المناظرة لكل محصول من الحاصلات الزراعية والتى يشير الجدول رقم (٥) بالملحق والى تقديراتها ، يمكن اشتقاق تقديرات تكلفة

كل من الوقود ، والزيوت ، وكذلك نصيب الفدان من القسط السنوى لاهلاك الآلات والمعدات لكل من هذه الحاصلات .

٦ — وبالنسبة لتقدير قيمة المكون الأجنبى فى عنصرى الوقود والزيوت المستخدمة فى الزراعة فيجدر الاشارة الى تباين قيمة النقد الاجنبى الذى تتضمنه تكلفة هذه العناصر فى حالة قياس التكلفة المتوسطة والتى تعكس التكلفة الفعلية حاليا عنه فى حالة قياس التكلفة الحدية والتى تقابل التغيرات المحدودة فى الانتاج . فمن المعلوم أن الانتاج المحلى من الوقود والزيوت يغطى النسبة الأكبر من الاستهلاك المحلى منها ، على حين تستورد النسبة الأقل من الخارج ، ومن ثم فان الدراسة الحالية تفترض أن التغيرات المحدودة فى التركيب المحصولى القائم وما يترتب عليه من تغيرات محدودة فى المساحات المنزرعة والانتاج من أى من المحاصيل الزراعية تحت الدراسة ، لابد وأن تنعكس آثارها مباشرة على الواردات من الوقود والزيوت ، وهو ماتعكسه تقديرات التكلفة الحدية للمحاصيل المنزرعة حيث تقيم قيمة استهلاكها من الوقود والزيوت تبعا لأسعار الواردات منها .

أما بالنسبة للتكلفة المتوسطة فتقدر قيمة المكون الاجنبى بها بالنسبة لعنصرى الوقود والزيوت على أساس نسبة تمثل كل من الواردات ، والانتاج المحلى فى الاستهلاك المحلى منها حيث تقيم النسبة المستوردة على أساس أسعار استيراد الوقود والزيوت ، مع افتراض أن قيمة هذه النسبة تمثل قيمة المكون الاجنبى فى تكلفة المستهلك من الوقود والزيوت . أما النسبة التى يمثلها الانتاج المحلى فى الاستهلاك من الوقود والزيوت فتقيم على أساس أسعارها المحلية ، مع افتراض أنها تكلفة محلية بنسبة ١٠٠٪ . هذا ومع التسليم بأن الوقود والزيوت المنتجة محليا تعد فى حكم السلع البديلة للواردات مع وجود الاحتمالات الكبيرة لامكانية تصديرها الى الخارج ، الا أن

الدراسة الحالية ستجرى تقيمها للمستهلك محليا منها على أساس الأسعار المحلية ليست العالمية فى حالة تقدير التكلفة المتوسطة ، اذأن السياسة الاقتصادية للمجتمع تقوم على أساس ضمان توفير احتياجات السوق المحلى من هذه السلع وبالاسعار المحددة من قبل الدولة ، كما أن هدف الدراسة الحالية ليس الحكم على صحة السياسة المتعلقة بتسعير الطاقة ووضع القيود على تجارتها الخارجية من عدمه ، انما ينحصر هدفها فى تحديد حجم المكون الأجنبى فى تكلفة الانتاج فى ظل السياسات الاقتصادية القائمة .

هذا وبالنسبة لنوعية الوقود المستخدم فى تشغيل الآلات والمعدات الزراعية فيمكن الافتراض بأنه ينحصر كلية فى السولار حيث يمكن القول بعدم وجود الآلات والمعدات الزراعية التى كانت تعتمد على استخدام الكيروسين حاليا . وعليه فاذا ماعلم أن متوسط الانتاج المحلى من السولار قد بلغ نحو ٢٢٠١ ألف طن[١] خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، كما بلغ متوسط الواردات السنوية منه حوالى ٦٦٨ ألف طن[٢] خلال نفس الفترة ، فذلك مايشير الى أن المتوسط السنوى للاستهلاك المحلى منه خلال هذه السنوات قد بلغ حوالى ٢٨٦٩ ألف طن ، وهو مايشير بدوره الى أن الواردات من السولار تمثل مانسبته ٢٣٫٣٪ من جملة الاستهلاك المحلى منه سنويا خلال نفس الفترة على حين يمثل الأنتاج المحلى نحو ٧٦٫٧٪ من جملة استهلاكه السنوى .

هذا ومن الملاحظ وجود تباين كبير بين أسعار الواردات من السولار وأسعاره فى السوق المحلى طبقا للأسعار التى تحددها الدولة . فالنسبة لأسعار الواردات من السولار فتقدر بحوالى ١٨١٫٥ جنيه للطن[٢] لمتوسط الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ على

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٥ .

(٢) وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للتجارة ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

أساس السعر سيف ، مقوما بسعر صرف يبلغ ٧٠ر٠ جنيه للدولار . أما بالنسبة للسعر المحلى للسولار فيحدد سعر المستهلك منه بواقع ٠٣ر٠ جنيه / لتر أى ما يعادل ٣٠ جنيه للكيلو لتر ، وهو مايعادل بدوره ٧ر٣٥ جنيه للطن شاملا مصروفات النقل والتوزيع على المستهلك والتى تقدر بنحو ٧ر٦٪ من سعر المستهلك حيث يجدد سعر السولار بالنسبة للموزع وقبل التوزيع بحوالى ٢٨ جنيه للكيلو لتر(١) أى مايعادل ٣ر٣٣ جنيه للطن .

واذا كان من الملاحظ زيادة أسعار الواردات من السولار عن أسعارها المحددة محليا بما يعكس وجود الدعم ، فان ذلك ما يستوجب أخذه فى الحسبان عند تحديد الحجم الفعلى للنقد الأجنبى فى تكلفة الوقود المستخدم وفى تقيم قيمته الحقيقية ، حيث تبلغ نسبة سعر الطن للواردات من السولار (مقوما بسعر الصرف الرسمى) الى الأسعار المحلية للطن منه قبل تكلفة التوزيع نحو ٥ر٤٥ (٥ر١٨١ ÷ ٣ر٣٣) .

٧ — بناء على التقديرات والمؤشرات السابق ذكرها يمكن القول بأن قيمة الوقود المستهلك فى قطاع الزراعة مقوما بأسعار السوق المحلى قبل التوزيع تمثل مانسبته ١٤ر١٠٪ من القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة فى الزراعة (٨٧ر١٠٪ × ٣ر٩٣٪) . هذا على حين تمثل تكلفة توزيعه (وهى تمثل نسبة المكون المحلى فى تكلفة الوقود) حوالى ٧٣ر٠٪ من القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية (٨٧ر١٠٪ × ٧ر٦٪) . وعليه يمكن تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكلفة الوقود المستخدم فى الزراعة بالنسبة للتكلفة الحدية على النحو التالى :

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الربع سنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية ، القاهرة ، أغسطس ١٩٨٤ .

القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية × ١٤ر١٠٪ × ٤٥ر٥

سعر الصرف الرسمى للدولار (٧٠ر٠)

أما فى حالة تقدير التكلفة المتوسطة فيقدر حجم المكون الأجنبى فى تكلفة الوقود على النحو التالـــى :

قيمة أجور الآلات والمعدات الزراعية × ٨٧ر١٠٪) × (٣ر٢٣٪) × (٣ر٩٣٪) × ٤٥ر٥

سعر الصرف الرسمى للدولار (٧٠ر٠)

= قيمة أجور الآلات والمعدات الزراعية × ٦٣ ٣ر٢٪ × ٤٥ر٥

سعر الصرف الرسمى للدولار (٧٠ر٠)

٨ـ وبالنسبة للزيوت والشحومات فيمكن الافتراض بأن استهلاك القطاع الزراعى منهـــا يعد من مكونات التكلفة المحلية نظرا لضآلة الأهمية النسبية لتكلفة المستخدم منها فـــى الزراعة الى اجمالى تكلفة الانتاج الزراعى ، كما أن النوعيات المستخدمة منها فـــى الزراعة تعد من النوعيات المنتجة محليا والتى تماثل أسعارها المحلية تقريبا القيمـــة الحقيقية للواردات من الزيوت والشحومات والتى يعتقد بأن الكميات المستوردة منهـــا تخرج عن دائرة الاستخدام فى القطاع الزراعى ، والتى يقدر المتوسط السنوى للواردات منها خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ بحوالى ٩٨ر١ ألف طن ، ويبلغ السعر سيف للطن منها حوالى ٣٤٥ر٨ جنيه (١) خلال نفس الفترة مقوما بسعر الصرف الرسمى ٧٠ر٠ جنيـــــه للدولار ، على حين يبلغ السعر المحلى للطن من الزيوت حوالى ٦٧٤ جنيه (٢) خلال عام ١٩٨٥

(١) وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للتجارة ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الربع سنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية ، مرجع سابق .

٩ــ أما بالنسبة لتكلفة اهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية ، فمن المعلوم أن القطاع الزراعى مازال يعتمد وبدرجة كبيرة نسبيا على الاستيراد لتوفير احتياجاته من الآلات والمعدات الزراعية ، وان كان الانتاج المحلى منها يوفر جانبا لابأس به من احتياجاته حيث بلغ المتوسط السنوى للواردات من الجرارات الزراعية وعلى سبيل المثال حوالى ٧٤٧١ جرارا خلال السنوات ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ ، على حين بلغ المتوسط السنوى للأعداد المصنعة محليا منها حوالى ٣٤٢٦ جرار سنويا خلال نفس الفترة ، وهو مايعنى أن الانتاج المحلى منها يمثل نحو ٣٢٪ من جملة أعداد الجرارات التى تم توفيرها للقطاع الزراعى خلال هذه الفترة ، على حين تمثل الأعداد المستوردة حوالى ٦٨٪ منها .

وعليه فاذا كانت الواردات من الآلات والمعدات الزراعية تقيم على أساس سعر الصرف الرسمى المحدد بواقع ٨٤ر٠ جنيه للدولار ، كما تقدر الرسوم الجمركية التى تفرض عليها بواقع ٥٪ من القيمة سيف ، لامكن القول بأن التكلفة السنوية لاهلاك وصيانة الآلات الزراعية فى حالة تقدير التكلفة الحدية وباعتبارها من المكون الأجنبى ، تمثل مانسبته ٢٧ر٨٪ من القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة فى الزراعة (٧١ر٨٪ × ٩٥ر٠٪) ، وذلك على أساس سعر الصرف المشار اليه وبعد استبعاد الرسوم الجمركية . أما فى حالة تقدير التكلفة المتوسطة فيقدر حجم النقد الأجنبى بما نسبته ٤٨ر٧٪ من القيمة الاجمالية لأجور الآلات الزراعية ، وذلك بعد الأخذ فى الحسبان نسبة تمثيل الأنتاج المحلى فى توفير احتياجات الزراعة من الآلات والمعدات الزراعية ، ومع افتراض أن نسبة المكون المحلى فى تصنيعها محليا تبلغ نحو ٣٠٪ من قيمتها ، على حين تبلغ نسبة المكون الأجنبى فى تصنيعها نحو ٧٠٪ من قيمتها ، مع افتراض أن الواردات من مكونات التصنيع تخضع لنفس الرسوم الجمركية المحددة بالنسبة للواردات من الآلات والمعدات الزراعية ، مع العلم بأن الأسعار المحددة لتوزيعها محليا تحدد طبقا لأسعار التكلفة حيث تتولى الدولة عن طريق مؤسساتها توزيعها على الزراع سواء المنتج محليا منها أو المستورد . وهنا يجدر

التنويه الى أن التقديرات السابقة لنسبة المكون الأجنبى فى تكلفة اهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية انما ينطوى على افتراض ضمنى آخر وهو تساوى أسعار الوحدات المنتجه محليا منها ، مع أسعار الوحدات المستوردة ، وهو افتراض ليس ببعيد عن الواقع الفعلى بكثير ، كما انه لن يكون ذات تأثير معنوى على النتائج المتوقعة نظرا لصغر نسبة تكلفة الاهلاك والصيانة فى اجمالى تكلفة انتاج المحاصيل الزراعية .

هذا وبناء على التقديرات والمؤشرات السابق بيانها يمكن تقدير حجم كل من المكون الاجنبى ، والمكون المحلى فى تكلفة استخدام الآلات والمعدات الزراعية على النحو المبين بالجدول رقم (١١) .

(٥ــ٢ــ٢) المكون الأجنبى فى تكلفة الأسمدة الكيماوية :ــ

وبالنسبة للاسمدة الكيماوية المستخدمة فى الزراعية فمن المعلوم أن الانتاج المحلى من الأسمدة الفوسفاتية يغطى احتياجات الزراعة منها ، ومن ثم تتمثل تكلفة المكون الاجنبى فى استخدام هذه النوعية من الاسمدة فى حجم المكون الاجنبى الداخل فى تصنيعها محليا سواء فى حالة تقدير التكلفة المتوسطة أوحالة تقدير التكلفة الحدية . أما بالنسبة للأسمدة الآزوتية ، فان الانتاج المحلى منها يغطى النسبة الأكبر من احتياجات قطاع الزراعة ، على حين تستورد باقى الاحتياجات من العالم الخارجى ، حيث قدرت احتياجات قطاع الزراعة من الاسمدة الآزوتية لعام ٨٤/١٩٨٥ بحوالى ٤٥٥٠ ألف طن (٥ر١٥٪ آزوت) ، على حين بلغ الأنتاج الفعلى منها محليا نحو ٤٠٣٥ طن (٥ر١٥٪ آزوت) أى مانسبته ٧ر٨٨٪ من جملة احتياجات القطاع الزراعى ، وهو مايشير بدوره الى أن الواردات منها تغطى مايقرب من ٣ر١١٪ من جملة احتياجات القطاع الزراعى . وعليه يمكن القول بأن تقدير تكلفة المكون الاجنبى بالنسبة للتكلفة الحدية انما تشتمل على حجم النقد الاجنبى المستخدم فى استيراد المجز فى الانتاج

جدول رقم (١١) تقديرات حجم المكون الاجنبى (د ولار) والمكون المحلى (جنيه) فى تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة للفدان من المحاصيل الزراعية الحقلية لعام ١٩٨٥

التكلفة / المحصول	تكلفة حدية		تكلفة متوسطة	
	نقد أجنبى (دولار)	نقد محلى (جنيه)	نقد أجنبى (دولار)	نقد محلى (جنيه)
١ ـ قمح	٤٥٫٩١	٤٢٫١٩	١٤٫١١	٤٦٫٦٢
٢ ـ شعير	٤٣٫٩٤	٤٠٫٣٨	١٣٫٥١	٤٤٫٦٢
٣ ـ فول بلدى	٣٩٫٤٤	٣٦٫٢٤	١٢٫١٣	٤٠٫٠٥
٤ ـ كتان	٤٠٫٩	٣٧٫٦١	١٢٫٥٩	٤١٫٥٦
٥ ـ بصل شتوى	٤٠٫٩٣	٣٧٫٦٢	١٢٫٥٩	٥٩٫٠١
٦ ـ ثوم	٣٦٫١٧	٣٣٫٢٤	١١٫١٣	٣٦٫٧٣
٧ ـ عدس	٣٨٫٤٢	٣٥٫٣٠	١١٫٨١	٣٩٫٠١
٨ ـ ترمس	٣٦٫٧٥	٣٣٫٥٨	١١٫٣	٣٧٫٠٨
٩ ـ حمص	٤٠٫٠٤	٣٦٫٧٩	١٢٫٣٢	٤٠٫٦٥
١٠ ـ حلبة	٣٣٫٧٠	٣٠٫٩٦	١٠٫٣٦	٣٤٫٢٢
١١ ـ برسيم مستديم	٢٤٫٦٥	٢٢٫٦٥	٧٫٥٨	٢٥٫٠٣
١٢ ـ برسيم تحريش	١٥٫٩٦	١٤٫٦٦	٤٫٩١	١٦٫٢٠
١٣ ـ قطن	٣٦٫٨٤	٣٣٫٨٥	١١٫٣٢	٣٧٫٤١
١٤ ـ أرز	٥٢٫٩٢	٤٨٫٦٣	١٦٫٢٧	٥٣٫٧٤
١٥ ـ ذرة رفيعة	٤١٫٦٨	٣٨٫٣٠	١٢٫٨٢	٤٢٫٣٢
١٦ ـ ذره شامى	٤٧٫٥٣	٤٣٫٦٧	١٤٫٦٢	٤٨٫٢٦
١٧ ـ فول صويا	٣٦٫١٠	٣٣٫١٧	١١٫١٠	٣٦٫٦٦
١٨ ـ فول سودانى	٣٤٫٧٣	٣١٫٩١	١٠٫٦٨	٣٥٫٢٦
١٩ ـ بطاطس	٦٠٫٣٤	٤٦٫٠	١٥٫٤٨	٥٠٫٧٨
٢٠ ـ سمسم	٣٦٫١٥	٣٣٫٢٢	١١٫١٢	٣٦٫٧١
٢١ ـ قصب	٧٠٫٧٩	٦٤٫٦٨	٢١٫٧٧	٧٣٫٤٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٥) بالملحق.

المحلى من الأسمدة الأزوتية ، على حين تقدر تكلفة المكون الأجنبى فى حالة تقدير التكلفة المتوسطة بحجم النقد الاجنبى المستخدم فى استيراد العجز من الأسمدة الآزوتية ، وكذلك حجم النقد الاجنبى المستخدم فى تصنيعها محليا مع الترجيح بالاهمية النسبية لكل من الواردات والأنتاج المحلى فى توفير احتياجات الزراعة منها .

هذا واذا كانت تقديرات تكلفة الأسمدة الكيماوية فى تكاليف الأنتاج الزراعية تتضمن تقدير قيمة كل من الاسمدة الآزوتية والفوسفاتية مجتمعة ، الا أن هناك من التقديرات الأخرى التى تعكس الأهمية النسبية لكل منهما فى تكلفة الأسمدة الكيماوية بالنسبة للمحاصيل المختلفة مقومة بأسعارها المحلية على مستوى المزرعة ، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (١٢) .

وبالنسبة للاسمدة الآزوتية فمن المعلوم أن هناك نوعيات مختلفة منها تتباين فيما بينها من حيث درجة تركيز المادة الفعالة فى كل منها ، ومن ثم فهى تتباين فيما بينها أيضا سواء من حيث تكلفة تصنيعها محليا أو تكلفة استيرادها أو من حيث أسعارها المحلية . ويضاف الى ذلك مايوجد من تباين أيضا فيما بين الاسعار التى يدفعها الزراع للأسمدة الكيماوية التى توزع عليهم ، وبين أسعارها الحقيقية أو التكلفة الحقيقية لانتاجها محليا ، حيث توفر الدولة الاسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة بأسعار مدعمة . ويوضح الجدول رقم (١٣) الانتاج الفعلى من الأسمدة الكيماوية خلال عام ٨٣/١٩٨٤ حسب نوعياتها المختلفة ، والتباينات فيما بينها سواء من حيث تكلفة التصنيع المحلى أواسعارها المحددة محليا سواء بالنسبة للمنتج أو الجملة أو المستهلك . وحيث يلاحظ من هذا الجدول تباين تكلفة انتاج الطن من الأسمدة الآزوتية محليا بين النوعيات المختلفة ، وهو مايعزى الى التباين فى أساليب تصنيعها بين المصانع المختلفة فضلا عن التباين فى درجة تركيز المادة الفعالة فى الطن منها وفى كفاءة تشغيل المصانع القائمة على تصنيعها .

جدول رقم (١٢) نسب تمثيل كل من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية في تكلفة الأسمدة الكيماوية للمحاصيل الزراعية لعام ١٩٨١

%

المحصول / الأسمدة	أسمدة آزوتية	أسمدة فوسفاتية	أسمدة بوتاسية	جملة
١ — قمح	٩١٫١	٨٫٩	—	١٠٠
٢ — شعير	١٠٠	—	—	١٠٠
٣ — فول	٩٨٫٦	—	١٫٤	١٠٠
٤ — كتان	٨٧٫٢	١٢٫٨	—	١٠٠
٥ — بصل	٨٢٫٠٠	١٨٫٠٠	—	١٠٠
٦ — ثوم	٧٧٫٥	٢٢٫٥	—	١٠٠
٧ — بطاطس	٨٢٫٠	١٨٫٠٠	—	١٠٠
٨ — برسيم	—	١٠٠	—	١٠٠
٩ — قطن	٨٦٫٣	١٠٫٨	٣٫٠٠	١٠٠
١٠ — أرز	٨١٫٥	١٧٫٨	٠٫٦	١٠٠
١١ — ذرة شامي	١٠٠	—	—	١٠٠
١٢ — ذرة رفيعة	١٠٠	—	—	١٠٠
١٣ — سمسم	٨١٫٧	١٨٫٣	—	١٠٠
١٤ — فول سوداني	٦٩٫٥	٣٠٫٥	—	١٠٠
١٥ — قصب	٩٣٫٠٠	٦٫٨	٠٫٢	١٠٠
١٦ — أخرى	١٠٠	—	—	١٠٠

المصدر : حسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، تقديرات الدخل القومي من القطاع الزراعي ، القاهرة ، مارس ١٩٨٣ .

جدول رقم (١٣) الانتاج الفعلى من الاسمدة الكيماوية خلال عام ١٩٨٤/٨٣ وتكلفة تصنيعها محليا ، وأسعارها المحلية فى يناير ١٩٨٤

البيان	الانتاج المحلى (١)		تكلفة الطن (جنيه) (١)		الاسعار المحددة محليا (جنيه/طن)	
	فعلى	٥ر١٥٪	فعلى	٥ر١٥٪ منتج	جملة	مستهلك
١ ـ نترات الجير ٥ر١٥٪	٢١٣٩١٠	٢١٣٩١٠	٦٦ر٣٢٤	٦٦ر٣٢٤ ٧٤ر٧٧	٤٥ر٤٠	٤٧ر٦٠
٢ ـ سلفات نشادر ٦ر٢٠٪						
ـ النصر للأسمدة	٤٨٤٦١	٦٤٤٠٦	١١٠ر٢٦٨	٨٢ر٩٧		
ـ النصر لصناعة الكوك	١٠٩١٧	١٤٥٠٩	١٥٤ر٢٠	١١٩ر٧٩		
ـ جملة	٥٩٣٧٨	٧٨٩١٥	١١٩ر٢٦	٨٩ر٧٤ ٧٨ر٥٧	٥٤ر٣٤	٥٧ر٠٠
٣ ـ نترات نشادر ٣١٪						
ـ النصر للأسمدة	٣٣٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠	٦٢ر٠٣٦	٣١ر٠١٨		
ـ كيما	٢٥٥١٤٢	٥١٠٢٨٤	٨١ر٥٧٢	٤٠ر٧٨٦		
ـ جملة	٥٨٥١٤٢	١١٧٠٢٨٤	٧٠ر٥٥٤	٣٥ر٢٧٧ ٧٨ر٢٩	٧٧ر٩٠	٨١ر٨٠
٤ ـ نترات نشادر ٥ر٣٣٪	٧١٠٢٩	١٥٣٥١٤	١٨٤ر٤٥	٨٥ر٣٤ ١٦٣ر٢٠	٨٢ر٨٨	٨٨ر١٠
٥ ـ بوريا ٥ر٤٦٪ (النصر للاسمدة)	٣٧٩٧١٠	١١٣٩١٣٠	٦١ر٦٦	٢٠ر٤٥٥ ١٢٢ر٥	١١٥ر٧١	١٢١ر٦٠
٦ ـ بوريا ٥ر٤٥٪ (أبو قير)	٤٥٥٨٦٦	٣٣٨١٨٧	٥١ر١٢٢	١٧ر٤٤٩ ١٢٢ر٥	١١٥ر٧١	١٢١ر٦٠
جملة الاسمدة الآزوتية (فعلى)	١٧٦٥٣٥	٤٠٩٣٩٤٠	٦٩ر٢٩	٢١ر٩٤١ ١٠٢ر٢٢	٩١ر٢٧	٩٥ر٩٢
٥ر١٥٪				٣٠ر٠٠ ٤٤ر٠٧	٣٦ر٣٥	٤١ر٣٥
الاسمدة الفوسفاتية (١٥٪ فو)						
ـ المالية الصناعية	٦٢١٩٤٤	٦٢١٩٤٤	٤٦ر٢١٣	٤٦ر٢٢٣ ٦٧ر٩٥	٣١ر٤٤	٣٣ر٩٠
ـ ابو زعبل	٢٣٢٠٦٢	٢٣٢٠٦٢	٦٢ر٠٢	٦٢ر٠٢ ٦٧ر٩٥	٣١ر٤٤	٣٣ر٩٠
جملة الاسمدة الفوسفاتية	٨٥٤٠٠٦	٨٥٤٠٠٦	٥٠ر٥٢	٥٠ر٥٢ ٦٧ر٩٥	٣١ر٤٤	٣٣ر٩٠

المصدر :

(١) محمد فرغلى عبد الحميد ، دراسة تخطيطية لصناعة الاسمدة الكيماوية فى مصر ، بحث دبلوم ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٥ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الربع سنوية لاسعار المواد والمنتجات الصناعية ، القاهرة اغسطس ١٩٨٤

هذا وبغض النظر عن التباين فى تكلفة النوعيات المختلفة من الأسمدة الآزوتية وأسباب هذا التباين ، فيتبين من الجدول المشار اليه من قبل أن متوسط تكلفة الأنتاج المحلى للطن من الاسمدة الآزوتية تبلغ نحو ٦٩٫٣٠ جنيه فى المتوسط بالنسبة للنوعيات المختلفة منها ، على حين بلغت الأسعار المحلية المحددة نحو ١٠٢٫٢٢ جنيه للطن كمتوسط مرجح للنوعيات المختلفة منها على مستوى المنتج ، على حين بلغ هذا المتوسط حوالى ٩١٫٣٠ جنيه للطن بالنسبة لأسعار الجملة ، وحوالى ٩٥٫٩ جنيه للطن بالنسبة لأسعار المستهلك . وعليه فاذا كان المتوسط العام لأسعار الأسمدة الآزوتية والمحددة محليا على مستوى المنتج مقارنة بتكلفة انتاجها المتوسطة يعكس حجم العائد فى هذه الصناعة ، الا أنه ومن ناحية أخرى فان المقارنة فيما بين مستوى الأسعار المحددة على مستوى المنتج ، ومستوى الأسعار المحددة على مستوى المستهلك تعكس من ناحية أخرى حجم الدعم الموجة للأسمدة الآزوتية فى مرحلة التوزيع ، وهو مايشير بدوره الى أن تكلفة الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى زراعة المحاصيل الزراعية (والمقدرة بالجدول رقم (٥) بالملحق) والمقدرة طبقا لأسعار السوق لاتعكس قيمتها الحقيقية بل تقل عنها بمقدار حجم الدعم الذى تتحمله الدولة . وحيث يمكن تقدير القيمة الحقيقية لتكلفة الطن من الأسمدة الآزوتية المنتجة محليا على مستوى باب المزرعة بما يعادل متوسط تكلفة انتاج الطن منها بالصناعة المحلية مضافا اليه متوسط العائد على الاستثمار بهذه الصناعة ، بالاضافة الى تكلفة نقله وتوزيعه على الزراع . واذا كان متوسط سعر الطن منها على مستوى المنتج يعكس متوسط تكلفة انتاج الطن مضافا اليه العائد على الاستثمار فى صناعة الأسمدة فان تكلفة نقل وتوزيع الطن منها يمكن التعبير عنها بالفرق فيما بين متوسط سعر الجملة ، ومتوسط سعر المستهلك والبالغ نحو ٤٫٦٥ جنيه للطن (٩٢٫٩٥ — ٩١٫٢٧) . وعليه يمكن تقدير اجمالى تكلفة أنتاج الطن من الأسمدة الآزوتية محليا ، وتوزيعه حتى باب المزرعة بحوالى ١٠٦٫٨٧ جنيها للطن تشمل متوسط تكلفة انتاج الطن على مستوى الصناعة والتى تقدر بحوالى ٦٩٫٣٠ جنيه وبنسبة ٦٤٫٨٥٪ من اجمالى التكلفة الحقيقية عند باب المزرعة ، كما اشمل متوسط عائد صناعة الاسمدة من الطن الطن المنتج والذى يبلغ نحو ٣٢٫٩٢ جنيه (١٠٢٫٢٢ — ٦٩٫٣٠) وبنسبة ٣٠٫٨٪ من اجمالى التكلفة الحقيقية حتى باب المزرعة .

وبناء على ماسبق يتبين زيادة التكلفة الحقيقية للطن من الأسمدة الآزوتية المنتجه محليا ، (ومقومة بأسعار السوق) عند باب المزرعة ، عن متوسط السعر المحدد بالنسبة للمستهلك بحوالى ٤٢ر١١٪ من سعر المستهلك ، وهو مايجب أخذه فى الحسبان عند تحديد القيمة الحقيقية لتكلفة الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة .

وبالنسبة لتكلفة المكون الأجنبى فى الصناعة المحلية للأسمدة الآزوتية فتقدر تكلفته المباشرة بما يعادل ٥١ر٦٪ من اجمالى متوسط تكلفة الطن ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١٤) ، حيث تعبر هذه النسبة عن الأهمية النسبية لتكلفة المكون الأجنبى فى الخامات والمواد المباشرة اللازمة للصناعة فى اجمالى تكلفة الطن فى المتوسط . هذا الا أنه لمن البديهى أن النسبة الاكبر من تكلفة المكون الاجنبى فى مثل هذه الصناعات تتركز بشكل أساسى فى استيراتها خاصة تلك المتصلة بالآلات والمعدات المستوردة من الخارج . وعليه فاذا كانت تقديرات القسط السنوى لاجمالى الاهلاكات فى هذا الصناعة تقدر بما نسبته ١ر٢٣٪ من اجمالى تكلفة الانتاج كما يتبين ذلك من الجدول رقم (١٤) السابق ذكره ، الا أن هذا التقدير يشتمل على القسط السنوى لاهلاك المبانى والانشاءات ووسائل النقل والأثاث وغيرها من الأصول الثابته الى جانب اهلاك الآلات والمعدات . هذا وعلى الرغم من ذلك فهناك من التقديرات الأخرى التى تشير الى أن القسط السنوى لاهلاك الآلات والمعدات داخل هذه الصناعة يعادل تقريبا نحو ٥٦ ٪ من اجمالى القسط السنوى للاهلاكات على حين يمثل القسط السنوى لاهلاك المبانى نحو ١٠ ٪ منه ، أما القسط السنوى لاهلاك وسائل النقل فيمثل نحو ١١٪ منه ، بينما يمثل القسط السنوى السنوى لاهلاك الأصول الثابته الأخرى ما نسبته ٢٣٪ تقريبا من اجمالى القسط السنوى للأهلاكات داخل هذه الصناعة (١)

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة الاسمدة فى جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٢ .

جدول رقم (١٤) متوسط تكلفة انتاج الطن من الاسمدة الكيماوية المنتجه محليا خلال عـــام ٨٣/ ١٩٨٤ (جنيه)

البيـــــان	خامات ومواد مباشرة			اجور	تكليف غير مباشرة		اجمالى
	محلـى	أجنبى	جملة		اهلاك	أخرى	
أ) اسمدة نتروجينيـة :ـ							
١ ـ نترات الجير (٥ر١٥٪)							
ـ النصر للأسـمـدة	٣ر٢٤١	٤ر٠٧٦	٧ر٣١٧	١٤ر٢٦٤	٥ر٤٧٢	٤١ر٢٧١	٦٦ر٣٢١
٢ ـ سلفات نشادر (٢٠ر٦) :							
ـ النصر للأسـمـدة	١ر٢٩٨	٤٦ر٢٨٦	٤٧ر٥٨٢	١٢ر٦٩٥	١٤ر٨٠٨	٣٥ر١٨٣	١١٠ر٢٧٠
ـ النصر للكوك	١١٣ر١٩	ـ	١١٣ر١٩	١٣ر١٩٥	٢ر٩٥٤	٢٩ر٨٦	١٥٩ر١٩٩
المتوسط	١٥ر٥٨٧	٤٠ر٣٧٥	٥٥ر٩٦٢	١٢ر٧٥٩	١٣ر٢٩٤	٣٤ر٥٠٣	١١٦ر٥١٨
٣ ـ نترات نشادر (٣١٪) :							
ـ النصر للأسمدة	١٠ر٨٤	٤ر١٠٥	١٤ر٩٤٥	٧ر٨٠٥	١١ر٧٥٩	٢٧ر٥٢٧	٦٢ر٠٣٦
٤ ـ نترات نشادر (٥ر٣١٪)							
ـ كيمـــــا	٢٨ر٦٢٨	٣ر٦٤٣	٣٢ر٢٧١	٨ر٢٢٩	٢٠ر٧٠٥	٢٠ر٣٦٧	٨١ر٥٧٢
٥ ـ نترات نشادر (٥ر٣٣٪) :							
ـ النصر للكوك	١٥٣ر٧٩	ـ	١٥٣ر٧٩	٧ر٥٨٠	١ر١٩٩	٢١ر٨٨٣	١٨٤ر٤٥
٦ ـ بوريا (٥ر٤٦٪)							
ـ النصر للاسمدة	٧ر٢١٥	٢ر٩٤٧	١٠ر١٦٢	٤ر٢١٤	٢١ر٢٤٢	٢٥ر٧٤٨	٦١ر٣٦٦
ـ أبو قـــــير	٥ر٧١	٠ر٢٢٨	٥ر٩٣٨	١ر٥٩١	٢٠ر١٥٣	٢٢ر٥٤	٥١ر٢٢
المتوسط	٦ر٣٤٤	١ر٣٧٤	٧ر٧١٨	٣ر٢٧٥	٢٠ر٦١٢	٢٣ر٨٩٢	٥٥ر٤٩٧
متوسط تكلفة الطن ٥ر١٥٪	٧ر٠٦٦	١ر٩٧٤	٩ر٠٤٠	٢ر٨٠١	٦ر٩٩٣	١١ر٤٧٤	٣٠ر٣٠٨
ب ـ الاسمدة الفوسفاتيـة :							
ـ المالية والصناعية	٢٧ر٠٧	١٤ر٨٢	٤١ر٨٩	١ر٤٦	١ر٢٣	١ر٦٥	٤٦ر٢٢٣
ـ ابو زعبـــــل	٢٨ر١٨	٢٢ر٧٢	٥٠ر٩	١ر٠٧	٢ر٨٤	٧ر٢٢	٦٢ر٠٢
المتوسط	٢٧ر٣٧	١٦ر٩٧	٤٤ر٣٤	١ر٣٥	١ر٦٧	٣ر١٦	٥٠ر٥٢

المصدر:

محمد فرغلى عبد الحميد ، دراسة تخطيطية لصناعة الاسمدة الكيماوية فى مصر ، بحث دبلوم معهد التخطيـط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٥

وعليه وفى سبيل تقدير تكلفة المكون الاجنبى فى القسط السنوى لاهلاك الاصول الاستثمارية داخل صناعة الاسمدة الآزوتية ، فسأن الدراسة الحالية تفترض أنها تنحصر كليه فى تكلفة الآلات والمعدات مع الافتراض ضمنيا بأن تكلفة مثل هذه الالات والمعدات عند بباب المصنع ، انما تشتمل على ٥٪ من قيمتها (سيف) كرسوم جمركية . وعليه وبناء على التقديرات السابقة يمكن تقدير تكلفة المكون الاجنبى والقسط السنوى لاجمالى الاهلاك داخل هذه الصناعة بما نسبته ١٢ر٢٩٪ من اجمالى تكلفة الانتاج على مستوى الصناعه (١ر٢٣٪ × ٥٦٪ × ٩٥ر٠) . وعليه يمكن تقدير تكلفة المكون الاجنبى المباشرة وغير المباشره فى صناعة الاسمدة الازوتيه بحوالى ١٨ر٨٪ من اجمالى التكلفة على مستوى الصناعة ، وهو ما يعادل نحو ١٢ر١٩ ٪ من متوسط التكلفة الحقيقية للطن عند باب المزرعة (مقدمه باسعار السوق) .

اما بالنسبة للاسمدة الفوسفاتية المنتجة محليا فيقدر متوسط تكلفة انتاج الطن منها على مستوى الصناعة بحوالى ٥٠ر٥٢ جنيها ، بينما تحدد اسعارها المحلية خلال عام ١٩٨٤ بحوالى ٦٧ر٩٥ جنيه للطن بالنسبة للمنتج ، ونحو ٣١ر٤٤ جنيه للطن بالنسبة للجملة ، ونحو ٣٣ر٩٠ جنيه للطن بالنسبة للمستهلك كما هو مبين بالجدول رقم (١٣) السابق الاشارة اليه . وعليه يمكن تقدير التكلفة الحقيقية للطن منه مقومة باسعار السوق بحوالى ٧٠ر٤١ جنيها عند باب المزرعة شاملة فى ذلك تكلفة الانتاج على مستوى الصناعة مضافا اليها العائد على الاستثمار بها ، وكذلك مصروفات التوزيع على الزراع . وعليه يتبين زيادة التكلفة الحقيقية (مقومه بأسعار السوق) للطن منها عند باب المزرعة عن قيمتها المقومه باسعار المستهلك بنسبة تبلغ نحو ١٠٧ر٧٪ وهو ما يشير بدوره الى حجم الدعم الذى تتحمله الدولة فى هذا المجال ، وهو ما يجب اخذه فى الحسبان عند تقدير التكلفة الحقيقية لهذه النوعية من الاسمدة المستخدمة فى انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة .

هذا وبالنسبة لتكلفة المكون الاجنبى فى صناعة الاسمدة الفوسفاتية محليا فتقدر تكلفة العناصر المباشرة منها بما يعادل نحو ٣٣ر٦٪ من متوسط التكلفة على مستوى الصناعة ، كما يعكس ذلك التقديرات الواردة بالجدول رقم (١٤) السابق ذكره . اما بالنسبة لتكلفة المكون الاجنبى

فى العناصر غير المباشرة ، والمتمثلة فى اهلاك الأصول الاستثمارية الثابتة ، فمع الأخذ بنفس الافتراضات السابق ذكرها فى حالة صناعة الأسمدة الآزوتية ، يلاحظ أن قيمة القسط السنوى لاجمالى الاهلاكات داخل هذه الصناعة يمثل نحو ٣ر٣٪ من اجمالى التكلفة على مستوى الصناعة كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق ذكره . أما بالنسبة لقيمة القسط السنوى لاهلاك الآلات والمعدات الاستثمارية فى هذه الصناعة فهى تمثل مانسبته ٢ر٥٣٪ من اجمالى القسط السنوى للاهلاكات داخل نفس الصناعة (١) . هذا ومع افتراض أن تكلفة مثل هذه الآلات والمعدات تشتمل ضمنيا على ٥٪ من قيمتها كرسوم جمركية لأمكن القول بأن تكلفة المكون الأجنبى فى القسط السنوى للاهلاكات داخل هذه الصناعة انما تعادل نحو ٦٧ر١٪ من اجمالى التكلفة على مستوى الصناعة (٣ر٣٪ × ٢ر٥٣٪ × ٩٥ر٠) . وبناء على ماسبق يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشرة وغير المباشرة فى صناعة الأسمدة الفوسفاتية بما يعادل نحو ٢٧ر٣٥٪ من متوسط التكلفة على مستوى الصناعة ، وهو مايعادل بدوره حوالى ٣١ر٢٥٪ من اجمالى التكلفة الحقيقية (مقومة بأسعار السوق) للطن منها على مستوى باب المزرعة .

هذا واخيرا يجدر التنويه الى أنه اذا كانت الدراسة الحالية تفترض تركز التكلفة الغير مباشرة للمكون الأجنبى فى تكلفة الآلات والمعدات الاستثمارية داخل هذه الصناعة ، وعلى الرغم من منطقية هذا الافتراض بدرجة كبيرة ، الا أن ذلك لاينفى التسليم بوجود نسبة من المكون الأجنبى فى باقى الاصول الاستثمارية الأخرى كالمبانى والانشاءات وغيرها خاصة اذا مانظر الى العلاقات التشابكية فيما بين المدخلات الاستثمارية لهذه الصناعة ، ومصادر انتاجها ، كما قد توجد أيضا نسبة من المكون الأجنبى فى عناصر الانتاج المباشرة التى تعد من المكونات المحلية اذا مانظر أيضا الى علاقاتها التشابكية بمصادر انتاجها هى الاخرى . هذا الا أن عدم توافر البيانات والمعلومات اللازمة عن هذه العلاقات التشابكية ، وما صاحبة من تعذر تقدير نسبة المكون الأجنبى يمثل هذه المدخلات كان سببا رئيسيا لافتراض الدراسة الغرض المشار اليه من قبل . وعليه يمكن اعتبار التقديرات السابق ذكرها عن نسبة المكون الأجنبى فى تكلفة صناعة الأسمدة بمثابة حد أدنى .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة الاسمدة فى جمهورية مصر العربية ، مرجع سابق .

وبالنسبة للواردات من الأسمدة الآزوتية فتقدر تكلفة استيرادها بحوالى ٨٠ر٦٥ جنيه للطن(١) فى المتوسط خلال السنوات ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/٨٥ مقومة على أساس السعر سيف ، وعليه يمكن تقدير التكلفة الحقيقية (مقومة بأسعار السوق) للطن منها عند باب المزرعة بحوالى ٩١ر٩ جنيه ، وذلك بعد اضافة مصروفات النقل والتوزيع والتى تقدر بما يعادل الفرق بين تكلفة الاستيراد مضافا اليها ٥٪ كرسوم جمركية ، وبين متوسط السعر للطن من الأسمدة الآزوتية على مستوى المستهلك والتى تقدر بحوالى ١١ر٢٤ جنيه للطن الى تكلفة استيراد الطن منه . وبالتالى يمكن القول بأن التكلفة الحقيقية (مقومة بأسعار السوق) للطن من الاسمدة الآزوتية المستوردة عند باب المزرعة تعادل ما نسبته ٩٥ر٨١٪ من قيمته على أساس الأسعار المحددة للمستهلكين من الزراع ، كما أن تكلفة المكون الأجنبى به تعادل نحو ٨٧ر٧٦٪ من تكلفتها الحقيقية (مقومة بأسعار السوق) عند باب المزرعة (٨٠ر٦٥ + ٩١ر٩) .

ومما سبق وبناء على التقديرات السابق ذكرها سواء فيما يتصل بالاهمية النسبية للنوعيات المختلفة من الاسمدة الكيماوية فى تكلفة الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى انتاج كل من المحاصيل الزراعية المختلفة أو فيما يتصل بتقديرات تكلفة المكون الاجنبى فى تكاليف الصناعة المحلية لانتاج الأسمدة الآزوتية ، والفوسفاتية ، وفى تكلفة استيراد الاسمدة الآزوتية منها ، ومع الاخذ فى الحسبان نسبة تمثيل كل من الانتاج المحلى ، والواردات فى توفير احتياجات الزراعة من الاسمدة الكيماوية يمكن تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكلفة الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة ، وذلك بافتراض أن تكلفة المكون الأجنبى تقيم على أساس سعر صرف ٧٠ر٠ جنيه للدولار بالنسبة للواردات من الأسمدة الكيماوية ، وعلى أساس سعر صرف ٨٤ر٠ جنيه للدولار بالنسبة للواردات السلعية من مستلزمات الأنتاج اللازمة للصناعة المحلية للأسمدة الكيماوية ، وهى أسعار الصرف الرسمية السائدة خلال الفترة تحت الدراسة ، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (١٥) .

---

(١) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للتجارة ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (١٥) تكلفة كل من المكون الاجنبى (دولار) والمكون المحلى (جنيه) فى تكلفة الاسمدة الكيماوية المستخدمة فى انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة لعام ١٩٨٥

دولار / جنيه / فدان

التكلفة / المحصول	تكلفة حدية / فدان		تكلفة متوسطة / فدان	
	نقد أجنبى (دولار)	نقد محلى (جنيه)	نقد أجنبى (دولار)	نقد محلى (جنيه)
١ - قمح	٢٥,٧٦	٥,٤٨	٦,٩٥	٢١,٠٩
٢ - شعير	١٧,٠٦	١,٦٧	٣,٩٧	١٢,٥١
٣ - فول بلدى	١٣,٦٩	١,٣٤	٣,١٨	١٠,٠٥
٤ - كتان	٣٤,٣٩	٩,١٨	١٠,٦٣	٣٢,٧١
٥ - بصل شتوى	٣٤,٣٩	٩,١٨	١٠,٦٣	٣٢,٧١
٦ - ثوم	٢٦,٠٦	١٠,٧٠	٨,٦٨	٢٥,٠٩
٧ - عدس**	١٠,٥٣	٢٦,١٠	١٠,٥٣	٢٦,١٠
٨ - ترمس**	٧,٣٠	٠,٧١	١,٦٦	٥,١٣
٩ - حمص*	٨,٦٩	٠,٩	٢,٠٧	٦,٣٨
١٠ - حلبه **	٥,٣٣	١٣,٢١	٥,٣٣	١٣,٢١
١١ - برسيم مستديم	٣,٣٧	٨,٣٥	٣,٣٧	٨,٣٥
١٢ - برسيم تحريش	-	-	-	-
١٣ - قطن	٣٠,٥٣	٧,٢٨	٨,٤٧	٢٣,٢٠
١٤ - أرز	١٥,٩٤	٣,٩٩	٥,١٥	١٥,١٢
١٥ - ذره رفيعة	٢٢,٩٨	٢,٢٤	٥,٣٣	١٦,٨٥
١٦ - ذرة شامى	٣٤,٦١	٣,٣٨	٨,٠٤	٢٥,٣٨
١٧ - فول صويا *	٣٣,٨٩	٣,٣١	٧,٨٨	٢٤,٨٥
١٨ - فول سودانى	١٨,٤٧	٩,٩٨	٦,٩٢	١٩,٥٤
١٩ - بطاطس	٦٧,١٨	٢٢,٣٥	٢٠,٤١	٥٩,٠٢
٢٠ - سمسم	١٦,٦٢	٥,٧٥	٥,٢٠	١٥,٢٠
٢١ - قصب	١٠٣,١٥	١٨,٦٧	٢٦,٢٦	٧٨,٩٨

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٥) بالملحق .

* ١٠٠٪ آزوت

** ١٠٠٪ فوسفات

(٥ـ٢ـ٣) المكون الأجنبى فى تكلفة المبيدات الحشرية الزراعية :ـ

وبالنسبة للمبيدات الحشرية فتشكل تكلفة المكون الأجنبى النسبة الأكبر فى تكلفة استخدامها فى الزراعة حيث الأعتماد على الاستيراد من العالم الخارجى فى توفير الجانب الاكبر من احتياجات الزراعة منها ، فعلى حين تقدر المبيدات الحشرية المستخدمة فى القطاع الزراعى بما قيمته ٦٩٢٧١ ألف جنيه سنويا فى المتوسط (١) (مقومة بأسعار المستهلك) خلال السنوات ٨٣/١٩٨٤ـ ١٩٨٦/٨٥ ، الا أن الواردات منها خلال نفس السنوات تقدر بما قيمته ٥١٢١٣ ألف جنيه سنويا فى المتوسط (٢) مقومة على أساس السعر سيف ، فاذا ماأضيف اليها ٥٪ كرسوم جمركية ، فان قيمتها (الواردات) على أساس مستوى أسعار المنتج تقدر بنحو ٥٣٧٧٤ ألف جنيه سنويا . ثم اذا ماأضيف الى قيمة الواردات من المبيدات الحشرية مقومة على أساس سعر المنتج الهامش المتابل لمصروفات النقل والتوزيع الى مستوى المزارع المختلفة ، والذى يقدر بما نسبته ٢ر٥٪ (٣) من قيمتها المقدرة على اساس سعر المنتج ، فانه يمكن تقدير قيمتها المقابلة والمقومة على أساس سعر المستهلك ، والتى تقدر بنحو ٦٥٧٠ ألف جنيه سنويا فى المتوسط خلال نفس السنوات المشار اليها من قبل وهو مايعنى بدوره أن قيمة الواردات من المبيدات الحشرية مقومة على أساس أسعار المستهلك تمثل ما نسبته ٦٦ر١٨٪ من القيمة الاجمالية لتكلفة المبيدات المستخدمة فى الانتاج الزراعى خلال نفس الفترة ، وهو مايشير بدوره الى أن الأنتاج المحلى يغطى مانسبته ٣٤ر١٨٪ من اجمالى احتياجات الزراعة من المبيدات الحشرية .

وبناء على ماسبق يمكن القول بأن تكلفة المكون الأجنبى فى قيمة الواردات من المبيدات الحشرية تعادل ما نسبته ٥٣ر٩٠٪ من قيمتها مقومة بأسعار المستهلك أى مايعادل بدوره ٩٣ر٧٣٪ من اجمالى قيمة المبيدات الحشرية المستخدمة فى الأنتاج الزراعى مقومة بأسعار المستهلك.

---

(١) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للزراعة ، بيانات غير منشورة .
(٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للتجارة ، بيانات غير منشورة .
(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الربع سنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية ، مرجع سابق .

هذا أما بالنسبة لتكلفة المكون الأجنبي فى تكلفة المبيدات الحشرية المنتجة محليا ، وأمام تعذر الحصول على البيانات والمعلومات المتصلة بتكلفة انتاجها وهيكلها ، فان الدراسة الحالية تفترض أنها تنتج بمكونات محلية بنسبة ١٠٠٪ ، وهو افتراض لن يكون له تأثير جوهرى على التقديرات المتوقعة بالنسبة لتكلفة المكون الأجنبي فى القيمة الاجمالية لتكلفة المبيدات المستخدمة فى الزراعة ، أمام انخفاض الأهمية النسبية للانتاج المحلى منها فى اجمالى احتياجات القطاع الزراعى من المبيدات . هذا وفى ظل هذه الافتراضات ، واذا كانت الواردات من المبيدات الحشرية تقيم على أساس سعر الصرف الرسمى المحدد بواقع ٧٠ر٠ جنيه للدولار فانه يمكن تقدير حجم المكون الأجنبي فى تكلفة المبيدات الحشرية المستخدمة فى انتاج كل من المحاصيل الزراعية المختلفة على النحو المبين بالجدول رقم (١٦) ، وذلك من واقع تقديرات تكلفتها المقومه على أساس أسعار المستهلك الواردة بالجدول رقم (٥) بالملحق . وهنا يجدر التنويه الى وجود بعض من الحاصلات الزراعية التى تتحمل الدولة جانبا من تكلفة المبيدات المستخدمة فى انتاجها، وهى القطن ، وفول الصويا ، حيث تتحمل الدولة نحو ٨٠٪ من تكلفة المبيدات المستخدمة فى زراعات القطن ، كما تدعم زراعة فول الصويا بنحو ٥٠٪ من تكلفة المبيدات الحشرية المستخدمة فى زراعته وبحد اقصى ١٠ جنيهات للفدان تحت شروط معينه . هذا واذا كانت قيمة هذا الدعم لاتتضمنه تقديرات تكلفة المبيدات المستخدمة فى زراعة هذين المحصولين والواردة بالجدول رقم (٥) بالملحق ، الا أن ذلك مايجب أخذه فى الحسبان عند تقدير حجم المكون الأجنبي فى تكلفة المبيدات المستخدمة وفى تقدير القيمة الحقيقية لتكلفتها .

(٥ــ٢ــ٤) قيمة المكون الأجنبي والمحلى فى تكلفة التقاوى :ــ يتم توفير التقاوى اللازمه للزراعة من المخزون المتاح لدى الزراع بالنسبة لأغلب الحاصلات الزراعية ، على حين يتم توفير تقاوى البعض الآخر منها عن طريق الشراء من السوق المحلى أو التعاونيات الزراعية ، وقد يستثنى من ذلك بعض الحاصلات مثل البطاطس حيث يتم تدبير التقاوى اللازمة لزراعتها من العالم الخارجى . وعلى الرغم من ذلك وبالنسبة للحاصلات الزراعية التصديرية أو البديلة للواردات التى يتم توفير التقاوى اللازمة لزراعتها من السوق المحلى ، فقد يترتب على التوسع فى زراعتها زيادة الاحتياجات من

جدول رقم (١٦) تقديرات كل من المكون الأجنبى (دولار) والمكون المحلى (جنيه) فى تكلفة المبيدات الحشرية المستخدمة فى انتاج المحاصيل المختلفة لعام ١٩٨٥

(دولار / جنيه / فدان)

التكلفة / المحصول	تكلفة حدية / فدان		تكلفة متوسطة / فدان	
	نقد أجنبى (دولار)	نقد محلى (جنيه)	نقد أجنبى (دولار)	نقد محلى (جنيه)
١ ـ قمح	٠ر١٠	٠ر٠١	٠ر٠٨	٠ر٠٢
٢ ـ شعير	—	—	—	—
٣ ـ فول بلدى	١ر٧٣	٠ر١٣	١ر٤٢	٠ر٣٥
٤ ـ كتان	٤٤ر٣٧	٣ر٢٥	٢٥ر٣٧	٨ر٩٤
٥ ـ بصل شتوى	٤٤ر٣٧	٣ر٢٥	٢٥ر٣٧	٨ر٩٤
٦ ـ ثوم	٠ر١٢	٠ر٠١	٠ر١٠	٠ر٠٢
٧ ـ عدس	—	—	—	—
٨ ـ ترمس	—	—	—	—
٩ ـ حمص	—	—	—	—
١٠ ـ حلبة	—	—	—	—
١١ ـ برسيم مستديم	٦ر٠١	٠ر٤٤	٤ر٩١	١ر٢١
١٢ ـ برسيم تحريش	—	—	—	—
١٣ ـ قطن	٧٧ر٦٠	٥ر٦٨	٦٣ر٣٧	١٥ر٦٤
١٤ ـ أرز	٤ر٤٤	٠ر٣٢	٣ر٦٢	٠ر٨٩
١٥ ـ ذرة رفيعة صيفى	—	—	—	—
١٦ ـ ذرة شامى	٥ر٦٤	٠ر٤١	٤ر٦٠	١ر١٤
١٧ ـ فول صويا	٩ر٥٢	٠ر٧٠	٧ر٧٧	١ر٩٢
١٨ ـ فول سودانى	٢ر١٢	٠ر١٦	١ر٧٣	٠ر٤٣
١٩ ـ سمسم	—	—	—	—
٢٠ ـ قصب	—	—	—	—
٢١ ـ بطاطس	٣٣ر٠٦	٨ر١٦	٢٧	١٢ر٠٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٥) بالملحق ٠

التفاوى ، وهو مافد ينعكس بدوره على زيادة الواردات من بدورها او تنافس المتاح للتصدير منهـــا ، أو العكس فى حالة تناقص المساحات المنزرعة منها ، وهو مايعنى بدوره تأثير التغير فى الاحتياجات من التفاوى بشكل غير مباشر على حصيلة الصادرات أو الواردات ، وهو مايستدعى بالتالى تقيم قيمـة التفاوى المستخدمة فى الزراعة طبقا لمبدأ تكلفة الفرصة البديلة .

هذا وقد لاتعكس الأسعار المحلية لتفاوى المحاصلات الزراعية تكلفتها الحقيقية طبقا لمبـدأ تكلفة الفرصة البديلة نظرا لوجود الدعم أو الضرائب ، وهو مايستوجب تقدير التكلفة الحقيقية لهـــا . وفى هذا الشان تنطوى الدراسة الحالية على تقدير التكلفة الحقيقية لتفاوى المحاصلات الزراعية لعـام ١٩٨٥ وتقدير حجم المكون الاجنبى ، والمحلى فى كل منها فى ظل التقديرات والافتراضات التالية :

١ — تقدير التكلفة الحدية للتفاوى المحاصلات البديلة للواردات وفقا لمتوسط أسعـــار الواردات منها خلال الفترة ١٩٨١/١١ — ١٩٨٦/٨٥ مع اضافة ٥٪ من القيمـــة سيف كمصروفات تخزين وتداول بالميناء المحلى . وتشمل هذه المجموعة من المحاصيل كل من محاصلات القمح ، والفول البلدى ، والذرة الشامى ، والعدس ، والكتـــان (بذور) ، وفول الصويا ، والسمسم . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للواردات مـــن تفاوى البطاطـــس .

٢ — تقدير التكلفة الحقيقية لتفاوى محصول الثوم وهو من المحاصلات التصديرية وفقا لأسعار الصادرات منه خلال نفس الفترة المشار اليها من قبل بعد استبعاد تكلفة اعدادها وتجهيزه للتصدير ، والتى ستشير اليها الدراسة فيما بعد .

٣ — تقدير التكلفة الحقيقية لتفاوى كل من القطن ، والأرز ، والقصب ، وفقا لمكافئ المادة الخام من المنتجات التى تستخرج خلال عمليات تصنيعها وتجهيزها للتصدير (القطن ، والأرز) أو اعدادها بالصورة المماثلة للواردات منها (السكر) ، ووفقا لأسعـــار الصادرات والواردات منها خلال نفس الفترة السابق ذكرها .

٤ — تقدير حجم المكون الاجنبى فى التكلفة الحقيقية للتفاوى وبافتراض أن التفاوى تستورد أو تصدر بنسبة ١٠٠٪ بالنسبة لتقدير التكلفة الحدية ، على حين يقدر حجم المكون الاجنبى بالنسبة للتكلفة المتوسطة طبقا للوزن النسبى للواردات أو الصادرات مـــن المحاصيل تحت الدراسة فى اجمالى الانتاج أو الاستهلاك المحلى منها .

وعليه تقدر تكلفة كل من المكون الاجنبى والمحلى فى تكاليف تفاوى المحاصلات الزراعية على النحـــو المبين بالجدول رقم (١٧) .

جدول رقم (١٧) تقديرات المكون المحلى ، والاجنبى فى تكلفة تقاوى المحاصيلات الزراعية لعام ١٩٨٥

البيان / المحصول	تكلفة تقاوى الفدان (جنيه) (١)	معدل التقاوى بالفدان (طن) (٢)	السعر المحلى للطن (جنيه)	التكلفة الحقيقية (جنيه) (٣)	المكون الاجنبى والمحلى فى تكلفة الفدان — تكلفة حدية: نقد محلى (جنيه)	تكلفة حدية: نقد أجنبى (دولار)	تكلفة متوسطة: نقد محلى (جنيه)	تكلفة متوسطة: نقد أجنبى (دولار)
١ — قمح	١٢٫٩٧	٠٫٠٧٥	١٧٢٫٩	١٥٩٫١	٠٫٦٠	١٦٫٣	٣٫٤٩	١٢٫٤٩
٢ — شعير	١٠٫٩٦	٠٫٠٦٠	١٨٢٫٧	١٨٢٫٧	١٠٫٩٦	—	١٠٫٩٦	—
٣ — فول	٢٢٫٩٨	٠٫٠٧٨	٢٩٤٫٦	٢٠٠٫١	٠٫٧٤	٢١٫٢	٢٢٫٩٨	—
٤ — كتان	١٠٧٫٢٠	٠٫٠٨٠	١٣٤٠٫٠	٢٨٣٫٧	١٫١٠	٣٠٫٦	٨٦٫٨٣	٥٫٩٣
٥ — عدس	٤٨٫٦٢	٠٫٠٨٣	٥٨٥٫٨	٣٦٩٫٢	١٫٤١	٤١٫٧	٢٣٫٢٥	٢٢٫٢٧
٦ — حلبة	٢٤٫١٥	٠٫٠٤٣	٥٦١٫٦	٥٦١٫٦	٢٤٫١٥	—	٢٤٫١٥	—
٧ — ترمس	٣٩٫٥٥	٠٫٠٤٩	٨٠٧٫١	٨٠٧٫١	٣٩٫٥٥	—	٣٩٫٥٥	—
٨ — حمص	٤٠٫١٤	٠٫٠٧٠	٥٧٣٫٤	٥٧٣٫٤	٤٠٫١٤	—	٤٠٫١٤	—
٩ — ثوم	٣٤٫٠٢	٠٫١٧٥	١٩٤٫٤	٤١٠٫٨	—	١٠٢٫٧	٣٣٫٠٧	٢٫٢٦
١٠ — برسيم تحريش	٢٠٫٢١			٢٠٫٢١	٢٠٫٢١	—	٢٠٫٢١	—
١١ — برسيم مستديم	٢٠٫٤٦			٢٠٫٤٦	٢٠٫٤٦	—	٢٠٫٤٦	—
١٢ — قطن **	٢٫٨٨	٠٫٠١٠	٤٨٫٠	٢٥٥٫٠	—	٢١٫٨٦	١٫٩٢	٧٫٣٢
١٣ — أرز **	٢٢٫٠١	٠٫١٣٧	١٦٠٫٧	١٧٨٫٨	—	٣٥٫٠٠	٢١٫٢٦	١٫٢٠
١٤ — ذرة شامى	٦٫٣٥	٠٫٠٢٣	٢٧٦٫١	١٤١٫١	٠٫١١	٤٫٤٢	٤٫٤٢	١٫٤٣
١٥ — ذرة رفيعة	٤٫٢٥	٠٫٠١٢	٣٥٤٫١	٣٥٤٫٢	٤٫٢٥	—	٤٫٢٥	—
١٦ — فول سودانى	٢٣٫٥٧	٠٫٠٢١	١١٢٫٤	٥٦٠٫٦	٠٫١٠	١٦٫٠٨	٢٠٫٥٦	٢٫١٩
١٧ — سمسم	٦٫١٧	٠٫٠٠٣	٢٢٢٣٫٣	٧٢٠٫١	٠٫١٠	٣٫٠٠	٣٫٤١	١٫٥
١٨ — فول صويا	١٦٫٩٤	٠٫٠٣٢	٥٢٦٫٤	٣١٠٫١	٠٫٥٥	١٥٫٧	١٣٫٨٠	٣٫٠١
١٩ — قصب **	٣٩٫٦٢	٥٫١٧٥	٢٣٫١٤	١٣٫٢	—	٥٧٫٤١	٢٠٫٨	٢٧٫٥٢
٢٠ — بطاطس	٣٦٠٫٦	٠٫٧٤٣	٤٨٥٫٣	٢٤١٫١	٨٫٥٢	٢٤٣٫١	٨٫٩٣	٢٤٣٫٧
٢١ — بصل شتوى					١٠٧٫٢	—	١٠٧٫٢	

المصدر :

(١) الجدول رقم (٥) بالملحق .

(٢) حسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى ، القاهرة ، مارس ١٩٨٣ .

(٣) حسبت من الجداول رقم (٧٦) بالملحق طبقا للافتراضات الواردة بالدراسة . كما حسب المكون الاجنبى بها حساب سعر الصرف الرسمى .

* يفترض مكث القصب فى الارض لفترة ثلاث سنوات ، ومن ثم قسمت تكاليف التقاوى على ثلاث سنوات .

** لاتنتمى على مكون محلى فى التكلفة الحدية نظرا لان قيمة النواتج الثانوية (مكون محلى) تغطى هذا الجانب من التكاليف .

(٥-٢-٥) تقديرات المكون الأجنبى والمحلى فى التكلفة الاجمالية لأنتاج المحاصيل الزراعية :-

بناء على المؤشرات والتقديرات السابقة يمكن تقدير حجم كل من المكون المحلى والأجنبى فى التكلفة الاجمالية لانتاج الحاصلات الزراعية تحت الدراسة سواء بالنسبة للتكلفة الحدية التى تصاحب التغيرات المحدودة نسبيا فى المساحات المنزرعة من كل منها أو بالنسبة للتكلفة المتوسطه التى تعكس متوسط التكلفة الراهنة ، وذلك على النحو المبين تفصيلا بالجدول رقم (٩) ، (١٠) بالملحق .

(٥-٢-٦) تكاليف اعداد وتجهيز الحاصلات التصديرية والبديلة للواردات :- لاتقف تكلفة تصدير الحاصلات الزراعية عند تكاليف انتاجها فقط ، بل هناك أيضا تكاليف اعدادها وتجهيزها بالشكل والجودة الصالحة للتصدير سواء من خلال عمليات الفرز والتدريج أو من خلال عمليات التصنيع التى تجرى على البعض منها ، كما سبق الأشارة الى ذلك . ويشير الجدول رقم (١١) بالملحق الى تقديرات تكلفة تصدير الطن من حاصلات البصل ، والثوم ، والبطاطس ، والفول السودانى ، متضمنه تكلفة المادة الخام ، وتكاليف عمليات الفرز والتدريج والنقل الى ميناء التصدير المحلى (أى التكلفة نوب) . هذا ومن الطبيعى أن تقديرات تكلفة تصدير هذه المجموعة من الحاصلات الزراعية تتضمن تكلفة الفاقد خلال عمليات الفرز والتدريج ، وهو مايجب استبعاده من تقديرات التكلفة التى يتضمنها الجدول السابق ذكره ، حيث سبق للدراسة الحالية استبعاد قيمة هذا الفاقد من تقديرات القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان منها على النحو السابق ذكره بالجدول رقم (٨) بالملحق . وعليه يمكن تقدير تكاليف عمليات فرز ، وتدريج ، ونقل هذه المجموعة من الحاصلات حتى الوصول الى ميناء التصدير المحلى (بدون قيمة المادة الخام والفاقد منها) على النحو التالى :

- بالنسبة لمحصول البصل فتقدر تكلفة (فوب) تصدير الطن منه خلال عام ١٩٨٥ بحوالى ٢٨٥ جنيه ، على حين يقدر سعر المنتج بواقع ١٢٥ جنيه للطن منه ،

كما تقدر الدراسة الفاقد منه خلال عمليات الفرز والتدريج بما نسبته ١٥٪ ، وهو مايعنى بدوره أن قيمة المادة الخام مضافا اليها قيمة الفاقد خلال عمليات الفرز والتدريج تقدر بنحو ١٤٤ جنيه للطن، وبالتالى تقدير تكاليف عمليات الفرز والتدريج ، والتعبئة ، والنقل الى ميناء التصدير المحلى خلال نفس العام بواقع ١٤١ جنيه للطن، على حين تقدر تكلفة هذه العمليات خلال عام ١٩٨١ بحوالى ١١٥ر٠ جنيه للطن من صادرات البصل خلال هذا العام .

— أما بالنسبة لمحصول الثوم ، وعلى الرغم من تعذر الحصول على تكلفة تصدير الطن منه خلال عام ١٩٨٥ ، الا أن تقديرات تكلفة الصادرات منه خلال عام ١٩٨١ تشير الى أن تكلفة تصدير الطن منه حتى الوصول الى ميناء التصدير المحلى قد بلغت نحو ٣٩٠ جنيه للطن خلال هذا العام متضمنه قيمة المادة الخام ، والفاقد خلال عمليات الفرز ، والتدريج . هذا على حين قدر سعر المنتج خلال نفس العام بحوالى ٥٦ جنيه للطن . واذا كانت تقديرات الدراسة للفاقد من محصول الثوم خلال عمليات الفرز ، والتدريج تشير الى أنها تبلغ نحو ٢٥٪ تقريبا ، وعليه يمكن تقدير قيمة المادة الخام مضافا اليها قيمة الفاقد خلال عمليات الفرز ، والتدريج خلال هذا العام (١٩٨١) بواقع ٧٠ جنيه للطن من الصادرات من الثوم ، وهو مايعنى بدوره تقدير تكلفة عمليات الفرز ، والتدريج والتعبئة والنقل للصادرات من هذا المحصول خلال هذا العام بحوالى ٣٢٠ جنيه للطن . وعليه فاذا ما أفترض زيادة تكلفة هذه العمليات بمعدل يماثل الزيادة فى تكلفة العمليات المماثلة للصادرات من البصل خلال هذه الفترة لأمكن تقدير تكلفة عمليات فرز وتدريج وتعبئة ونقل الصادرات من محصول الثوم خلال عام ١٩٨٥ بواقع ٣٩٢ جنيه للطن منها . وفى هذا الشأن فقد يلاحظ ارتفاع تكاليف عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والنقل بالنسبة لمحصول الثوم عنه بالنسبه لمحصول البصل ، وهو مايعزى بدوره الى تعدد مراحل نقل وفرز وتدريج الثوم وكثرتها مقارنة بمحصول البصل ، فضلا عن اختلاف نظم التعبئة .

— وبالنسبة لمحصول البطاطس فتقدر تكلفة تصدير الطن منها حتى الوصول الى ميناء التصدير المحلي خلال عام ١٩٨٥ بحوالى ٢٢٨ جنيه للطن على حين يقدر سعر المنتج للطن بواقع ١٢٩ جنيه خلال نفس العام . كما تقدر الدراسة الفاقد منها خلال عمليات الفرز ، والتدريج بما نسبته ٥٪ وهو مايعنى ضمنيا أمكانية تقدير قيمة المادة الخام والفاقد خلال عمليات الفرز ، والتدريج بواقع ١٣٥ جنيه للطن، وبالتالى تقدير تكلفة عمليات الفرز ، والتدريج والتعبئة والنقل الى ميناء التصدير المحلى بواقع ٩٣ جنيه للطن من الصادرات منها .

— وبالنسبة لمحصول الفول السودانى فتقدر تكلفة تصدير الطن منه خلال عام ١٩٨٥ بحوالى ٨٨٠ جنيه للطن ، على حين يقدر سعر المنتج خلال نفس العام بحوالى ٧٠٩ر٦ جنيه للطن، كما تقدر الدراسة الفاقد منه خلال عمليات الفرز والتدريج بما نسبته ٥٪ ، وهو مايعنى تقدير قيمة المادة الخام والفاقد خلال عمليات الفرز والتدريج بواقع ٧٤٥ جنيه للطن، وبالتالى تقدير تكلفة عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والنقل الى ميناء التصدير المحلى بحوالى ١٣٥ جنيه للطن من صادرات الفول السودانى .

— وبالنسبة لمحصول الأرز فتقدر تكلفة تصدير الطن الارز الشعير منه خلال عامى ٧٨/ ١٩٧٩ ، ١٩٨٠/٧٩ بنحو ١٤٠ جنيه ، أرتفعت الى ١٥٩ جنيه للطن فى عام ١٩٨١/٨٠ ، على حين بلغ سعر الطن من الارز الشعير نحو ٦٥ جنيه فى عامى ١٩٧٩/٧٨ ، ١٩٨٠/٧٩ ، ونحو ٧٥ جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ ، وعليه فاذا ماأخذ فى الحسبان معدل تصافى الارز الشعير والمقدر بنحو ٦٥٪ لكان معنى ذلك أن تكلفة المادة الخام فى الطن من الارز الابيض تبلغ نحو ١٠٠ جنيه فى عامى ١٩٧٩/٨٧ — ١٩٨٠/٧٩ ونحو ١١٥ جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ ، وهو

مايعنى بدوره ان تكلفة تصنيع الطن من الارز الابيض بالاضافة الى مصاريف النقل الى ميناء التصدير المحلى بلغت نحو ٤٠ جنيه للطن خلال العامين السابق ذكرهما ، ونحو ٤٤ جنيه خلال عام ١٩٨١/٨٠ . وعليه فاذا كانت تكلفة تصنيع الطن من الارز الشعير تقدر بحوالى ١٧٫٠٢٥ جنيه خلال عامى ١٩٧٩/٧٨ ـ ١٩٨٠/٧٩ ، وبحوالى ٢٣٫٣١٤ جنيه خلال عام ١٩٨١/٨٠ كما هو مبين بالجدول رقم (١٢) بالملحق وهو مايعنى بدوره ان تكلفة تصنيع الطن من الارز المبيض قد بلغت نحو ٢٦ جنيه خلال عامى ١٩٧٩/٧٨ ـ ١٩٨٠/٧٩ ، ونحو ٣٦ جنيه خلال عام ١٩٨١/٨٠ ، وبالتالى يمكن تقدير تكلفة نقل الطن من الارز المبيض الى ميناء التصدير المحلى بحوالى ١٤ جنيه خلال عامى ١٩٧٩/٧٨ ـ ١٩٨٠/٧٩ وبحوالى ١٨ جنيه للطن خلال عام ١٩٨١/٨٠ هذا واذا كانت تقديرات تكلفة تصنيع الطن من الارز الشعير تشير الى انها قد بلغت نحو ٤٤٫٤٧٩ جنيه (بدون الفوائد والضرائب) خلال عام ١٩٨٥ كما يشير الى ذلك الجدول السابق ذكره ، لكان معنى ذلك أن تكلفة تصنيع الطن من الارز المبيض تبلغ نحو ٦٨٫٤ جنيه خلال هذا العام . وعليه يمكن تقدير تكلفة اعداد وتجهيز الطن من الارز المبيض ونقله الى ميناء التصدير المحلى بحوالى ٨٦٫٤ جنيه خلال عام ١٩٨٥ .

ـ وبالنسبة لحاصلات القصب ، والقطن ، والكتان ، وعلى الرغم من عدم توافر تقديرات تكلفة تصنيعها خلال عام ١٩٨٥ الا أن تقديرات تكلفة هذه الصناعات خلال عام ١٩٨٠ مقارنة بكميات المادة الخام المستخدمة من هذه الحاصلات ، والكميات المنتجة من السلع المصنعة خلال نفس العام تشير الى أن تكلفة استخراج الطن من السكر تبلغ نحو ٨٢٫٦٤ جنيه خلال عام ١٩٨٠ ، كما بلغت تكلفة حلج وكبس الطن من القطن الشعر نحو ٣٥٫٣٠ جنيه خلال نفس العام ، اما محصول الكتان فبلغت تكلفة تعطين الطن من الياف الخام نحو ١١٫٨٣ جنيه خلال نفس العام ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١٣) بالملحق . وعليه فاذا ما افترض زيادة تكلفة تصنيع هذه الحاصلات الثلاثة فى عام ١٩٨٥ عنه فى عام ١٩٨٠ بمعدل يماثل الزيادة فى تكلفة تصنيع الارز الشعير

(وهو معدل يقرب من معدل الزيادة فى الرقم القياسى العام لأسعار الجملة) لا يمكن تقدير تكلفة استخراج الطن من الكر بحوالى ١٧٠ جنيه فى عام ١٩٨٥ ، كما يمكن تقدير تكلفة حلج وكبس القطن خلال نفس العام بواقع ٧٣ جنيه للطن من القطن الشعر ، أما بالنسبة لمحصول الكتان من الالياف الخام فيمكن تقدير تكلفة تمطين الطن منها بحوالى ٢٤ جنيه خلال نفس العام .

وبالنسبة لتكلفة نقل كل من القطن ، والكتان الخام الى ميناء التصدير المحلى باعتبارهما من الحاصلات التصديرية فتفترض الدراسة تساوى تكلفة نقل الطن منها ، مع تكلفة نقل الطن من الارز الشعير والمقدره بواقع ١٨ جنيه للطن ، وعليه يمكن تقدير تكلفة اعداد وتجهيز ، ونقل الطن الى ميناء التصدير المحلى بواقع ٩١ جنيه للطن من القطن الشعر ، وبحوالى ٤٢ جنيه للطن من الكتان الخام .

وبالنسبة للحاصلات الزراعية البديلة للواردات فتفترض الدراسة الحاليه أن تكاليف تفريغ ونقل الطن منها فى حدود الميناء المحلى تبلغ نحو ٥٪ من القيمة "سيف" مقومة على أساس سعر الصرف الرسمى للنقد الاجنبى . أما تكاليف نقلها من ميناء الوصول المحلى الى السوق فمن المفترض أنها تعادل تكلفة النقل من مناطق الانتاج الى السوق . هذا وأذا كانت تكلفة استيراد السلع البديلة للواردات تقيم على أساس القيمة "سيف" مضافا اليها تكاليف التفريغ والتداول داخل الميناء المحلى بالاضافة الى تكاليف النقل المحلى من الميناء الى السوق ، مع استبعاد تكلفة النقل من مناطق الانتاج الى السوق ، وعليه يمكن تقدير التكلفة الحقيقية لاستيراد السلع الزراعية البديلة للواردات طبقا لتكلفة استيرادها حتى الوصول الى الميناء المحلى مضافا اليها ٥٪ من القيمة "سيف" على أساس سعر الصرف الرسمى ، حيث تفترض

الدراسة تعادل تكاليف النقل من الميناء الى السوق المحلي ، مع تكاليف النقل من مناطق الانتاج الى السوق . وأذا كان قد سبق للدراسة الحالية تقدير حجم المكون الاجنبى فى أنتاجية الفدان من الحاصلات الزراعية البديلة للواردات على أساس تكلفة الاستيراد حتى الوصول الى الميناء المحلى فقط ، فأنه يمكن أضافة تكلفة تفريغ وتداول مثل هذه السلع بالميناء المحلى على كونها منافع غير مباشرة حيث يترتب على زيادة الانتاج المحلى من هذه السلع الزراعية توفير هذا الجانب من المصروفات أمام أحتمالات تناقص الواردات منها ، وهو ما يعد عائد غير مباشر ، ومن ناحية أخرى ، فأن أحتمالات تناقص الانتاج المحلى من قبل هذه الحاصلات البديلة للواردات يترتب عليه زيادة الواردات منها بما يعادل قيمة أستيرادها حتى ميناء الوصول المحلى ، مضافا اليه مصروفات التفريغ ، وهو ما يجب أن تقيم قيمة الواردات منها على هذا الاساس .

وبالنسبة لتكلفة كل من المكون الاجنبى ، والمحلى فى تكاليف اعداد وتجهيز الحاصلات الزراعية التصديرية ، وأمام تعزر الحصول على البيانات والمعلومات التفصيلية التى تساعد على تقدير قيمة كل منها ، فأن الدراسة الحالية تفترض أنها تتكون بنسبة ١٠٠ ٪ من المكون المحلى فقط . وعلى الرغم من التسليم بوجود بعض الصناعات التجهيزية لبعض هذه الحاصلات التى قد يكون المكون الاجنبى نسبة جوهرية فى تكاليف أنتاجها كصناعة قصب السكر ، وحلج القطن ، الا أنه وعلى الرغم من ذلك فقد لايكون لحجم المكون الاجنبى فى تكاليف مثل هذه الصناعات تأثير جوهرى على صافى ما تساهم به زراعة مثل هذه الحاصلات فى حصيلة النقد الاجنبى ، وفى ميزانها النسبية فى هذا المجال مقارنة بغيرها من الحاصلات الزراعية الاخرى ، لارتفاع ما تساهم به فى هذا المجال وبفارق كبير كما يتضح ذلك فيما بعد . أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات التصديرية الاخرى بما فى ذلك محصول الارز فمن المؤكد أن تكلفة المكون الاجنبى فى تكاليف أعدادها وتجهيزها من أجل التصدير لاتمثل نسبة جوهرية ان لم توجد حيث تنحصر عمليات أعدادها وتجهيزها فى عمليات الفرز ، والتدريج والتعبئة .

(٥ ـ ٣) صافي العائد من النقد الاجنبي :ـ بناء على التقديرات والمؤشرات السابقة ذكرها يمكن تقدير حجم كل من المكون المحلى ، والمكون الاجنبى فى القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة (جدول رقم ١٨) كما يمكن تقدير حجم كل من المكون المحلى ، والمكون الاجنبى فى التكلفة الاجتماعية للفدان من هذه الحاصلات على النحو الوارد بالجدول رقم (١٩) ، وبالتالى تقدير صافي عائد الفدان من كل من النقد المحلى ، والاجنبى ، كما هو مبين بالجدول رقم (٢٠) .

ويتضح من الجدول الاخير المشار اليه (جدول رقم ٢٠) تباين الحاصلات الزراعية المختلفة من حيث حجم المساهمة فى توفير النقد الاجنبى ، حيث يمكن تقسيمها الى مجموعتين الاولى منها تعد مستهلكه للنقد الاجنبى ، حيث لا تحقق عائد منه ، وهى مجموعة المحاصيل الزراعية المحلية التى لاتدخل فى التجارة الخارجية وتشمل حاصلات الشعير والحلبة ، والترمس ، والحمص ، حيث تعد مستهلكة للنقد الاجنبى من خلال استهلاكها لمستلزمات الانتاج الزراعى بما تتضمنه من مكون أجنبى بين مكوناتها . وحيث يقدر استهلاك الفدان من كل من هذه الحاصلات وعلى الترتيب نحو ٦١ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٨ دولار . أما المجموعة الاخرى من الحاصلات فتشمل الحاصلات الزراعية التصديرية ، والبديلة للواردات والتى تحقق صافى عائد من النقد الاجنبى يتمثل فى الفرق بين حصيلة الصادرات أو الواردات من النقد الأجنبى المتولدة عن تصدير أو استيراد هذه المحاصيل ، وحصيلة استهلاك هذه المحاصيل من النقد الأجنبى من خلال ماتستهلكه من مستلزمات الانتاج المختلفة . ومن الملاحظ وجود تباين واضح بين حاصلات هذه المجموعة الاخيرة من حيث صافى عائد الفدان المنزرع منها من النقد الاجنبى حيث تأتى حاصلات البطاطس ، والقطن ، والفول السودانى ، والارز فى مقدمة الحاصلات الصيفية من حيث المساهمة فى توفير النقد الأجنبى ، مع وجود تباين كبير فيما بينها حيث يقدر صافى عائد الفدان من النقد الأجنبى لكل منها وعلى الترتيب بحوالى ١٠١٣ ، ١٠٥٥ ، ٥٤٧ ، ٥٣٥ دولار ، على حين يقدر صافى عائد الفدان من النقد الاجنبى لكل من حاصلات السمسم ، وفول الصويا ، والذرة الشامى بحوالى ٣٧١ ، ٢٩٦ ، ٢٦٦ دولار

لكن منها على الترتيب . أما بالنسبة للحاصلات الشتوية فيأتى فى مقدمتها من حيث المساهمة فى تحقيق هدف توفير النقد الاجنبى كل من حاصلات الثوم، والبصل ، والبرسيم المستديم ، والكتان ، حيث يقدر صافى عائد الفدان من النقد الاجنبى لكل منها نحو ٤٦٠٨، ٢٤٤٤ ، ٤٧٣ ، ٣٣٤ دولار على الترتيب ، على حين يقدر عائد الفدان لكل من حاصلات الفول، والعدس، والقمح ، والبرسيم التحريش بنحو ٢٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢٤٦ ، ١٨٧ دولار لكل منها على الترتيب . أما بالنسبة لمحصول القصب فيقدر صافى عائد الفدان المنزرع منه من النقد الاجنبى بحوالى ٩٧٦ دولار .

هذا ومن الطبيعى أن يصاحب تباين الحاصلات الزراعية فى المساهمة فى هدف توفير النقد الاجنبى ، التباين أيضا فى مساهمة الدورات الزراعية البديلة والمختلفة فى تحقيق هذا الهدف، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢١) حيث يلاحظ منه وباستثناء الدورات الزراعية التى تدخل بها زراعة كل من محصولى الثوم ، والبصل والتى تحقق أعلى عائد صافى من النقد الاجنبى، أن دورة البرسيم التحريش والقطن تأتى فى مقدمة الدورات الزراعية من حيث المساهمة فى هذا الهدف، يليها دورة البرسيم المستديم والارز ثم الكتان مع الارز ، ثم البرسيم المستديم مع فول الصويا ، ثم القمح مع الارز ، ثم البرسيم المستديم مع الذرة الشامية ، كما يتضح ذلك من الجدول المشار اليه . ومن أهم الملاحظات الجديرة بالاشارة هنا ، وجود تباين واضح فى أولويات الدورات الزراعية المختلفة من حيث تحقيق هدف توفير النقد الاجنبى ، وأولوياتها بالنسبة لتحقيق هدف زيادة الدخل القومى، كما يتضح ذلك من خلال مقارنة مساهمة كل من الدورات الزراعية المختلفة فى كل من هذين الهدف (جداول رقم ٨ ، ٢١) .

٦ — العائد الاجتماعى :—

سبق الاشارة الى وجود احتمالات تدخل الدولة فى النشاط الزراعى من خلال التحكم

فى أسعار بعض الحاصلات الزراعية أو مستلزمات الانتاج الزراعى بغرض تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة ، وبالتالى فقد لا تعبر أسعار السوق عن القيمة الحقيقية للسلع الزراعية أو تكاليف انتاجها ، وذلك فضلا عن وجود كثير من المحاصيل الزراعية التى تدخل فى كثير من الصناعات المحلية محققة بذلك فرص عمل اضافية بالقطاع الصناعى مع تحقيق عائد أضافى به ، وهو ما يجب أخذه فى الحسبان عند تقيم العائد الاجتماعى لمثل هذه المحاصيل . ومن هذا المنظور فقد تضمنت الدراسة فى أجزائها السابقة تحديد القيم الحقيقية لاسعار كل من الحاصلات الزراعية تحت الدراسة وفقا لمفهوم تكلفة الفرصة البديلة حيث تقيم كل من الحاصلات التصديرية والبديلة للواردات حسب أسعار الصادرات أو الواردات منها ، كما أخذ فى الحسبان المنافع والتكاليف الغير مباشرة للحاصلات الزراعية فى مراحل التصنيع ، والتجهيز اوالاعداد للتصدير وذلك الى جانب تحديد القيمة الحقيقية لتكاليف الانتاج لكل من هذه الحاصلات بما يسمح بتقدير صافى العائد الاجتماعى من زراعة كل من هذه الحاصلات الزراعية .

وعلية فقد تناولت الدراسة تقدير صافى العائد الاجتماعى لمجموعة الحاصلات تحت الدراسة بمعيارى القيمة المضافة ، والعائد الاجتماعى لحقوق التملك ، وذلك فى ظل سعر صرف يبلغ ١٫٢٥ جنيه للدولار لتقيم قيمة المكون الاجنبى فى صافى العائد من كل من هذه الحاصلات ، بأفتراض أن سعر الصرف المشار اليه ، والذى حدد من قبل الدولة للتعامل به فى السوق الحر بالبنوك ، كان يعكس القيمة الحقيقية للدولار خلال عام ١٩٨٥ . هذا كما تضمنت الدراسة أيضا تقدير العائد الاجتماعى من كل

من هذه الحاصلات في ظل كل من أسعار الصرف الرسمية السائدة آنذاك والبالغة نحو ٧٠ر٠ ، ٨٤ر٠ جنيه للدولار ، وذلك بغرض التعرف على آثار التغير في سعر الصرف على أولويات زراعة المحاصيل المختلفة بالنسبة لكل من الأهداف المختلفة والتعرف على حجم الحوافز أو الدعم التي يمكن توجيهها للمنتجين بغرض التوسع في زراعة الحاصلات ذات الاولوية في تحقيق الاهداف المستهدفة .

ويشير الجدول رقم (٢٠) الى تقديرات العائد الاجتماعي للفدان من كل من المحاصيل تحت الدراسة في ظل الافتراضات المشار اليها (وفي اطار التغيرات المحددة نسبيا في الانتاج من كل منها) ، حيث يتبين منه أن محصولي الثوم والبصل يأتيان في المقدمة بين الحاصلات الشتوية من حيث المساهمة في القيمة المضافة الاجتماعية ، حيث يقدر العائد الاجتماعي من كل منهما وعلى الترتيب بمعيار القيمة المضافة بحوالي ٤٤٦٧ ، ٢٣٢٣ جنيه للفدان (عند سعر صرف ٢٥ر١ جنيه للدولار) ، وحيث يليهما من حيث الاهمية كل من حاصلات الحلبه ، والحمص ، والبرسيم المستديم ، والقمح حيث يقدر العائد الاجتماعي من الفدان من كل منها وبنفس المعيار بحوالي ٧٨٣ ، ٦١٤ ، ٥٤٠ ، ٤٧٣ جنيها على الترتيب على حين يقدر بنحو ٤٥٠ ، ٣١١ ، ٢٨٧ ، ٢٢٦ ، ٢٠١ ، ١٨٧ جنيه للفدان من كل من حاصلات الترمس ، والكتان والفول ، والعدس ، والبرسيم التحريش ، والشعير على الترتيب . أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الصيفية فياتي في مقدمتها من حيث المساهمة في هذا الهدف محصول القطن حيث يقدر صافي العائد الاجتماعي للفدان منه بمعيار القيمة المضافة حوالي ١٢٥٢ جنيه يليه محصول البطاطس ثم القصب ، والفول السوداني ، والأرز ، والسمسم ، حيث يقدر العائد الاجتماعي من كل منها وبنفس المعيار بحوالي ١٠٦٤ ، ٧٣٤ ، ٥٥٩ ، ٥١٤ ، ٤٣٦ جنيه للفدان وعلى الترتيب . كما يقدر العائد الاجتماعي للفدان من كل من حاصلات فول الصويا والذرة الشامي ، والذرة الرفيعة بحوالي ٣٢٨ ، ٣٠٨ ، ٢٨٧ جنيها لكل منها على الترتيب .

ومن الملاحظ والى حد ما وجود تباين فى أولويات كل من هذه الحاصلات عن سابق ذكره اذا ماانظر الى مساهمة كل منها فى العائد الاجتماعى بمعيار العوائد الاجتماعية لحقوق التملك ، وذلك نظرا للتباين فيما بينها من حيث التكلفة الاجتماعية للعمالة البشرية المستخدمة فى كل منها . حيث يقدر العائد الاجتماعى بمعيار حقوق التملك للفدان من محصول القطن بحوالى ٩٣٨ جنيه ، على حين يقدر بنحو ٦٤٣ ، ٣٤١ ، ٣١٤ ، ٣٠٢ ، ٢٧٨ جنيها للفدان من كل من حاصلات البطاطس ، والفول السودانى ، والسمسم ، والأرز ، والقصب على الترتيب ، على حين يقدر بنحو ١٦١ ، ١٥٩ ، ١٣٧ جنيه للفدان من كل من حاصلات فول الصويا ، والذرة الشامى ، والذرة الرفيعة على الترتيب . أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الشتوية فمن الملاحظ أيضا أن محصولى الثوم ، والبصل يأتيان فى مقدمة هذه المجموعة من حيث المساهمة فى العائد الاجتماعى من منظور العائد الاجتماعى لحقوق التملك حيث يقدر العائد الاجتماعى من كل منها فى ظل هذا المعيار بحوالى ٣١١٠ ، ١٥٨٣ جنيه للفدان على الترتيب ، ويليهما من حيث الاهمية محصول الحلبة ثم الحمص ، والبرسيم المستديم ، والترمس والقمح ، والفول ، والبرسيم التحريش ، والعدس ، والكتان ، والشعير ، كما تشير الى ذلك تقديرات العائد الاجتماعى لكل منها والمبينة بالجدول السابق ذكره .

هذا واذا كان تقييم المكون الاجنبى فى صافى العائد من الحاصلات الزراعية ، وفقا لسعر الصرف الذى يعكس قيمته الحقيقية ، من شأنه أن يرفع القيمة الاجتماعية للحاصلات التى تساهم فى زيادة حصيلة النقد الاجنبى ، الا أن العكس صحيح بالنسبة لمجموعة الحاصلات المحلية والتى تعد مستهلكة للنقد الأجنبى من خلال مستلزمات الأنتاج المستخدمة بها حيث تنخفض قيمة العائد الاجتماعى لهذه المجموعة مع تقييم المكون الأجنبى فى مستلزمات انتاجها تبعا لقيمته الحقيقية والتى تزيد عن أسعار الصرف الرسمية ، كما يتضح ذلك من نفس الجدول السابق ذكره .

هذا ومن الطبيعى أيضا أن يتبع التباين فيما بين الحاصلات الزراعية من حيث المساهمة فى العائد الأجتماعى ، وجود التباين فيما بين الدورات الزراعية البديلة من حيث المساهمة فى هذا الهدف ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢١) ، كما يلاحظ أيضا وجود التباين فى أولويات الدورات الزراعية المختلفة بالنسبة لتحقيق كل من الاهداف الفردية المستهدفة من تخطيط الانتاج الزراعى .

جدول رقم (١٨) المكون المحلى ، والاجنبى فى اجمالى العائد الاجتماعى للفدان من المحاصيل المختلفة

المحصول	القيمة الاجمالية الانتاجية للفدان (١)		منافع غير (٢)	الاجمالى	
	نقد اجنبى (دولار)	نقد محلى (جنيه)	مباشرة (جنيه)	نقد اجنبى (دولار)	نقد محلى (جنيه)
١ ـ قمح	٣٣٤	٢٤٣	١٢ ر ٠٠	٣٣٤	٢٢٥
٢ ـ شعير	—	٣٤٦	—	—	٣٤٦
٣ ـ فول	٢٨١	٧٦	١٠	٢٨١	٨٦
٤ ـ كتان	٤٨٥	—	٧	٤٨٥	٧
٥ ـ عدس	٢٩١	٤٦	١٠	٢٩١	٥٦
٦ ـ حلبة	—	٩١٥	—	—	٩١٥
٧ ـ ترمس	—	٦٠١	—	—	٦٠١
٨ ـ حمص	—	٧٦٨	—	—	٧٦٨
٩ ـ ثوم	٤٧٧٣	—	—	٤٧٧٣	—
١٠ ـ برسيم تحريش	٢٠٣	—	٧	٢٠٣	٧
١١ ـ برسيم مستديم	٥٠٧	—	١٨	٥٠٧	١٨
١٢ ـ قطن	١٢٢٢	٥٧	٨	١٢٢٢	٦٥
١٣ ـ أرز	٦١١	٧١	—	٦١١	٧١
١٤ ـ ذرة شامى	٣٥٨	٥٤	١٣	٣٥٨	٦٧
١٥ ـ ذرة رفيعة	—	٤٣٣	—	—	٤٣٣
١٦ ـ فول سودانى	٦١٩	١٩	—	٦١٩	١٩
١٧ ـ سمسم	٤٢٧	١٩	١٥	٤٢٢	٣٤
١٨ ـ فول صويا	٣٩١	١٥	١٤	٣٩١	٢٩
١٩ ـ قصب	١٢٠٧	١٣٥	٤٢	١٢٠٧	١٧٧
٢٠ ـ بصل	٢٥٦٤	—	—	٢٥٦٤	—
٢١ ـ بطاطس	١٤١٧	٢٦٢	—	١٤١٧	٢٦٢

المصدر :

(١) الجدول رقم (٨) بالملحق .

(٢) حسبت من الجدول رقم (٨) بالمحلق .

* تمثل تكلفة تفريغ و نقل السلع البديلة للواردات بالميناء المحلى .

جدول رقم (١٩) تقديرات المكون المحلى ، و الاجنبى فى التكلفة الاجتماعية للفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة .

البيان / المحصول	تكاليف الزراعة للفدان			تكلفة تجهيز ونقل الحاصلات التصديرية والبديلة للواردات (جنيه) (٢)		الاجمالى	
	مستلزمات سلعية وخدمية (١)		أجور (٣)	مستلزمات سلعية وخدمية	أجور	مستلزمات سلعية وخدمية	أجور
	نقد اجنبى دولار	نقد محلى (جنيه)	جنيه			نقد اجنبى دولار	نقد محلى جنيه	(جنيه)
١ ـ قمح	٨٨	٩٠	١٢٠	—	—	٨٨	٩٠	١٢٠
٢ ـ شعير	٦١	٨٣	٩٥	—	—	٦١	٨٣	٩٥
٣ ـ فول	٧٦	٥٥	١١٣	—	—	٧٦	٥٥	١١٣
٤ ـ كتان	١٥١	٩٧	٢١٠	١٧	٨	١٥١	١١٤	٢١٨
٥ ـ عدس	٩١	٨٠	١١٣	—	—	٩١	٨٠	١١٣
٦ ـ حلبة	٣٩	٨٣	٧٧	—	—	٣٩	٨٣	٧٧
٧ ـ ترمس	٤٤	٩٦	٩٢	—	—	٤٤	٩٦	٩٢
٨ ـ حمص	٤٨	٩٤	١١٤	—	—	٤٨	٩٤	١١٤
٩ ـ ثوم	١٦٥	٩٧	١٦١	١١٩٦	١١٩٦	١٦٥	١٢٩٣	١٣٥٧
١٠ ـ برسيم تحريش	١٦	٤٠	٥٨	—	—	١٦	٤٠	٥٨
١١ ـ برسيم مستديم	٣٤	٦٩	١١٤	—	—	٣٤	٦٩	١١٤
١٢ ـ قطن	١٦٧	١١٤	٣٠٠	١٨	١٨	١٦٧	١٣٢	٣١٨
١٣ ـ ارز	١٠٨	٩٦	١٦٨	٩٠	٤٤	١٠٨	١٨٦	٢١٢
١٤ ـ ذرة شامى	٩٢	٩٢	١٤٩	—	—	٩٢	٩٢	١٤٩
١٥ ـ ذرة رفيعة	٦٥	٦٥	١٥٠	—	—	٦٥	٦٥	١٥٠
١٦ ـ فول سودانى	٧٢	٩٢	١٦٦	٥٢	٥٢	٧٢	١٤٤	٢٨٨
١٧ ـ سمسم	٥٦	٦٢	١٢٢	—	—	٥٦	٦٢	١٢٢
١٨ ـ فول صويا	٩٥	٧١	١٦٧	—	—	٩٥	٧١	١٦٧
١٩ ـ قصب	٢٣١	١٣٩	٣٣٥	٥٢٤	١٢١	٢٣١	٦٦٣	٤٥٦
٢٠ ـ بصل	١٢٠	٢٠٢	٢١٠	٥٣٠	٥٣٠	١٢٠	٧٣٢	٧٤٠
٢١ ـ بطاطس	٤٠٤	١٦٩	١٨٦	٢٦٥	٢٦٥	٤٠٤	٤٣٤	٤٥١

المصدر :

(١) الجداول رقم (٩) ، (١٠) بالملحق .
(٢) الجدول رقم (٥) بالملحق .
(٣) حسبت من الجداول رقم (٨) (١١) ، (١٢) ، (١٣) بالملحق .

جدول رقم (٢٠) صافى عائد الفدان من النقد الاجنبى ، و العائد الاجتماعي للفدان من المحاصيل المختلفة بمعيارى القيمة المضافة ، و عوائد حقوق التملك مقومة باسعار صرف مختلفة .

البيـــــان	الوحدة	شعير	فول	كتان	عدس	حلبة	ترمس	حمص	ثوم	برسيم تحريش	برسيم مستديم	قمح
١ ـ القيمة المضافة :ـ												
ـ نقد اجنبى	دولار	(٦١)	٢٠٥	٣٣٤	٢٠٠	(٣٩)	(٤٤)	(٤٨)	٤٦٠٨	١٨٧	٤٧٣	٢٤٦
ـ نقد محلى	(جنيه)	٢٦٣	٣١	(١٠٧)	(٢٤)	٨٣٢	٥٠٥	٦٧٤	(١٢٩٣)	(٣٣)	(٥١)	١٦٥
٢ ـ عوائد حقوق التملك :ـ												
ـ نقد اجنبى	دولار	(٦١)	٢٠٥	٣٣٤	٢٠٠	(٣٩)	(٤٤)	(٤٨)	٤٦٠٨	١٨٧	٤٧٣	٢٤٦
ـ نقد محلى	(جنيه)	١٦٨	(٨٢)	(٣٢٥)	(١٣٧)	٧٥٥	٤١٣	٥٦٠	(٢٦٥٠)	(٩١)	(١١٥)	٤٥
٣ ـ القيمة المضافة عند اسعار صرف مختلفة :ـ												
ـ عند سعر صرف ٧ر جنيه /دولار	جنيه	٢٢٠	١٧٥	١٢٧	١١٦	٨٠٥	٤٧٤	٦٤٠	١٩٣٣	٩٨	٢٨٠	٣٣٧
ـ عند سعر صرف ٨٤ر جنيه /دولار	جنيه	٢١٢	٢٠٣	١٧٤	١٤٤	٧٦٩	٤٦٨	٦٣٤	٢٥٧٨	١٢٤	٣٤١	٣٧٢
ـ عند سعر صرف ٥ر١ جنيه /دولار	جنيه	١٨٧	٢٨٧	٣١١	٢٢١	٧٨٣	٤٥٠	٦١٤	٤٤١٧	٢٠١	٥٤٠	٤٧٣
٤ ـ عوائد حقوق التملك عند اسعار صرف مختلفة :ـ												
ـ عند سعر صرف ٧ر جنيه / دولار	جنيه	١٢٥	١٢	(٩١)	٣	٧٢٨	٣٨٢	٥٢٦	٥٧٦	٤٠	١١٦	٢١٧
ـ عند سعر صرف ٨ر جنيه / دولار	جنيه	١١٧	٩٠	(٤٤)	٣١	٧٢٢	٣٧٦	٥٢٠	١٤٢١	٦٦	٢٣٢	٢٥٢
ـ عند سعر صرف ٢ر١ جنيه /دولار	جنيه	١٧٤	٩٢	٩٣	١١٣	٧٠٦	٣٥٨	٥٠٠	٣١١٠	١٤٣	٤٢٦	٣٥٣

تابع جدول رقم (٢٠) صافي عائد الفدان من النقد الاجنبي ، و العائد الاجتماعي للفدان من المحاصيل المختلفة بمعيارى به القيمة المضافة ، و عوائد حقوق التملك مقومة باسعار صرف مختلفة .

البيان	الوحدة	قطن	أرز	ذرة شامي	ذرة رفيعة	فول سوداني	سمسم	فول صويا	قصب	بصل	بطاطس
١ - القيمة المضافة :-											
- نقد اجنبي	دولار	١٠٥٥	٥٠٣	٢٦٦	(٦٥)	٥٤٧	٣٧١	٢٩٦	٩٧٦	٢٤٤٤	١٠١٣
- نقد محلي	جنيه	(٦٧)	(١١٥)	(٢٥)	٣٦٨	(١٢٥)	(٢٨)	(٤٢)	(٤٨٦)	(٧٣٢)	(١٧٢)
٢ - عوائد حقوق التملك :-											
- نقد اجنبي	دولار	١٠٥٥	٥٠٣	٢٦٦	(٦٥)	٥٤٧	٣٧١	٢٩٦	٩٧٦	٢٤٤٤	١٠١٣
- نقد محلي	جنيه	(٣٨٥)	(٣٢٧)	(١٢٤)	٢١٨	(٢٤٣)	(١٥٠)	(٢٠٦)	(٤٤٢)	(١٤٠٢)	(٦٤٣)
٣ - القيمة المضافة عند اسعار صرف مختلفة :-											
- عند سعر صرف ٧ر جنيه /دولار	جنيه	١٢١	٢٣٠	١٦١	٣١٢	٢٠٨	٢٣٢	١٦٥	١٩٧	١٧٦	٥٢٧
- عند سعر صرف ٨ر جنيه /دولار	جنيه	٨١٦	٣٠٨	١٩٨	٣١١	٣٣٤	٢٨٤	٢٠٧	٣٣٤	١٣٢١	٦٧٩
- عند سعر صرف ٢٥ر١ جنيه/دولار	جنيه	١٢٥٢	٥١٤	٣٠٨	٢٨٧	٥٥٩	٤٣٦	٣٢٨	٧٣٤	٢٣٢٣	١٠٢٤
٤ - عوائد حقوق التملك عند اسعار صرف مختلفة											
- عند سعر صرف ٧ر جنيه /دولار	جنيه	٣٥٤	٢٥	١٢	١٧٣	٤٠	١١٠	(٢)	(٢٥٩)	٢٣٩	٨٦
- عند سعر صرف ٨ر جنيه /دولار	جنيه	٥٠١	٩٦	٤٩	١٦٣	١١٦	١٦٢	٤٠	(١٢٢)	٥٨١	٢٢٨
- عند سعر صرف ٢ر١ جنيه /دولار	جنيه	٩٣٨	٣٠٢	١٥٩	١٣٢	٣٤١	٣١٤	١٦١	٢٧٨	١٥٨٣	٦٤٣

المصدر : حسبت من الجداول رقم (١٨) ، (١٩) بالدراسة .

جدول رقم (٢١) صافي العائد من النقد الاجنبي، و العائد الاجتماعي للفدان من المحاصيل المختلفة في دورات زراعية بديلة

الدورات الزراعية	صافي العائد من النقد الاجنبي		العائد الاجتماعي عند اسعار صرف مختلفة								المواقد الاجتماعية لحقوق التملك عند اسعار صرف مختلفة					
			٧٠ر جنيه /دولار		٨٤ر جنيه /دولار		٢٥ر١ جنيه /دولار		٧٠ر جنيه /دولار		٨٤ر جنيه /دولار		٢٥ر١ جنيه /دولار	
	دولار	الترتيب	جنيه	الترتيب	جنيه	الترتيب	جنيه	الترتيب	جنيه	الترتيب	جنيه	الترتيب	جنيه	الترتيب
١ ـ برسيم تحريش + قطن	١٢٤٢	٥	٧٧٠	٩	٩٤٣	٩	١٤٥٣	٥	٣١٤	٨	٥٦٧	٩	١٠٨١	٥
٢ ـ برسيم مستديم + ارز	٩٧٦	٦	٨١٢	١٢	٦٥٤	١٢	١٠٥٤	١٠	١٦١	١٤	٣٣٨	١٣	٢٣٨	١٠
٣ ـ برسيم مستديم + ذرة شامي	٧٣٩	١٠	٤٤١	١٦	٥٤٤	١٥	٨٤٨	١٣	١٧٨	١٥	٢٨١	١٤	٥٨٥	١٣
٤ ـ برسيم مستديم + ذرة رفيعة	٤٠٨	١٩	٦٠٣	١٠	٦٥٦	١١	٨٢٧	١٤	٣٣٩	٩	٣٩٥	١٠	٥٦٣	١٤
٥ ـ فولبلدي + ارز رفيعه	٧٠٨	١١	٤١٢	١٨	٥١١	١٨	٨٠١	١٦	٨٧	٢١	١٨٦	٢٠	٤٧٦	١٦
٦ ـ فولبلدي + ذرة شامي	٤٧١	١٦	٣٣٦	٢٢	٤٠١	٢٣	٥٩٥	٢٢	٧٤	٢٢	١٣٩	٢١	٣٣٣	٢٠
٧ ـ فولبلدي + ذرة رفيعة	١٤٠	٢٣	٤٩٨	١٣	٥١٦	١٧	٥٧٤	٢٣	٢٣٥	١٢	٢٥٣	١٦	٣١١	٢١
٨ ـ كتان + ارز	٨٢٧	٧	٣٦٤	٢٠	٤٨٢	١٩	٨٢٥	١٥	(٦٦)	٢٤	٥٢	٢٤	٣٩٥	١٨
٩ ـ كتان + ذرة شامي	٦٠٠	١٢	٢٨٨	٢٣	٣٧٢	٢٤	٦١٩	٢١	(٧٦)	٢٥	٥	٢٥	٢٥٢	٢٤
١٠ ـ قمح + ارز	٢٤٩	٩	٥٧٤	١١	٦٨٠	١٠	١٨٧	١١	٢٤٢	١١	٣٤٨	١١	٦٥٥	١١
١١ ـ قمح + ذرة شامي	٥١٢	١٤	٤٩٨	١٢	٥٧٠	١٣	٧٨١	١٧	٢٢٩	١٣	٣٠١	١٣	٥١٢	١٥
١٢ ـ عدس + ذرة شامي	٤١٦	١٧	٢٧٧	١٤	٣٤٢	٢٥	٥٢٤	١٤	١٥	٢٣	٨٠	٢٣	٢٧٢	٢٣
١٣ ـ عدس + سمسم	٥٧١	١٣	٣٤٨	٢١	٤٢٨	٢١	٦٦٢	٢٠	١١٣	٢٠	١٦٣	١٩	٤٢٧	١٧
١٤ ـ عدس + ذرة رفيعه	١٣٥	٢٤	٤٣٩	١٧	٤٥٢	٢٠	٥١٣	٢٥	١٧٦	١٦	١٩٤	١٨	٢٥٠	٢٦
١٥ ـ حلبة + سمسم	٣٢٢	١٠	١٠٣٧	٧٠	١٠٨٣	٧	١٢١٩	٧	٨٣٨	٢	٨٨٤	٤	١٠٢٠	٧
١٦ ـ حلبة + فول سوداني	٥٠٠	١٥	١٠٦٣	٦	١١٣٣	٥	١٣٤١	١	٧٦٨	٣	٨٣٨	٥	١٠٤٧	٦
١٧ ـ حلبة + ذرة شامي	٢٢٦	٢١	٦٤٦	٨	٩٦٧	٨	١٠٩١	٨	٧٤٠	٥	٧٧١	٦	٨٦٥	٨
١٨ ـ حلبة + ذرة رفيعة	(١٠٤) ٢٥		١١٢٨	٥	١١١٢	٦	١٠٧٠	٩	١٥١	١	٨٨٥	٣	٨٤٣	٩
١٩ ـ برسيم مستديم + فول	٧٦٩	٨	٤٤٥	١٥	٥٥٣	١٤	٨٦٨	١٢	١٦٤	١٧	٢٧٢	١٥	٥٨٧	١٢
٢٠ ـ شعير + ارز حويا	٤٤٩	١٨	٤٥٧	١٤	٥٢٠	١٦	٧٠١	١٦	١٥٠	١٨	٢١٣	١٧	٣٩٤	١٩
٢١ ـ شعير + ذرة شامي	٢٠٥	٢٢	٣٨١	١٩	٤١٠	٢٢	٤٩٥	٢٦	١٣٧	١٩	١٦٦	٢٢	٢٥١	٢٥
٢٢ ـ بصل شتوي + ذرة شامي	٢٧١٠	٣	١١٤٠	٤	١٥١٤	٤	٢٦٣٤	٣	٢٥١	١٠	٦٣٠	٨	١٧٤٢	٣
٢٣ ـ بصل شتوي + ذرة رفيعة	٢٣٧٩	٤	١٣٠٢	٣	١٦٣٤	٣	٢٦١٠	٤	٤١٢	٧	٧٤٤	٧	١٧٢٠	٤
٢٤ ـ ثوم + ذرة شامي	٤٨٧٤	١	٢٠٩٤	٢	٢٧٧٦	٢	٤٧٧٥	١	٥٨٨	٦	١٢٧٠	٢	٣٢٦٩	١
٢٥ ـ ثوم + ذرة رفيعة	٤٥٤٣	٢	٢٢٥٦	١	٢٨٩١	١	٤٧٥٤	٢	٧٤٩	٤	١٣٨٤	٣	٣٢٤٧	٢
٢٦ ـ قصب	٩٧٦	٦	١٩٧	٢٥	٣٣٤	٢٦	٧٣٤	١٨	(٢٥٩)	٢٦	(١٢٢)	٢٦	٢٧٨	٢٢

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢٠) .

الفصل الرابع : " الانتاج والتوزيع الامثل للموارد الزراعية "

١ ـ تمهيـــــد :

يتلخص الهدف الرئيسى للدراسة الحالية فى تحديد الانتاج الأمثل من كل مـــن المحاصيل الزراعية المختلفة تحت الدراسة ، ومن ثم التوزيع الامثل للموارد الزراعية فيمـــا بينها والذى يعظم العائد الاجتماعى من الموارد الزراعية المتاحة والمستغلة فى الأنتـــاج الزراعى ، فى ضوء القيود والمحددات الطبيعية والفنية التى تحكم نشاط الأنتاج بالقطـــاع الزراعى ، الى جانب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التى تتطلب ضرورة توفير حد أدنـــى من الاكتفاء الذاتى فى السلع الغذائية الضرورية والحفاظ على أو تنمية الصادرات مـــن المحاصيل التقليدية على نحو ماسبق الاشارة اليه بالتفصيل فى الأجزاء السابقة ، وهـــو ما يهدف اليه هذا الفصل من الدراسة الى جانب تقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعيـــة المترتبة على احتمالات تعديل هيكل الأنتاج الزراعى .

٢ ـ التركيب المحصولى الأمثل :ـ

لقد تناولت الدراسة الحالية فى أجزاءها السابقة تحديد الحدود القصوى للتوسع فى زراعة كل من المحاصيل الزراعية المختلفة (التى تشملها الدراســة) ، وفقا للعوامل الفنية والبيئية أو الطبيعية التى تحكم نشاط الأنتاج بالقطاع الزراعى ، كما تناولت تحديد الحـــدود القصوى والدنيا للمساحات التى يمكن زراعتها من كل من هذه المحاصيل الزراعية فـــى ظل اعتبارات احتياجات السوق المحلى منها ، وضرورة توفير حد أدنى من الاكتفاء الذاتى فـــى السلع الغذائية الضرورية مع الحفاظ على الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية فـــى الحدود التى تسمح بالحفاظ على أسواقها الخارجية ترقبا لاحتمالات زيادة الأنتاج منهـــا مستقبلا . ويشير الجدول رقم (٦) بالدراسة الى تقديرات الحدود الدنيا ، والقصـــوى

للمساحات التى يمكن زراعتهامن كل من هذه الحاصلات فى ضوء الاعتبارات المذكورة ، حيث يتضح منه أن الحد الأدنى للمساحات الواجب زراعتها من مجموعة الحاصلات الشتوية تحت الدراسة يبلغ نحو ٣٦٩٦ر٧ ألف فدان، على حين تقدر المساحة المحصولية الحالية (خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥) لهذه المجموعة من الحاصلات بحوالى ٤٨٠٦ر٥ ألف فدان، وهو مايعنى وجود مايقرب من نحو ١١٠٩٨ ألف فدان يمكن توجيهها نحو التوسع فى زراعة الحاصلات الزراعية الشتوية التى تتصف بالأولوية من حيث المساهمة فى زيادة العائد الاجتماعى . أما بالنسبة للحاصلات الصيفية فيقدر الحد الادنى لاجمالى المساحات الواجب زراعتها من هذه المجموعة من الحاصلات بحوالى ٤٣٥٤ر٣ ألف فدان، على حين تقدر المساحة المحصولية الحالية لها بحوالى ٤٦٧٠ر٥ ألف فدان، وهو مايعنى وجود نحو ٣١٦ر٢ ألف فدان يمكن توجيهها نحو الحاصلات الزراعية الصيفية والنيلية ذات الأولوية من حيث المساهمة فى زيادة العائد الاجتماعى، وذلك بخلاف مايقرب من ١٦٨ر٢ ألف فدان يمكن توجيهها نحو التوسع فى الحاصلات الشتوية والصيفية التى تساهم فى زيادة هذا الهدف، وهى تمثل الفارق بين الحد الأدنى، والاقصى للمساحات التى يمكن زراعتها من محصول القصب، وذلك اذا ماوجدت الحاصلات الزراعية التى تساهم بنصيب أكبر فى العائد الاجتماعى عنه فى حالة القصب .

وعليه وفى ظل تقديرات العائد الاجتماعى للفدان من كل من الحاصلات الزراعية التى تشملها الدراسة والسابق الاشارة اليها ، وفى ضوء الحدود الدنيا ، والقصوى للمساحات التى يمكن زراعتها من كل من هذه الحاصلات والتى تحددها العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية المشار اليها من قبل الى جانب قيود أو محددات الموارد الأرضية والمائية المتاحة السابق الأشارة اليها بالفصل الثانى من الدراسة ، فقد أستهدفت الدراسة تحديد التركيب المحصولى الأمثل من منظور تعظيم العائد الاجتماعى فى ظل هذه القيود والمحددات من خلال تطبيق أسلوب البرمجة الخطية .

وتشير نتائج تطبيق أسلوب البرمجة الخطية فى ظل هذه المجموعه من القيود والمحددات الى أن تعظيم العائد الاجتماعى من الموارد الزراعية المتاحة والمستغلة فى الأنتاج الزراعى حاليا يتطلب التوجه نحو التوسع فى انتاج الحاصلات التصديرية التقليدية على حساب الأنتاج من المحاصيل البديلة للواردات، ويأتى فى مقدمة مجموعة الحاصلات التصديرية التى تشير النتائج الى التوسع فى زراعتها كل من محصولى الثوم ، والبصل الشتوى ثم حاصلات البطاطس، والقطن، والفول السودانى، وأخيرا محصول الأرز ، حيث تشير النتائج الى زراعة هذه المجموعة من المحاصيل التصديرية فى مساحات تعادل الحد الاقصى المقدر بالنسبة لحاصلات الثوم ، والبصل الشتوى والبطاطس، وان كانت تحدد المساحات الواجب زراعتها من محصول القطن بأقل من الحد الأقصى المقدر للمساحة التى يزرع بها ، وان كان يزيد عن الحد الادنى المقدر لها وهو ما قد يعزى الى محدودية الموارد الأرضية المتاحة، هذا فى نفس الوقت الذى تشير فيه النتائج الى زراعة الحد الادنى من المساحة المنزرعة بالمحاصيل البديلة للواردات، ويستثنى من ذلك محصول البرسيم المستديم باعتباره من الحاصلات الزراعية البديلة للواردات بطريقة غير مباشرة حيث يعد من المدخلات الأساسية لانتاج اللحوم والألبان، حيث تشير النتائج الى التوسع فى زراعته فى حدود تتراوح ما بين الحد الاقصى، والأدنى للمساحات المنزرعة منه والمشار اليها من قبل .

فبأستخدام أسلوب البرمجة الخطية مع القيود والمحددات المشار اليها من قبل وبهدف تعظيم العائد الاجتماعى طبقا لمعيار القيمة المضافة أسفرت النتائج عن تحديد مساحة كل من الثوم ، والبصل الشتوى بحوالى ٠ر١٢ ، ٠ر٣١ ألف فدان لكل منهما على الترتيب وهى تمثل الحد الأقصى للمساحات الواجب زراعتها بها فى ظل احتياجات السوق المحلى والتصدير منها . ويتماثل فى هذا الاتجاه أيضا من مجموعة الحاصلات الشتوية كل من محصولى الحلبه ، والحمص حيث تشير النتائج الى زراعة الحد الأقصى للمساحات المنزرعة منها والمقدرة بنحو ٢٨ ألف فدان بالنسبة للمحصول الأول، وبحوالى ٩ر١٧ ألف فدان بالنسبة للمحصول الثانى . أما بالنسبة لباقى مجموعة الحاصلات الشتوية فتشير النتائج الى زراعة كل من حاصلات القمح ،

والفول ، والعدس ، وهى من المحاصيل الشتوية البديلة للواردات فى مساحات تبلغ نحو ٨ر١٦٢٧ ، ٠ر٩٩ ، ٥ر١٥ ألف فدان لكل منها على الترتيب وهى تمثل الحد الأدنى للمساحات الواجب زراعتها من كل منها . كما تشير النتائج أيضا الى زراعة كل من الشعير ، والكتان والترمس فى مساحات تبلغ نحو ٨ر١٥٤ ، ٠ر١٥ ، ٥ر٣ ألف فدان لكل منها على الترتيب وهى تمثل الحد الادنى لها . أما محصول البرسيم المستديم فتوضح النتائج زراعته فى مساحة ٦ر١٩٤٠ ألف فدان تقريبا وهى تتراوح ما بين الحد الأدنى والأقصى لتقديرات المساحة الواجب زراعتها منه ، كما تشير الى ذلك النتائج الواردة بالجدول رقم (٢٢) بالدراسة .

أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية فتشير النتائج الى زراعة البطاطس فى مساحة ٠ر١٩٦ ألف فدان تمثل الحد الأقصى للمساحات المستهدفة لزراعتها . أما بالنسبة للقطن فيزرع فى مساحة ٨ر١١٣١ فدان ، وهى تقرب من الحد الأعلى للمساحة الواجب زراعته بها ، على حين تحدد المساحات التى تزرع بمجموعة الحاصلات الصيفية الأخرى بنحو ٦ر٧٦٠ ألف فدان بالنسبة لمحصول الأرز ، وبحوالى ٧ر٢٢١٩ ، ٧ر٢٧٨ ألف فدان لكل من محصول الذرة الشامى ، والذرة الرفيعة على الترتيب ، وبحوالى ٤ر٢٨ ، ٢ر٣٧ ، ٠ر١٣٠ ألف فدان لكل من حاصلات الفول السودانى ، والسمسم وفول الصويا على الترتيب ، وهى تمثل الحد الأدنى للمساحات المستهدفة لزراعتها من كل منها . كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق ذكره . أما بالنسبة لمحصول القصب فتشير النتائج الى زراعته فى حدود الحد الأدنى للمساحات المستهدفة بزراعته والتى تبلغ ٣ر١٣٦ ألف فدان .

هذا وباستخدام أسلوب البرمجة الخطية أيضا فى ظل نفس القيود والمحددات المشار اليها من قبل وبهدف تعظيم العائد الاجتماعى طبقا لمعيار عوائد حقوق التملك أسفرت النتائج عن تحديد نفس المساحات المشار اليها من قبل لكل من المحاصيل المختلفة ، وان أختلفت بقدر محدود نسبيا بالنسبة لمحصولى القطن والبرسيم المستديم ، والبرسيم التحريش

حيث أزدادت مساحة القطن وفقا لهذا المعيار الى ٩ر١١٤٥ ألف فدان ، كما تبعه بالتالى زيادة مساحة البرسيم التحريش الى ٤ر٩٨٥ ألف فدان ، وذلك على حساب مساحة البرسيم المستديم التى أنخفضت الى ٤ر١٩٢٨ ألف فدان كما هو موضح بنفس الجدول السابق الذكر .

وكذلك أيضا أستخدم نفس أسلوب البرمجة الخطية بغرض تحديد مساحة كل من المحاصيل المختلفة وبهدف تعظيم حصيلة النقد الأجنبى فى ظل نفس القيود والمحددات المذكورة من قبل وان أختلفت القيود المفترضة بالنسبة لمجموعة الحاصلات المحلية التى لاتدخل فى التجارة الخارجية حيث أفترض فى ظل هذا البرنامج ضرورة زراعة الحد الأقصى من المساحات الواجب زراعتها منها وفقا لاحتياجات السوق المحلى منها ، حيث أسفرت النتائج عن تحديد نفس الأتجاه السابق فى ظل هدف تعظيم العائد الاجتماعى بمعيار القيمة المضافة من حيث الأتجاه نحو التوسع فى زراعة الحاصلات التصديرية التقليدية على حساب المساحات المنزرعة من المحاصيل البديلة للواردات حيث حددت مساحات مجموعة الحاصلات التصديرية بما يعادل الحد الاعلى المفترض لكل منها ، على حين حددت مساحات مجموعة الحاصلات البديلة للواردات بما يعادل الحد الادنى منها كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق ذكره . واذا كان من الملاحظ تناقص مساحة القطن وكذلك البرسيم التحريش فى ظل هذا الهدف عن المساحة المحددة لكل منهما فى ظل هدف تعظيم العائد الاجتماعى ، فان ذلك مرجعة افتراض زراعة الحد الاقصى من مساحة الذرة الرفيعة ، فى ظل البرنامج الأخير ، وبالتالى زيادة المساحات المحددة لزراعته بحوالى ٤ر١١٩ ألف فدان عنه فى حالة البرنامج الأول ، وهى تعادل النقص فى مساحة القطن فى ظل برنامج هدف تعظيم العائد من النقد الأجنبى .

وبناء على مابق يمكن استنتاج أنه اذا كان الاتجاه نحو التوسع فى زراعة الحاصلات التصديرية على حساب المساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية البديلة للواردات وباستثناء

محصول البرسيم المستديم من شأنه أن يؤدى الى زيادة أو تعظيم العائد الاجتماعى من الموارد الزراعية المستغله حاليا فى الانتاج الزراعى ، فان نفس الأتجاه يؤدى أيضا الى زيادة أو تعظيم العائد من النقد الاجنبى ، أى وبمعنى آخر تتطابق نفس النتائج من حيث التركيب المحصولى لكلا الهدفين .

هذا ومن أجل التعرف على ما اذا كان هناك بعض التباينات فيما بين التركيب المحصولى الذى يعظم من العائد الاجتماعى ، والتركيب المحصولى الذى يعظم العائد الزراعى من عدمه ، فقد أستخدم نفس أسلوب البرمجة الخطية فى ظل نفس القيود والمحددات وبهدف تعظيم العائد الزراعى بمعيارى الدخل الزراعى ، وعوائد حقوق التملك حيث أسفرت النتائج عن تحديد مساحة كل من الحاصلات تحت الدراسة على النحو الوارد بالجدول رقم (٢٢) . حيث يتضح منه زيادة المساحات المحددة لكل من الترمس ، والفول السودانى ، والقصب فى ظل هدف تعظيم الدخل الزراعى عنه فى حاله هدف تعظيم العائد الاجتماعى حيث تصل المساحات المحددة لكل منها الى الحدود القصوى المحددة لكل منها . كما يلاحظ أيضا أزدياد المساحة المحددة لزراعة الأرز فى ظل هدف تعظيم الدخل الزراعى عنه فى حالة هدف تعظيم العائد الاجتماعى فى نفس الوقت الذى أنخفضت فيه المساحة المحددة لمحصول القطن لتصل الى حدودها الدنيا فى ظل هدف تعظيم العائد الزراعى ، وذلك عكس الحال بالنسبة لحالة هدف تعظيم العائد الاجتماعى . أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الأخرى فتتماثل اتجاهات تحديد المساحات المزروعة من كل منها فى ظل هدف تعظيم العائد الزراعى ، مع الاتجاهات المحددة فى ظل هدف تعظيم العائد الاجتماعى من حيث زراعة مجموعة المحاصيل البديلة للواردات فى مساحات تعادل حدودها الدنيا . والتوسع فى زراعة مجموعة الحاصلات التصديرية والتقليدية فى مساحات تعادل حدودها القصوى باستثناء محصول القطن كما سبق الأشارة الى ذلك .

وعليه فان فى وجود مثل هذا التباينات فيما بين التركيب المحصولى الذى يعظم العائد الاجتماعى ، والتركيب المحصولى الذى يعظم الدخل الزراعى ما يلفت الأنظار الى وجود

القصور أو الخلل فى الاسعار النسبية للحاصلات الزراعية وخاصة فيما بين حاصلات القطن ، والقصب من ناحية ، والحاصلات الأخرى من ناحية أخرى حيث تشجع السياسة السعرية الحالية على الأتجاه نحو التوسع فى زراعة حاصلات القصب والأرز ، وتخفيض المساحات المنزرعة من القطن ، وهو مايعاكس الاتجاه المطلوب من أجل زيادة أو تعظيم العائد الاجتماعى ، والذى يتطلب التوسع فى زراعة محصول القطن ، وتخفيض المساحات المنزرعة من القصب ، والأرز ، وهو ماقد يفرض ضرورة زيادة الأسعار المزرعية للقطن لحفز الزراع نحو الأتجاه للتوسع فى زراعته وخاصة أنه مازال هناك فجوة كبيرة بين العائد الاجتماعى ، والدخل الزراعى للفدان منه كما يتضح ذلك من تقديراتها المشار اليها من قبل .

وأمام النتائج التى يمكسها تطبيق أسلوب البرمجة الخطية بشأن تحديد التركيب المحصولى الامثل والذى يعظم العائد الاجتماعى من الموارد الزراعية المستغلة حاليا والتى سبق الأشارة اليه ، ونظرا لان هذه النتائج قد أستخلصت فى أطار الافتراضات أو القيود التى أفترضتها الدراسة بشأن ضرورة توفير حد أدنى من الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية على نحو ما سبق ذكره بالفصل الاول ، والثانى من الدراسة ، وحيث أن أتجاهات التركيب المحصولى المشار اليه تشير الى الأتجاه نحو التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية التقليدية على حساب المحاصيل البديلة للواردات بأستثناء محصول البرسيم المستديم ، ونظرا لأن الدراسة قد أفترضت ومن منظور اجتماعى ضرورة الأرتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى من محصولى الذرة ، والقمح عن المستويات المحققة حاليا فى كل منهما على نحو ما سبق ذكره ، وعليه ومن أجل التعرف على التكلفة الاقتصادية لهدف رفع درجة الاكتفاء من هذين المحصولين ، فقد أفترضت الدراسة الابقاء على نسبة الاكتفاء الذاتى الحالية لكل من هذين المحصولين على ماهى عليه ، ثم أستخدمت نفس أسلوب البرمجة الخطية بهدف تعظيم العائد الاجتماعى فى ظل هذا الأفتراض مع مجموعة القيود والمحددات الأخرى بالنسبة للموارد الزراعية والحاصلات الزراعية الأخرى ، حيث أسفرت النتائج عن تحديد مساحة كل من الحاصلات المختلفة تحت

جدول رقم (٢٢) التركيب المحصولى الامثل مقارنة بالتركيب المحصولى خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٤

المحصول	التركيب المحصولى فى السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥	التوزيع الامثل طبقا للعائد الاجتماعى		التوزيع الامثل طبقا لمعيار الوفر فى النقد الاجنبى	التوزيع الامثل طبقا للعائد الزراعى	
		طبقا لمعيار القيمة المضافة	طبقا لمعيار دوائد حقوق التملك		طبقا لمعيار الدخل الزراعى	طبقا لمعيار دوائد حقوق التملك
	فدان	فدان	فدان	فدان	فدان	فدان
١ - قمح	١٢٣٥٢٣٥	١٦٢٧٨٠٠	١٦٢٧٨٠٠	١٦٢٧٨٠٠	١٦٢٧٨٠٠	١٦٢٧٨٠٠
٢ - شعير	١٤٦٥٩٧	١٥٤٨٠٠	١٥٤٨٠٠	١٥٤٨٠٠	١٥٤٨٠٠	١٥٤٨٠٠
٣ - فول	٢٨٤٣٠٤	٩٩٠٠٠	٩٩٠٠٠	٩٩٠٠٠	٩٩٠٠٠	٩٩٠٠٠
٤ - كتان	٣٦٧٢٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٥ - عدس	١٧٩٩٨	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠
٦ - حلبة	٢٧٩٧٥	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠
٧ - ترمس	١١٦٦٦	٣٥٠٠	٣٥٠٠	١١٧٠٠	١١٧٠٠	١١٧٠٠
٨ - حمص	١٧٨٩١	١٧١٠٠	١٧٩٠٠	١٧٩٠٠	١٧٩٠٠	١٧١٠٠
٩ - لوبيا	١٢٢٦٦	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
١٠ - برسيم تحريش	٨٢٤٣٤٨	٩٢١١٤	٩٨٥٤٤٠	٨٢٠٦٢٠	٧٦١٧٠٠	٧٦١٧٠٠
١١ - برسيم مستديم	٢١١٣٤٩	١٩٤٠٥٥٩	١٩٢٨٤١٢	٢٠١٥٠٤٣	١٩٦٧٢٧٠	٢١٣٥٩٧٠
١٢ - بصل شتوى	٢٧٢٩٤	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠
جملة الشتوى	٤٠٠٦٥٢٦	٤٩١٨٣٧٣	٤١١٨٣٧١	٤ ١٨٢٧٣	٤٧٥٠١٧٠	٤٩١٨٣٧٣
١٣ - قطن	١٠٢٠٠٤٩	١١١١٧٥١	١١٤٥٨٥١	١٠١٢٢٦٠	٨٩٥٠٠٠	٨٩٥٠٠٠
١٤ - ارز	٩٢٦٥٥	٢٦٠٦٠٠	٢٦٠٦٠٠	٢٦٠٦٠٠	٨١٤٥٦٠	٩٩٢٧٦٠
١٥ - ذرة شامى	١٩٤٧١٦٦	٢٢١٩٧٠٠	٢٢١٩٧٠٠	٢٢١٩٧٠٠	٢٢١٩٧٠٠	٢٢١٩٧٠٠
١٦ - ذرة رفيعة	٣٦٦٤٩١	٢٧٨٧٠٠	٢٧٨٧٠٠	٣٩٨١٠٠	٢٧٨٧٠٠	٢٧٨٧٠٠
١٧ - فول سودانى	٢٦٤٩٠	٢٨٤٠٠	٢٨٤٠٠	٢٨٤٠٠	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠
١٨ - سمسم	٢٤٥٢٤	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠
١٩ - فول صويا	١٣٠٠٤٧	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
٢٠ - بطاطس	١٥٤٣٨٩	١٩٦٠٠٠	١٨١٩٠٠	١٩٦٠٠٠	١٩٦٠٠٠	١٩٦٠٠٠
٢١ - بصل صيفى	٢٠٨١٠					
جملة الصيفى والنيلى	٤٦٧٠٥٢٤	٤٧٨٢٣٥٩	٤٧٨٢٣٥٩	٤٧٨٢٣٦٠	٤٦١٤١٦٠	٤٧٨٢٣٦٠
٢١ - قصب	٢٤٨١٣٥	١٣٦٣٠٠	١٣٦٣٠٠	١٣٦٣٠٠	٣٠٤٥٠٠	١٣٦٣٠٠
اجمالى المساحة المحصولية	٩٧٢٥١٩٥	٩٨٣٧٠٣٢	٩٨٣٧٠٣٢	٩٨٣٧٠٣١	٩١٦٨٨٣٠	٩٨٣٧٠٣٢

جدول رقم (٢٣) التركيب المحصولى الأمثل باقتراض الابقاء على نسب الأكتفاء الذاتى الحالية لمحصولى القمح ، والذرة الشامى .

المحصول	التركيب المحصولى فى السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥	التوزيع الامثل طبقا للعائد الاجتماعى		التوزيع الامثل طبقا لمعيار الوفر فى النقد الاجنبى	التوزيع الامثل طبقا للعائد الزراعى	
		طبقا لمعيار القيمة المضافة	طبقا لمعيار عوائد حقوق التملك		طبقا لمعيار الدخل الزراعى	طبقا لمعيار عوائد حقوق التملك
	فدان	فدان	فدان	فدان	فدان	فدان
١ - قمح	١٢٣٥٣٣٥	١٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
٢ - شعير	١٤٦٥٩٧	١٥٤٨٠٠	١٥٤٨٠٠	١٥٤٨٠٠	١٥٤٨٠٠	١٥٤٨٠٠
٣ - فول	٢٨٤٣٠٤	٩٩٠٠٠	٩٩٠٠٠	٩٩٠٠٠	٩٩٠٠٠	٩٩٠٠٠
٤ - كتان	٣٦٢٢٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٥ - عدس	١٧٩٩٨	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠
٦ - حلبة	٢٧٩٢٥	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠
٧ - ترمس	١١٦٦٦	٣٥٠٠	٣٥٠٠	١١٧٠٠	١١٧٠٠	١١٧٠٠
٨ - حمص	١٧٠٩١	١٧٩٠٠	١٧٩٠٠	١٧٩٠٠	١٧٩٠٠	١٧٩٠٠
٩ - ثوم	١٢٣٦٩	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
١٠ - برسيم تحريش	٨٧٤٣٤	١٠٧٤٨٠٠	١٠٧٤٨٠٠	١٠٧٤٨٠٠	٨٢٧٥٩٣	٧٦٩٧٠١
١١ - برسيم مستديم	٢١١٣٠١٩	٢٢١٦٨٧٢	٢٢١٦٨٧٢	٢١٨٠٦٦٥٠	٢٤٥٥٨٧٩	٢٥١٣٧٧١
١٢ - بدل مستوى	١٧٣٩٤	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠
جملة المستوى	٤٨٠٦٥٣٦	٤٦١٨١٧١	٤٦١٨١٧١	٤٨٩٠٦٨٠	٤٦١٨٢٧٢	٤٦١٨٢٧٢
١٣ - قطن	١٠٢٠٥٤٩	١٢٤٩٧٦٢	١٢٤٩٧٦٢	١٢٤٩٧٦٢	٩٦٢٣١٦	٨٩٥٠٠٠
١٤ - ارز	٩٧٩٦٥٥	٩٠٧٦٩٢	٩٠٧٦٩٢	٢٦٠٦٠٠	١١٩٥١٤٤	١١٤٥٦٣٨
١٥ - ذرة شامى	١٩٤٧١٦٩	١٩٥٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠
١٦ - ذرة رفيعة	٣٦٦٤٩١	٢٧٨٧٠٠	٢٧٨٧٠٠	٣٩٨١٠٠	٢٧٨٢٠٠	٣٩٥٥٢٢
١٧ - فول سودانى	٢٦٤٩٠	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠
١٨ - سمسم	٢٤٥٢٤	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠
١٩ - فول صويا	١٣٠٠٤٧	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
٢٠ - بطاطس	١٥٤٣٨٩	١٩٦٠٠٠	١٩٦٠٠٠	١٩٦٠٠٠	١٩٦٠٠٠	١٩٦٠٠٠
٢١ - بصل صيفى	٢٠٨١٠					
جملة الصيفى والنيلى	٤٦٧٠٥٢٤	٤٧٨٢٣٥٩	٤٧٨٢٣٥٩	٤٧٥٤١٦٧	٤٧٨٢٣٦٠	٤٧٨٢٣٦٠
٢٦ - قصب	٢٤٨١٣٥	١٣٦٣٠٠	١٣٦٣٠٠	١٦٣٩٩٢	١٣٦٣٠٠	١٣٦٣٠٠
اجمالى المساحة المحصولية	٩٧٢٥١٩٥	٩٨٣٧٠٣١	٩٨٣٧٠٣١	٩٨٠٩٣٣٩	٩٨٣٧٠٣٢	٩٨٣٧٠٣٢

الدراسة على النحو الوارد بالجدول رقم (٢٣) ، وحيث يتبين منه وجود نفس الاتجاه السابق حيث حددت مساحات مجموعة الحاصلات البديلة للواردات فى حدود تعادل حدودها الدنيا باستثناء محصول البرسيم المستديم الذى ارتفعت مساحته ، على حين أزدادت مساحات مجموعة الحاصلات التصديرية لتصل الى حدودها القصوى بالنسبة لبعض الحاصلات مثل الثوم ، والبصل الشتوي ، والفول السودانى ، والبطاطس ، والقطن ، كما ارتفعت مساحة الأرز على نحو ما هو مبين بالجدول المذكور . كما استخدم نفس الأسلوب فى ظل هذه الافتراضات بافتراض تعظيم كل من هدفى العائد من النقد الأجنبى ، والعائد الزراعى كل على حدة حيث أستخلصت النتائج المبينة بنفس الجدول المشار اليه والتى تعكس نفس الأتجاهات المشار اليها من قبل .

٣ــ النتائج الاقتصادية والاجتماعية :ــ

اذا كانت الدراسة الحالية قد تضمنت تطبيق أسلوب البرمجة الخطية لتحديد التركيب المحصولى الأمثل فى ظل كل من أهداف تعظيم العائد الاجتماعى ، والعائد من النقد الأجنبى ، والعائد الزراعى كل على حدة ، فذلك بغرض التعرف على ما قد يوجد من تباينات فى اتجاهات التركيب المحصولى الذى يعظم كل من هذه الأهداف على حدة وبالتالى التعرف على الوسائل والسياسات التى تدفع بالتركيب المحصولى فى الاتجاه الذى يحقق زيادة أو تعظيم العائد الاجتماعى (بمعيار القيمة المضافة) من الموارد الزراعية المستغلة حاليا ، باعتباره الهدف الأشمل . وعليه فاذا كان تحديد التركيب المحصولى من خلال هذا الاسلوب يشير الى تعظيم العائد الاجتماعى فى ظل القيود والمحددات المشار اليها فانه يجدر التعرف على حجم التغيرات المتوقعة فى العائد الاجتماعى ، وفى كل من العائد من النقد الأجنبى ، والعائد الزراعى والمترتبة على تعديل هيكل الأنتاج والتركيب المحصولى مقارنة بالفترة ١٩٨٣ ــ ١٩٨٥ . وهنا يجدر الأشارة الى أن تقدير مثل هذه التغيرات قد حدد على أساس مبدأ الايرادات والتكلفة الحدية والتى تعكس القيمة الحقيقية لمثل هذه التغيرات كما سبق الأشارة الى ذلك بالفصل

الثالث من الدراسة . ويمكن تقدير أهم هذه التغيرات فيما يلى :—

(٣ — ١) من المتوقع أن يؤدى تنفيذ التركيب المحصولى الأمثل والمشار اليه بالجدول رقم (٢٢) الى زيادة العائد الاجتماعى من مجموعة الحاصلات تحت الدراسة بحوالى ٩ر١١٠ مليون جنيه تتكون من ٠ر٦٥ مليون جنيه كزيادة فى العائد الاجتماعى من مجموعة الحاصلات الشتوية بالاضافه الى نحو ٠ر١٣٧ مليون جنيه كزيادة فى العائد الاجتماعى من مجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية يقابلها نقص فى العائد الاجتماعى يبلغ نحو ١ر٨٢ مليون جنيه بسبب انخفاض المساحة المحددة لزراعة القصب كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢٤) .

(٣ — ٢) وبالنسبة للعائد من النقد الأجنبى فيتوقع زيادته بحوالى ٣ر٢١ مليون دولار حيث يتوقع أن يؤدى تنفيذ هذا التركيب المحصولى الى زيادة حصيلة النقد الأجنبى من مجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية بحوالى ٨ر١٣٢ مليون دولار كنتيجة لزيادة الصادرات من بعض المحاصيل التصديرية منها ، وتخفيض حجم الواردات من المحاصيل البديلة للواردات منها ويقابل ذلك نقص حصيلة النقد الاجنبى من مجموعة الحاصلات الشتوية بما يبلغ نحو ٣ر٢ مليون دولار بالاضافة الى نحو ١ر١٠٩ مليون دولار نتيجة لنقص المساحة المحددة لزراعة القصب ، كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق ذكره .

(٣ — ٣) يصاحب زيادة العائد الاجتماعى من التركيب المحصولى المشار اليه على النحو السابق ذكره ، انخفاض الدخل الزراعى بما يعادل حوالى ٨ر١٣ مليون جنيه ، وهو مايعنى فى نفس الوقت انحصار الزيادات المتوقعة فى العائد الاجتماعى على القطاعات غير الزراعية دون القطاع الزراعى ، حيث يعنى هذه التقديرات زيادة العائد الاجتماعى بالقطاعات غير الزراعية بحوالى ٧ر١٢٤ مليون جنيه يقابله نقص العائد الاجتماعى بالقطاع الزراعى بنحو ٨ر١٣ مليون جنيه ، كما هو مبين بالجدول رقم (٢٤) .

(٣ــ٤) واذا كانت المحصلة النهائية للتغيرات المتوقعة فى الدخل الزراعى تعكس انخفاضة على النحو المذكور ، الا انه لمن الملاحظ ان هذه التغيرات تنعكس فى زيادة الدخل الزراعى من مجموعة الحاصلات الحقلية الشتوية بما يعادل نحو ٣٥ر٩ مليون جنيه ، كما تؤدى الى زيادة الدخل الزراعى من مجموعة الحاصلات الحقلية الصيفية والنيلية بما يعادل نحو ٤٣ر٥ مليون جنيه ، يقابل ذلك ومن ناحية اخرى انخفاض الدخل بما يعادل نحو ٩٣ر٣ مليون جنيه نتيجة لانخفاض المساحة المحددة لزراعة القصب . وعليه فان هذه التقديرات تعنى فى مضمونها ان التقديرات المتوقعة لانخفاض اجمالى الدخل الزراعى على نحو ما سبق ذكره ، انما تنحصر تنحصر فقط على مناطق زراعة قصب السكر . وعليه فاذا كان التحليل السابق يشير الى وجود خلل فى الاسعار النسبية للحاصلات الزراعية بما يتطلب الأخذ فى الحسبان ضرورة رفع أسعار بعض الحاصلات الزراعية والتى يستهدف التوسع فى زراعتها ، فهو ماقد يترتب عليه تعويض النقص المتوقع فى الدخل الزراعى ، وذلك من خلال وضع السياسات السعرية التى تكفل تحويل جانب من الزيادات المتوقعة فى عائد القطاعات غير الزراعية الى القطاع الزراعى بما يكفل تغطية العجز المتوقع فى الدخل الزراعى .

(٣ــ٥) كذلك من المتوقع أن يؤدى التركيب المحصولى المشار اليه الى انخفاض عوائد حقوق التملك الزراعية بحوالى ٩ر٢١ مليون جنيه ، حيث يتوقع ارتفاع عوائد حقوق التملك الزراعية بحوالى ٨ر٢٣ مليون جنيه من مجموعة الحاصلات الشتوية بالاضافة الى ١ر١٠ مليون جنيه زيادة فى عوائد حقوق التملك الزراعية من مجموعة الحاصلات الحقلية الصيفية والنيلية ، يقابلها نقص فى تلك العوائد يبلغ نحو ٨ر٥٥ مليون جنيه نتيجة انخفاض المساحات المحددة لزراعة القصب ، كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق ذكره . وعليه فاذا كان مضمون هذه التقديرات يعكس انحصار الانخفاض المشار اليه فى عوائد حقوق التملك على مناطق زراعة القصب واذا كان تصحيح الخلل القائم فى الاسعار النسبية للحاصلات الزراعية والسابق ذكره من شأنه ان يعوض النقص المتوقع فى هذه العوائد او جانبا كبيرا منها ، الا ان هذه التقديرات فى حد ذاتها تعكس اعادة توزيع الدخول الزراعية لصالح فئات قوى العمل البشرى حيث يتوقع ارتفاع القيمة الاجمالية لأجور العمل

البشرى فى ظل التركيب المحصولى المشار اليه عنه فى الفترة ١٩٨٣ — ١٩٨٥ بما يقرب من ٨ر٠٤ مليون جنيه ٠

(٣—٦) ان التركيب المحصولى المشار اليه بما يتضمنه من زراعة كل من حاصلات القمح ، والفول ، والعدس ، والذرة الشامى ، والذرة الرفيعة والقصب فى حدود الحدود الدنيا للمساحات المحددة لها والسابق الاشارة اليها فى مضمون الفصل الثانى من الدراسة انما يعنى فى مضمونه الارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى فى محصول القمح الى نحو ٣٠٪ من الاستهلاك منه فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، مع الارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى فى محصول الذرة الشامى الى نحو ٧٠٪ من الاستهلاك منه فى نفس العام يقابل ذلك الانخفاض فى نسبة الاكتفاء الذاتى الى ٣٠٪ بالنسبة لكل من حاصلات الفول ، والعدس ، والكتان والقصب ، مع انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من محصول الارز بنسبة محددة ، وهو مايعنى فى نفس الوقت زيادة الواردات من هذه المجموعة الاخيرة من المحاصيل ، الا أنه يقابلها من ناحية اخرى زيادة الصادرات من محاصيل القطن والفول السودانى ، والبصل ، والثوم مع انخفاض الواردات من القمح ، والذرة الشامى ، والسمسم بما ينعكس محصلته النهائية فى زيادة العائد من النقد الاجنبى ، والعائد الاجتماعى من قطاع الزراعة طبقا للتقديرات المشار اليها من قبل ٠

(٣—٧) وبالنسبة للاستهلاك من مياه الرى فمن المتوقع ان يؤدى تنفيذ التركيب المحصولى المشار اليه الى انخفاض الكميات المستهلكة من مياه الرى بما يعادل نحو ٢ر٧٣ مليار متر مكعب عن الكميات المستهلكة منها خلال السنوات ١٩٨٣ — ١٩٨٥ حيث ينخفض استهلاك مجموعة الحاصلات الشتوية بحوالى ٥٦ر٩١٣ مليون متر مكعب ، كما ينخفض استهلاك مجموعة الحاصلات الحقلية الصيفية والنيلية بحوالى ٧١٤ر٢٥٢ مليون متر مكعب بالاضافة الى نقص الاستهلاك من مياه الرى اللازمة لمحصول القصب بنحو ١٩٥٩ر٨٠ مليون متر مكعب كما هو مبين بالجدول رقم (٢٦) ٠ وعليه فقد يعد ذلك من افضل النتائج المتوقعة من تنفيذ التركيب المحصول المشار اليه فى ظل الوضع الحالى لمشكلة العجز فى مياه نهر النيل ، من ناحية ، كما أن هذا الوفر فى

الاستهلاك من مياه الرى يكفى لزراعى مايقرب من ٨٥٠ ألف فدان كمساحة محصولية اضافية بافتراض ثبات رصيد مياه نهر النيل على ماهى عليه حاليا ، وهو ما يتوقع معه زيادة العائد الاجتماعى فى التركيب المحصولى المشار اليه عن التقديرات السابقة .

٤ — التكلفة الاجتماعية لرفع نسب الأكتفاء الذاتى من محصولى القمح ، والذرة الشامى : —

سبق الاشارة الى أن التركيب المحصولى الأمثل والمشار الى نتائجه الاقتصادية والاجتماعية قد أفترض فيه ومن منظور اجتماعى الأرتفاع بنسب الاكتفاء الذاتى من القمح ، والذرة الشامى لتصل الى نحو ٣٠٪ ، ٧٠٪ بالنسبة لكل منهما على الترتيب . ونظرا لأن نتائج تطبيق أسلوب البرمجة الخطية فى تحديد التركيب المحصولى الأمثل تشير الى أولوية الحاصلات الزراعية الأخرى خاصة التصديرية منها عن الحاصلات البديلة للواردات من حيث المساهمة فى تعظيم العائد الاجتماعى فقد أفترضت الدراسة الابقاء على نسب الاكتفاء الذاتى لكل من محصولى القمح ، والذرة الشامى على ماهى عليه فى عام ٨٦/١٩٨٧ بغرض اختبار النتائج المتوقعة ، وحيث أسفرت نتائج تطبيق أسلوب البرمجة الخطية فى ظل هذا الافتراض عن تحديد التركيب المحصولى المشار اليه بالجدول رقم (٢٣) ، والتى تتلخص نتائجه الاقتصادية والاجتماعية فيما يلى : —

(٤ — ١) زيادة العائد الاجتماعى من مجموعة الحاصلات تحت الدراسة بحوالى ٢٤٤٫٧ مليون جنيه ، حيث يرتفع العائد من مجموعة الحاصلات الشتوية بحوالى ٤٦٫٩ مليون جنيه ، كما يرتفع العائد الاجتماعى من مجموعة الحاصلات الحقلية الصيفية والنيلية بحوالى ٢٧٩٫٨ مليون جنيه يقابلهما من ناحية أخرى نقص العائد الاجتماعى بحوالى ٨٢٫٢ مليون جنيه بسبب نقص المساحات المحددة لزراعة محصول القصب ، كما هو مبين بالجدول رقم (٢٥) .

(٤ — ٢) زيادة العائد من النقد الاجنبى بنحو ٢٠٧٫٣ مليون دولار حيث يتوقع أن تزداد حصيلة النقد الاجنبى من مجموعة الحاصلات الشتوية بنحو ٥٤٫٤ مليون دولار ، كما تزداد

حصيلة النقد الاجنبى من مجموعة الحاصلات الحقلية الصيفية والنيلية بنحو ١ر٢٦٢ مليون دولار يقابلهما من جهة أخرى نقص فى حصيلة النقد الاجنبى يبلغ نحو ٢ر١٠٩ مليون دولار بسبب نقص المساحات المحددة لزراعة القصب (جدول رقم ٢٥) .

(٤ــ٣) زيادة الدخل الزراعى بما يعادل حوالى ٢١ر٤٢٥ مليون جنيه ، مع زيادة عوائد حقوق التملك بحوالى ٧ر٤ مليون جنيه ، وهو مايعنى ضمنيا زيادة أجور العمل البشرى فى قطاع الزراعة بنحو ٧ر٢٠ مليون جنيه .

(٤ــ٤) ان الابقاء على النسب الحالية للاكتفاء الذاتى من محصولى القمح ، والذرة الشامى يصاحبه زيادة الصادرات من حاصلات القطن ، والفول السودانى عنه فى حالة التركيب المحصولى السابق ، مع تماثل الصادرات من البصل ، والثوم ، الا أنه يقابل ذلك من ناحية أخرى زيادة الواردات من القمح ، والذرة الشامى ، مع تحقيق الاكتفاء الذاتى فى محصول الأرز .

(٤ــ٥) من المتوقع أن يؤدى تنفيذ التركيب المحصولى فى ظل افتراض بقاء نسب الاكتفاء الذاتى لمحصولى القمح ، والذرة الشامى على ماهى عليه الى وفرفى استهلاك مياه الرى يبلغ نحو ٥٧٨ر١ مليار متر مكعب وهو مايقل عنه فى حالة التركيب المحصولى الامثل السابق ذكره كما يعكس ذلك الجدول رقم (٢٦) .

وبناء على ماسبق ومن خلال المقارنة فيما بين النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على كلا البديلين من التركيب المحصولى يلاحظ تفوق (ظاهريا) البديل الأخير عن البديل الأول من حيث زيادة العائد الاجتماعى أو الزيادة فى العائد من النقد الاجنبى ، أو زيادة الدخول الزراعية ، وان كان حجم الوفر فى الاستهلاك من مياه الرى معه يقل عنه فى حالة التركيب المحصولى الأمثل (البديل الأول) ، حيث تتفوق الزيادة فى العائد الاجتماعى فى ظل التركيب

المحصولى الذى يفترض فيه بقاء نسب الاكتفاء الذاتى فى القمح ، والذرة الشامى على ماهى عليه ، عن الزيادة فى العائد الأجتماعى المصاحبة للتركيب المحصولى الأمثل (البديل الاول) بحوالى ١٣٣٫٨ مليون جنيه ، كما تتفوق الزيادة فى العائد من النقد الأجنبى معه عن الزيادة فى العائد من النقد الاجنبى مع البديل الأول بحوالى ١٨٦٫٠٠ مليون دولار ، الا أن الوفر فى الاستهلاك من مياه الرى معه يقل عن الوفر فى استهلاك مياه الرى مع البديل الأول بحوالى ١١٥٢٫٩٧٣ مليون متر مكعب .

وعليه فقد ينظر الى الفارق فى العائد الاجتماعى بين البديلين أو الفارق فى العائد من النقد الاجنبى فيما بينهما ، على أنه يمثل قيمة التكلفة الاجتماعية لهدف رفع نسب الاكتفاء الذاتى من كل من القمح ، والذرة الشامى لتصل الى ٣٠٪ بالنسبة للمحصول الأول ، ٧٠٪ بالنسبة للمحصول الثانى والتى يحققها البديل الأول ، حيث تعد هذه الفروقات بمثابة عائد مضحى به فى سبيل الأرتفاع بنسب الاكتفاء الذاتى منها من خلال تنفيذ التركيب المحصولى الأول بدلا من التركيب المحصولى الثانى . هذا الا أنه يجدر الأشارة الى أن هذه الفروقات تعد تكلفة اجتماعية ظاهرية حيث أنه بافتراض تنفيذ البديل الثانى ستزداد الحاجة الى زيادة الواردات من القمح ، والذرة الشامى عنه فى حالة البديل الأول بمقدار الفارق بين الأنتاج من كلا المحصولين بين البديلين ، والذى يقدر بنحو ٥٨١٫٨١٢ ألف طن من القمح ، ونحو ٥٠١٫٦٤٢ ألف طن من الذرة الشامى ، وهو ماتقدر تكلفته الاستيرادية من النقد الاجنبى (والتى تعد بمثابة تحويلات الى الخارج) بحوالى ٨٨٫٤٤ مليون دولار بالنسبة للقمح ، وبنحو ٦٧٫٦٧٢ مليون دولار بالنسبة للذرة الشامى وبتكلفة اجمالية لكلا المحصولين تبلغ نحو ١٥٦٫١١٢ مليون دولار تقدر قيمتها الاجتماعية بنحو ١٩٥٫١٤ مليون جنيه ، وهو مايتفوق عن الزيادة فى العائد الاجتماعى بين البديلين بنحو ٦١٫٣٤ مليون جنيه .

وبناء على ماسبق يمكن القول بأن تنفيذ البديل الأول والذى يتضمن هدف رفع نسب الاكتفاء الذاتى من كلا من القمح والذرة الشامى لايترتب عليه أى تكلفة اجتماعية ، بل أن تنفيذه يجنب المجتمع انخفاض العائد الاجتماعى بما قيمته ٦١٫٣٤ مليون جنيه اذا مانفذ البديل الثانى . ذلك فضلا عن أرتفاع الوفر فى الاستهلاك من مياه الرى فى حالة البديل الأول عنه فى حالة البديل الثانى . وقد يبدو البديل الثانى على أنه يوفر (بعد استيراد العجز فى انتاج كلا من القمح والذرة الشامى بين البديلين) نحو ٣٠٫٠ مليون دولار ، وهى حقيقة طبقا للتقديرات المشار اليها ، الا أن ذلك يقابله تكلفة اجتماعية مرتفعة ، ترفع من تكلفة الحصول على وحدة النقد الأجنبى من خلال البديل الثانى بأكثر من تكلفته أو قيمته الحقيقية بكثير .

وبناء على ماسبق يمكن القول بأن البديل الأول يحقق الأهداف الاجتماعية بالنسبة لرفع درجة الاكتفاء الذاتى من رغيف العيش عن ما هو عليه حاليا ، الى جانب زيادة العائد الأجتماعى ، وتوفير مياه الرى بما يمكن أن يساهم فى تجنيب المجتمع جانبا كبير من مشكلة النقص فى الموارد المائية أو المساهمة فى زيادة المساحة المحصولية على النحو المشار اليه من قبل .

وأخيرا فاذا كان التحليل السابق يشير الى أن الاتجاه نحو الأخذ بالأتجاهات التى يشير اليها التركيب المحصولى الأمثل (البديل الأول) قد يستلزم تصحيح الأختلالات الموجودة حاليا فى الأسعار النسبية للحاصلات الزراعية بهدف تشجيع الزراع على التوسع فى انتاج الحاصلات المستهدف التوسع فى زراعتها ، الا أنه يجدر الاشارة الى أن تخطيط الأنتاج الزراعى والرغبة فى تحقيق الأتجاهات المشار اليها يجب أن يتم فى اطار أشمل للقطاع الزراعى يأخذ فى حسبانه كلا من قطاعى الأراضى القديمة ، والأراضى الجديدة وتوزيع الحاصلات فيما بينهما ، من الأخذ فى الحسبان البدائل المحصولية ذات الانتاجية المرتفعة حيث يساعد ذلك على تنفيذ الأتجاهات التى يتضمنها التركيب المحصولى الأمثل الذى تشير اليه الدراسة .

جدول رقم (٢٤) التركيب المحصولى الأمثل فى ظل افتراضات الدراسة عن نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية الضرورية

المحصول	التغير فى مساحة المحاصيل الزراعيه (فدان)	التغير فى العائد الاجتماعى بمعيار القيمة المضافه (الجنيه)	التغير فى العائد من النقد الاجنبى (الدولار)	التغير فى الدخل الزراعى (الجنيه)	التغير فى عوائد حقوق التملك الزراعية (الجنيه)
١ ـ قمح	+ ٣٩٢٤٦٥	+ ١٨٥٦٣٦	+ ٩٦٥٤٦	+ ١٤٨٥٠٩	+ ١٠١٣٣٤
٢ ـ شعير	+ ٨٢٠٣	+ ١٥٣٤	ـ ٥٠٠	+ ١٩٨١	+ ١١٩٩
٣ ـ فول	ـ ١٨٥٣٠٤	ـ ٥٣١٨٢	ـ ٣٧٩٨٧	ـ ٥٦٦٨٤	ـ ٣٥٨١٩
٤ ـ كتان	ـ ٢١٧٢٠	ـ ٦٧٥٥	ـ ٧٢٥٤	ـ ٤٣٠٩	+ ٢٥٨
٥ ـ عدس	ـ ٢٤٩٠	ـ ٥٦٣	ـ ٥٠٠	ـ ٨٥٨	ـ ٥٧٦
٦ ـ حلبه	+ ٢٥	+ ٢٠	ـ ١	+ ٢١	+ ١٩
٧ ـ ترمس	ـ ٨١٦٦	ـ ٣٦٧٥	+ ٣٥٩	ـ ٤	ـ ٣٢٧٠
٨ ـ حمص	+ ٩	+ ٦	ـ	+ ٦	+ ٥
٩ ـ ثوم	ـ ٣٦٩	ـ ١٦٤٨	+ ١٧٠٠	ـ ٢٠٠	ـ ٢٤٠
١٠ ـ برسيم تحريش	+ ٩٨٩٦٦	+ ١٩٨٩٢	+ ١٨٥٠٧	+ ١٦٣٦٦	+ ١٠٦٩٨
١١ ـ برسيم متديم	ـ ١٧٢٣٨٠	ـ ٩٣٦٢٥	ـ ٨٢٠٠٩	ـ ٧١٨٨٣	ـ ٥٢٠٤٩
١٢ ـ بصل شتوى	+ ٣٦٠٦	+ ٨٣٧٧	+ ٨٨١٣	+ ٣٠٣٦	+ ٢٢٧٨
جملة الشتوى		+ ٥٦٠١٧	ـ ٢٣٢٦	+ ٣٥٩١٤	+ ٢٣٨٣٧
١٣ ـ قطن	+ ١١٠٨١٠	+ ١٣٨٧٣٤	+ ١١٦٩٠٥	+ ٦٠٩٦٠	+ ٢٧٧٦٩
١٤ ـ أرز	ـ ٢١٩٠٥٥	ـ ١١٢٥٩٤	ـ ١١٠١٨٥	ـ ٨٨٠٣٨	ـ ٥١٣٠٣
١٥ ـ ذرة شامى	+ ٢٧٢٥٣١	+ ٨٣٩٤٠	+ ٧٢٤٩٣	+ ٧٦١٤٥	+ ٣٥٦٢٠
١٦ ـ ذرة رفيعة	ـ ٨٧٧٩١	ـ ٢٥١٩٦	+ ٥٧٠١	ـ ٢٩٩٨٦	ـ ١٦٨٤٧
١٧ ـ فول سودانى	+ ١٦١٠	+ ١٠٦٨	+ ١٠٤٥	+ ٨٨٢	+ ٥٦٥
١٨ ـ سمسم	+ ١٢٦٧٦	+ ٥٥٢٧	+ ٤٧٠٣	+ ٤٥٧١	+ ٣٠٣٠
١٩ ـ فول صويا	ـ ٤٧	ـ ١٥	ـ ١٤	ـ ١٠	ـ ٢
٢٠ ـ بطاطس *	+ ٤١٦١١	+ ٤٠٥٢٢	+ ٤٢١٥٢	+ ١٨٩٩١	+ ١١٢٦٤
جملة الصيفى والنيلى		+ ١٣٦٩٨٦	+ ١٣٢٨٠٥	+ ٤٣٥٤٥	+ ١٠٠٩٦
٢١ ـ القصب	ـ ١١١٨٣٥	ـ ٨٠٢٠٨٧	ـ ١٠٩١٥١	ـ ٩٣٢٨٢	ـ ٥٥٧٩٤
الاجمالى		+ ١١٠٩١٦	+ ٢١٣٢٨	ـ ١٣٨٢٣	ـ ٢١٨٦١

حسبت من الجداول رقم (٥)، (٢٠)، (٢٢) بالدراسة .

جدول رقم (٢٥) النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتركيب المحصولى الأمثل فى ظل افتراض بقاء النسب الحالية للاكتفاء الذاتى فى محصولى الفول ، والذرة الشامى على ماهى عليه فى عام ٨٦/ ١٩٨٧ .

المحصول	التغير فى مساحة المحاصيل الزراعية (فدان)	التغير فى العائد الاجتماعى بمعيار القيمة المضافة (ألف جنيه)	التغير فى العائد من النقد الاجنبى (ألف دولار)	التغير فى الدخل الزراعى (ألف جنيه)	التغير فى عوائد حقوق التملك الزراعية (ألف جنيه)
١ ـ قمح	+ ١٤٦٦٥	+ ٦٩٣٧	+ ٣٦٠٨	+ ٥٥٤٩	+ ٣٧٨٧
٢ ـ شعير	+ ٨٢٠٣	+ ١٥٣٤	+ ٥٠٠	+ ١٩٧٤	+ ١١٩٥
٣ ـ فول	ـ ١٨٥٣٠٤	ـ ٥٢١٨٢	ـ ٣٧٦٨٧	ـ ٥٦٦٨٤	ـ ٣٥٨١٩
٤ ـ كتان	ـ ٢١٧٢٠	ـ ٦٧٥٥	ـ ٧٢٥٤	ـ ٤٣٠٦	+ ٢٥٨
٥ ـ عدس	ـ ٢٤٩٨	ـ ٥٦٥	ـ ٥٠٠	ـ ٨٦١	ـ ٥٧٨
٦ ـ حلبة	+ ٢٥	+ ٢٠	ـ ١	+ ٢١	+ ١٩
٧ ـ ترمس	ـ ٨١٦٦	ـ ٣٦٧٥	+ ٣٥٦	ـ ٤	ـ ٣٢٧٠
٨ ـ حمص	+ ٩	+ ٦	—	+ ٦	+ ٥
٩ ـ ثوم	ـ ٣٦٩	ـ ١٦٤٨	+ ١٧٠٠	ـ ٣٠٠	ـ ٢٤٠
١٠ ـ برسيم تحريش	+ ٢٠٠٤٥٢	+ ٤٠٢٩١	+ ٣٧٤٨٥	+ ٣٢٢١٥	+ ٢١٦٦٩
١١ ـ برسيم متديم	+ ١٠٢٩٣٣	+ ٥٥٥٨٤	+ ٤٨٦٨٧	+ ٤٢٦٧٦	+ ٣٠٩٠٠
١٢ ـ بصل شتوى	+ ٣٦٠٦	+ ٨٣٧٧	+ ٨٨١٣	+ ٣٠٣٦	+ ٢٢٧٨
جملة الشتوى		+ ٤٦٩٢٤	+ ٥٤٤١٠	+ ٢٤٣١٩	+ ٢٠٢٠٤
١٣ ـ قطن	+ ٢٢٨٨١٨	+ ٢٨١٤٨٠	+ ٢٤١٤٠٣	+ ١٢٥٩٤١	+ ٥٧٣٤٢
١٤ ـ أرز	ـ ٧١٩٦٣	ـ ٣٦٦٨٦	ـ ٣٦١٦٧	ـ ٢٨٩٢٢	ـ ١٦٨٣٩
١٥ ـ ذرة شامى	+ ٢٨٣١	+ ٨٧١	+ ٧٥٣	+ ٧٩١	+ ٣٧٠
١٦ ـ ذرة رفيعة	ـ ٨٧٧٦١	ـ ١٥١٩٦	+ ٥١٠١	ـ ٢٦٦٨١	ـ ١٦٨٤٧
١٧ ـ فول سودانى	+ ٦٥١٠	+ ٣١٣٩	+ ٣٥٦١	+ ٣٠٠٨	+ ١٩٢٦
١٨ ـ سمسم	+ ١٢٦٧٦	+ ٥٥٢٧	+ ٤٧٠٣	+ ٤٥٧١	+ ٣٠٣٠
١٩ ـ فول صويا	ـ ٤٧	ـ ١٥	ـ ١٤	ـ ١٠	ـ ٢
٢٠ ـ بطاطس	+ ٤١٦١١	+ ٤٥٥٢٢	+ ٤٢١٥٢	+ ١٨٩٩١	+ ١١٢٦٤
جملة الصيفى والنيلى		+ ٢٧٩٨٤٠	+ ٢٦٤٠٦٧	+ ٦٤٣٨٤	+ ٤٠٢٤٤
٢١ ـ القصب	ـ ١١١٨٣٥	ـ ٨٢٠٨٧	ـ ١٠٩١٥١	ـ ٦٣٢٨٢	ـ ٥٥٧٩٤
الاجمالى		+ ٢٤٤٦٧٧	+ ٢٠٧٣٢٦	+ ٢٥٤٢١	+ ٤٦٥٤

المصدر : حسبت من الجداول رقم (٥) ، (٢٠) ، (٢٣) بالدراسة .

جدول رقم (٢٦) التغيرات فى الاستهلاك من مياه الرى

المحصول	التركيب المحصولى الامثل فى ظل افتراضات الدراسة عن نسب الأكتفاء الذاتى ٠ (مليون متر مكعب)	التركيب المحصولى الأمثل فى ظل افتراض بقاء نسب الأكتفاء الذاتى لمحصولى القمح والذرة الشامى على ماهى عليه (مليون متر مكعب)
١ ـ قمح	+ ٥٤٦,٣١١	+ ٢٠,٤١٤
٢ ـ شعير	+ ٦,٤٢٥	+ ٩,٤٢٥
٣ ـ فول	ـ ١٦٣,٠٨٧	ـ ١٩٣,٠٨٧
٤ ـ كتان	ـ ٢٦,٥٢٠	ـ ٢٦,٥٢٠
٥ ـ عدس	ـ ٣,٦٦٣	ـ ٣,٦٦٣
٦ ـ حلبة	+ ٠,٠٣٣	+ ٠,٠٣٣
٧ ـ ترمس	ـ ٩,٢٧٧	ـ ٩,٢٧٧
٨ ـ حمص	+ ٠,٠١٥	+ ٠,٠١٥
٩ ـ ثوم	ـ ١,٠٧٧	ـ ١,٠٧٧
١٠ ـ برسيم تحريش	+ ١١٢,٢٢٧	+ ٢٢٧,٣١٣
١١ ـ برسيم متديم	ـ ٤٦٨,٩٨٨	+ ٢٩٦,٢٤١
١٢ ـ بصل شتوى	+ ٧,٦٨٨	+ ٧,٦٨٨
جملة الشتوى	ـ ٥٦,٦١٣	+ ٣٢٧,٥٠٥
١٣ ـ قطن	+ ٣٧٦,٩٦٧	+ ٧٨٤,٦١٧
١٤ ـ أرز	ـ ١٦٥,٦٦٦	ـ ٥٤٥,٣٣٦
١٥ ـ ذرة شامى	+ ٧٧١,٢٦٣	+ ٨,٠١٢
١٦ ـ ذرة رفيعة	ـ ٣٧٩,٥٢٠	ـ ٣٧٩,٥٢٠
١٧ ـ فول سودانى	+ ٥,١٨٨	+ ١٧,٦٨١
١٨ ـ سمسم	+ ٥٠,٨٨١	+ ٥٠,٨٨١
١٩ ـ فول صويا	ـ ٠,٢٠٧	ـ ٠,٢٠٧
٢٠ ـ بطاطس	+ ١١٨,١٧٥	+ ١١٨,١٧٥
جملة الصيفى والنيلى	ـ ٧١٤,٢٥٢	+ ٥٤,٣٠٣
٢١ ـ القصب	ـ ١١٥٦,٧٩٧	ـ ١٦٥٩,٧٩٧
الاجمالى	ـ ٢٧٣٠,٩٦٢	ـ ١,٥٧٧,٩٨٦

المصدر :

حسبت من الجداول رقم (٥) ، (٢٢) ، (٢٣) بالدراسة ٠

" موجز ، وتوصيـــــات "

لقد استهدفت الدراسة الحالية مناقشة الأهداف التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الانتاج الزراعى بغرض التعرف على الاولويات فيما بينها فى ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعيـــة الراهنة ، الى جانب مناقشة العوامل والمحددات والقيود التى تحكم نشاط الأنتاج بالقطـــاع الزراعى ، ثم تحديد المؤشرات اللازمة لتخطيط الأنتاج الزراعى ، وتوزيع الموارد الزراعية بيـــن الاستخدامات البديلة ، بغرض تحديد الأنتاج ، والتوزيع الأمثل للموارد الزراعية فيما بين الانشطة الانتاجية المختلفة فى ظل الاولويات المحددة للأهداف المستهدفة من عملية تخطيط الانتـــاج الزراعى .

وبالنسبة لمجموعة الأهداف التى يمكن أن تستهدف من عملية تخطيط الانتاج الزراعـــى ، فمن الطبيعى أن يكون هدف توفير احتياجات السوق المحلى من السلع الزراعية من الاهـــداف الرئيسية بين هذه المجموعة من الاهداف . وفى هذا الشأن يمكن تصنيف الموقف الراهن للأنتـاج من المحاصيل الزراعية مقارنة بالاحتياجات منها الى ثلاث مجموعات تشمل الأولى منها مجموعـــة المحاصيل التى يفى الانتاج المحلى منها باحتياجات السوق دون وجود عجز أو فائض ، وهـــى محاصيل الشعير ، والذرة الرفيعة ، والفول البلدى ، وان كان التطور التاريخى للانتاج مـــن المحصول الأخير يشير الى وجوده فى قائمة الواردات المصرية خلال الفترة منذ أوائل السبعينـــات الى أوائل الثمانينات ، أمام العجز فى الأنتاج منه خلال هذه الفترة . أما المجموعة الثانية فتمثل مجموعة الحاصلات التى يفى الأنتاج المحلى منها باحتياجات السوق المحلى مع تحقيق فائض للتصدير الى الاسواق الخارجية وتشمل مجموعة حاصلات الفاكهة والخضر ، وكل من حاصلات القطن ، والأرز ، والبصل ، والثوم ، والفول السودانى ، والبطاطس ، وان كان التطور التاريخى للأنتاج من أغلـــب حاصلات هذه المجموعة مقارنة باحتياجات السوق المحلى منها يعكس التناقص المستمر فى الفائـــض المتاح للتصدير منها خاصة القطن ، والأرز والفول السودانى ، والبصل ، والثوم . أما المجموعـــة الثالثه : فتمثل تلك الحاصلات التى لايفى الانتاج المحلى منها باحتياجات السوق ، كما أن التطور

التاريخى للانتاج منها مقارنة باحتياجات السوق المحلى يعكس التناقص المستمر فى درجة الاكتفاء الذاتى من أغلب حاصلات وسلع هذه المجموعة ، ويأتى فى مقدمة هذه المجموعة زيوت الطعام حيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى بها خلال عام ١٩٨٧/٨٦ نحو ٢٠٪ ، يليها كل من حاصلات القمح ، والعدس ، والسكر حيث وصلت نسبة الاكتفاء فى كل منها وعلى الترتيب نحو ٢٣ر٤٪ ، ٤٦ر٦ ٪ ، ٥٢ر١٪ خلال نفس العام ، ويأتى بعد ذلك كل من حاصلات الذرة الشامى ، واللحوم ، والألبان .

ان الوضع الراهن وتطوره التاريخى المشار اليه من قبل وان كان يعكس محدودية الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى ، الا أنه فى نفس الوقت قد يطرح قضية الأولويات فيما بين المحاصيل المختلفة بالنسبة لهدف رفع أو تحقيق درجة الاكتفاء الذاتى منها فى ظل محدودية الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى ، حيث يمكن التساؤل عن أفضلية تحقيق درجة الاكتفاء الذاتى فى السلع الزراعية البديلة للواردات او البعض منها على حساب الانتاج من المحاصيل التصديرية أو البعض من المحاصيل الاخرى البديلة للواردات ، وهل يمكن تحقيق ذلك عمليا اذا ماأخذ فى الحسبان العوامل الفنية والطبيعية التى تحكم نشاط الانتاج الزراعى . هذا واذا كانت الاجابة على مثل هذا التساؤل يعد من أهداف الدراسة الحالية ، الا أنه لمن الملاحظ ومن منظور اجتماعى وجود بعض السلع الزراعية التى وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى منها الى حدود دنيا يمكن أن يترتب على استمرار يتها وجود أزمات فى الاسواق اذا ماأستمر الأعتماد على الاستيراد من العالم الخارجى لسد الفجوة الكبيرة ما بين الأنتاج المحلى ، والاستهلاك منها ، وهى زيت الطعام ، والقمح ، وهو مايستوجب ضرورة تحقيق حد أدنى من نسبة الاكتفاء الذاتى فى السلع الغذائية الضرورية يمكن معه تجنب حدوث اختناقات المعروض منها بالاسواق . وعليه يمكن افتراض أن الحد الادنى لدرجة الاكتفاء الذاتى فى مثل هذه السلع الزراعية يجب أن لايقل عن ٣٠٪ من حجم الاستهلاك السنوى منها وذلك فى ظل الافتراض بأن فترة ما بين ٣ ــ ٤ شهور تعد بالفترة الكافية لتدبير العجز فى الاحتياجات منها عن طريق الاستيراد . هذا واذا كان القمح يدخل فى اطار هذه الفرضية لاعتبارات الطاقة الانتاجية المحدودة لقطاع الزراعة ، الا أنه يفترض بالنسبة لمجموعة محاصيل الحبوب الأخرى ضرورة تحقيق حد ادنى فى الاكتفاء الذاتى منها يعادل ٧٠٪ من حجم الاستهلاك

السنوى منها باعتبارها تكمل مع محصول القمح رغيف العيش الذى يعد من الضروريات الأساسية لأفراد المجتمع ، حيث يفى ذلك تحقيق درجة فى الاكتفاء الذاتى فى رغيف العيش تعادل ٥٠٪ من حجم الاستهلاك السنوى منه .

وهناك ايضا هدف توفير النقد الاجنبى ، والذى يعد من الاهداف ذات الأولوية الأولى والمستهدفة من تخطيط الأنتاج الزراعى فى الوقت الحاضر ، حيث يستمد هذا الهدف أولويته من الواقع الحالى والتاريخى للميزان التجارى المصرى الذى يتصف بوجود العجز المتزايد به والذى ارتفع من ٧٦٫٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦١ الى نحو ٤٢٦٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، وحيث ساهم فى ذلك وجود العجز المتزايد فى الميزان للتجارى الزراعى ، والذى كان يحقق فائضا خلال السنوات السابقة لعام ١٩٧٤ ، حيث بدأ خلال هذا العام فى تحقيق عجز بلغ نحو ٧ر٤ ٨ مليون جنيه ، أرتفع الى نحو ٧٩٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، وهو مايجعل من هدف توفير النقد الأجنبى من الأهداف ذات الأولوية الأولى عند تخطيط الأنتاج الزراعى .

هذا واذا كانت التوقعات تشير الى امكانية تحقيق نجاح كبير نسبيا فى زيادة الصادرات من المحاصيل التصديرية غير التقليدية خاصة من الخضروات والفاكهة والنباتات الطبية الى جانب امكانية تخفيض الواردات من بعض السلع الزراعية البديلة للواردات وخاصة من اللحوم والألبان باعتبار أن مجموعات هذه المحاصيل تعد من المحاصيل التى تتلائم وتسود زراعتها فى الأراضى المستهدف استصلاحها واستزراعها مستقبلا ، الا أنه وأمام مشكلة تزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، فان قضية تحديد الأولويات فيما بين زيادة الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية ، وبين تخفيض الواردات من المحاصيل البديلة للواردات قد تكون ذات أهمية فى المساهمة فى تحقيق هدف توفير النقد الاجنبى فى الأجل القصير أو المتوسط فى ظل الطاقة الانتاجية المحددة حاليا للقطاع الزراعى ، حيث يمكن المفاضلة ما بين زيادة الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية أو البعض منها على حساب زيادة الواردات من المحاصيل البديلة للواردات أو البعض منها ، أو العكس بالعكس ، بغرض المساهمة فى توفير النقد الاجنبى ، وذلك فى اطار الحدود التى تسمح بتحقيق ذلك عمليا فى ضوء الظروف والعوامل الفنية والطبيعية التى تحكم النشاط الانتاجى الزراعى .

هذا وعلى الرغم من ذلك فانه لمن الجدير بالاشارة بأنه اذا كان من المقبول زيادة الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية على حساب زيادة الواردات من السلع الزراعية البديلة للواردات فذلك يجب أن يتم فى اطار الحدود الدنيا لنسبة الاكتفاء الذاتى لكل منها والمشار اليها من قبل • كما أنه اذا كان من المقبول زيادة الصادرات من بعض المحاصيل التصديرية التقليدية على حساب تخفيض الصادرات من البعض الآخر منها ، فانه ومن منظور طويل يجب أن لا يتم ذلك الا فى حدود معينة من أجل الحفاظ على الأسواق الخارجية لمثل هذه المحاصيل التصديرية ترقبا لاحتمالات زيادة الأنتاج منها مستقبليا مع خطط وبرامج التنمية الزراعية ، ومن أجل الحفاظ على مبدأ تنويع الصادرات الزراعية •

أما بالنسبة لهدف زيادة فرص العمل فهو يعد من الاهداف ذات الأولوية بين أهداف خطط وبرامج التنمية فى البلدان النامية ، وان أختلفت سياسات وأدوات تحقيقه من مجتمع الى آخر ، بل ومن مرحلة الى أخرى من مراحل التنمية داخل نفس المجتمع تبعا لاختلاف ظروف سوق العمل بينها الى جانب اختلاف أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية • وفى جمهورية مصر العربية فقد كان الخطط وبرامج التنمية الزراعية دورا من حيث المشاركة فى تحقيق هذا الهدف ، وان أختلفت اتجاهاتها وأدواتها فى تحقيق هذا الهدف فى الوقت الحاضر عنه فى أوائل الستينات لاختلاف ظروف سوق العمل الزراعى وتغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية سواء داخل القطاع الزراعى نفسه أو فى البنيان الاقتصادى للمجتمع المصرى • ففى بداية الستينات وحيث كان القطاع الزراعى هو القطاع السائد سواء من حيث المساهمة فى الانتاج أو استيعاب القوى العاملة البشرية ، فقد نصت الخطة الخمسية آنذاك على هدف زيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى حيث تميز سوق العمل الزراعى فى ذلك الوقت بوجود البطالة بنوعياتها المختلفة • ولقد أستندت الخطة الزراعية آنذاك فى تحقيقها لهذا الهدف الى جانب هدفها الأساسى لزيادة الانتاج والدخل الزراعى على زيادة حجم الموارد الزراعية من خلال التوسع الأفقى الى جانب الأتجاه نحو زيادة درجة التكثيف المحصولى من أجل زيادة الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى الى جانب زيادة فرص العمل الجديدة داخل القطاع الزراعى • أما فى الوقت الحاضر فقد يوصف

سوق العمل المصرى بخصائص تختلف عنه فى بداية الستينات حيث تزايد فائض العمل بالقطاعات غير الزراعية خاصة القطاعات الخدمية وأجهزة ومؤسسات القطاع العام فى نفس الوقت الذى قد يوصف سوق العمل الزراعى بوجود عجز فى قوى العمل البشرى به خاصة فى أوقات الذروة وذلك الى جانب تزايد العجز فى الانتاج المحلى من السلع الزراعية مقارنة بالأحتياجات منها . وعليه فاذا كانت الخطط الحالية تستهدف زيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى فانها تستهدف بذلك فائض العمل بالقطاعات غير الزراعية ، كما يمكن النظر الى زيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى حاليا على أنها ليست هدف فقط ، بل أنها هدف ووسيلة فى نفس الوقت فى ظل الخصائص الحالية لسوق العمل الزراعى ، حيث استغلال الطاقات البشرية العاطلة فى الاقتصاد القومى بجميع قطاعاته كوسيلة من أجل زيادة الأنتاج الزراعى .

هذا وعلى الرغم من صعوبة تحديد ما اذا كان زيادة فرص العمل فى القطاع الزراعى حاليا هو هدف اجتماعى فى حد ذاته أو وسيلة لزيادة الأنتاج الزراعى من خلال استغلال الطاقات البشرية العاطلة ، الا أنه يمكن القول بأن زيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى يمكن النظر اليها حاليا على أنها هدف ووسيلة فى نفس الوقت، وذلك عكس الحال فى فترة الستينيات حيث يمكن النظر اليها آنذاك على أنها هدف اجتماعى قبل أن تكون وسيلة .

وبالنسبة لدور عملية تخطيط الأنتاج الزراعى ذاتها فى تحقيق هذا الهدف فيمكن القول بأنها كانت تعد وسيلة من وسائل التخطيط لزيادة فرص العمل بالقطاع الزراعى وغيره من القطاعات فى بداية الستينات من خلال التركيز على انتاج الحاصلات التى تتميز بأرتفاع احتياجاتها من الأيدى العاملة الزراعية الى جانب ما يترتب عليها من زيادة فرص العمل بالقطاعات غير الزراعية من خلال عمليات تصنيعها وتجهيزها . أما اليوم فتقوم عملية تخطيط الأنتاج الزراعى على اعتبارات تلبية حاجة السوق المحلى من السلع الزراعية وغيرها من الأهداف الاقتصادية الأخرى فى المقام الأول، وحيث يعد هدف زيادة فرص العمل هدفا من أهداف عملية التنمية ذاتها .

وبالنسبة لهدف زيادة الدخول الزراعية فيعد ذلك من أهم الأهداف التى تسعى الى تحقيقها خطط وبرامج التنمية الزراعية فى البلدان النامية ، لما يمثله هذا القطاع من أهمية نسبية كبيرة فى الاقتصاد القومى حيث أرتفاع عدد العاملين به ، كما يساهم بنسبة كبيرة فى الناتج والدخل القومى ومن ثم يعد من أهم المصادر الرئيسية لتوليد الدخل على المستوى القومى . هذا كما أن زيادة الدخل الزراعى يستهدف بها أيضا تخفيض الفوارق بين مستوى دخول السكان الزراعيين من ناحية ، ومستوى دخول تلك الفئات العاملة فى القطاعات غير الزراعية . ففى جمهورية مصر العربية مازالت هناك فروق كبيرة بين مستوى دخل الفرد من السكان الزراعيين ، ومستوى دخل الفرد من الفئات العاملة فى القطاعات غير الزراعية ، حيث يعكس ذلك المقارنة بين أعداد السكان العاملين بالزراعة والذين يمثلون نحو ٣٧ر٢ ٪ من جملة السكان العاملين بالمجتمع ، وبين الدخول الزراعية التى تمثل نحو ١٩٪ من اجمالى الدخل المحلى .

ومع التسليم بأن هدف زيادة الدخل القومى من القطاع الزراعى يعد هدفا من أهداف خطط التنمية الزراعية بما تتضمنه من برامج ومشروعات تهدف الى زيادة الانتاجية والأنتاج الزراعى ومن ثم زيادة الدخل الزراعى ، الا أنه يظل لعملية تخطيط الانتاج الزراعى ، وتوجيه الموارد الزراعية بين البدائل المختلفة ، دورا أساسيا فى تحقيق هذا الهدف أمام تباين انتاجية الموارد الزراعية المستغلة فيما بين الأنشطة الزراعية المختلفة ، ومن ثم تباين هذه الأنشطة من حيث المساهمة فى الدخل الزراعى ، حيث يمكن تحديد توليفة الأنتاج الزراعى التى تحقق تعظيم الدخل الزراعى من الموارد الزراعية المتاحة والمستغلة .

هذا واذا كانت أسعار السوق هى الأساس فى تحديد قيمة كل من العائد ، والتكلفة لكل من الأنشطة المختلفة ومن ثم تحديد الدخل أو الربحية من وجهة نظر المنتج الفرد ، والتى على أساسها تتخذ قراراتهم المتعلقة بتحديد توليفة الانشطة الأنتاجية ، وتوزيع

مواردهم الزراعية فيما بينها ، الا أنه كثيرا ماتتصف أسواق السلع الزراعية فى البلدان النامية بوجود التدخلات الحكومية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة مما قد يصاحبه عدم تعبير الأسعار السائدة بالسوق عن القيم الحقيقية لعوائد وتكاليف الأنشطة الانتاجية المختلفة ، اذا ماانظر اليها بمنظور قومى أشمل . ويضاف الى ذلك وجود الكثير من المحاصيل الزراعية التى تعد من المدخلات الرئيسية فى كثير من الصناعات المحلية التى تحقق بدورها الكثير من فرص العمل المنتج خارج قطاع الزراعة ، وحيث تعد الانتاجية والعائد داخل هذه الصناعات من أهم عناصر العائد الاجتماعى المتوقع من انتاج مثل هذه السلع أو المحاصيل الزراعية . وعليه فان تخطيط الأنتاج الزراعى من منظور قومى شامل يتطلب الأخذ فى الحسبان التأثيرات السلبية والايجابية للتدخلات الحكومية فى أسعار السوق وتصحيحها من أجل تحديد العائد ، والتكلفة طبقا لقيمتها الحقيقية مع الأخذ فى الحسبان أيضا العوائد والتكاليف المصاحبة لانتاج السلع الزراعية والتى تنعكس على القطاعات الأخرى غير الزراعية ، اذ أن تخطيط الأنتاج الزراعى وفقا لتقديرات العائد أو التكلفة بمنظور المنتج الفرد قد لا يحقق التوزيع الامثل للموارد الزراعية ، وفقا للمنظور الاجتماعى ، وهو ما قد يعنى فى نفس الوقت اهدار للموارد الزراعية لما قد يترتب على ذلك من خسارة اجتماعية .

وعليه فاذا كان تخطيط الأنتاج الزراعى من منظور قومى شامل يجب أن يتم وفقا للعائد الاجتماعى الذى تساهم به كل من السلع والمحاصيل الزراعية المختلفة ، الا أن ذلك يجب أن يتم بدوره فى الحدود التى تسمح بتحقيق حد أدنى من درجة الاكتفاء الذاتى فى السلع الزراعية الغذائية على نحو ما سبق ذكره .

وبالنسبة للقيود والمحددات التى تواجه عملية تخطيط الانتاج الزراعى ، والتى أمامها تطرح قضية الأولويات فيما بين الأهداف المستهدفة ، والبحث عن أفضل التوليفات من السلع الزراعية ، فتعد مساحة الرقعة الأرضية الزراعية من أهم هذه المحددات ويمكن تحديد مساحة الأرض الزراعية التى تشكل قيدا على تخطيط الانتاج من مجموعة الحاصلات الزراعية

المعينة بالدراسة بحوالى ٤ر٨٠٩ مليون فدان كمساحة محصولية لمجموعة الحاصلات الشتوية ، وحوالى ٤ر٦٧١ مليون فدان كمساحة محصولية لمجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية ، وذلك بالاضافة الى نحو ١ر٢٤٨ الف فدان مزروعة بمحصول القصب خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥ .

وكذلك أيضا تعد مياه الرى من أهم القيود والمحددات التى تواجه عملية تخطيط الأنتاج الزراعى خاصة فى الوقت الراهن . وعليه فان الدراسة الحالية تفترض تخطيط الأنتاج من مجموعة الحاصلات المعينة بالدراسه فى حدود استهلاكها الحالى من مياه الرى والذى يقدر بحوالى ٣٣ر٠٨٦ مليار متر مكعب .

أما بالنسبة لقوى العمل البشرى فى الزراعة ، وأمام اختلاف نتائج الدراسات التى تجرى بشأن تحديد حجم الفائض والعجز فى القوى العاملة الزراعية وعلى الرغم من اتفاق أغلب هذه الدراسات حول وجود عجز موسمى فى العمالة الزراعية خاصة فى أوقات الذروة ، الا أن الدراسة الحالية تفترض أن الموارد البشرية فى قطاع الزراعة لاتمثل قيدا على تخطيط الانتاج الزراعى أمام التوسع الحالى فى ادخال الميكنة الزراعية لتشمل العمليات الزراعية التى تتميز بكبر احتياجاتها نسبيا من العمل البشرى الزراعى فى أوقات الذروة ، كما أنه لايتوقع أن يكون للتغير فى المساحات المنزرعة من كل من المحاصيل المختلفة تأثير جوهرى على تقلبات الطلب على العمالة الزراعية .

وكذلك أيضا من المفترض أن عنصر رأس المال اللازم لتمويل العمليات الجارية للأنشطة الزراعية الحقلية لم يعد بالعامل المحدد لاختيار النشاط الزراعى بسبب السياسة الائتمانية الزراعية التى تنتهجها الدولة فى الوقت الحاضر حيث يتولى بنك التنمية والائتمان الزراعى تقديم القروض العينية والنقدية اللازمة للمساهمة فى تمويل تكاليف العمليات الزراعية المختلفة .

هذا ولقد تناولت الدراسة مناقشة وتحليل العوامل البيئية والفنية التى تحكم نشاط الانتاج فى قطاع الزراعة سواء من حيث العوامل المناخية أو نوعية التربة الزراعية المتاحة ، والملائمة لزراعة

كل من المحاصيل المختلفة أو نظام الدورة الزراعية ، وتعاقب زراعة الحاصلات المختلفة فى ظل كل من الدورات الزراعية المتبعة بغرض التعرف على الحدود القصوى للمساحات التى يمكن زراعتها من أى من المحاصيل تحت الدراسة ، وفقا لما تسمح به هذه العوامل ، والتى قد تمثل قيدا على التوسع فى زراعة بعض الحاصلات الزراعية . وفى هذا الشأن فقد خلصت الدراسة الى أن بعضا من هذه العوامل بغرض توطن زراعة بعض الحاصلات فى مناطق معينه حيث — وعلى سبيل المثال — تتوطن زراعة الأرز فى مناطق الوجه البحرى باستثناء بعض المناطق بها ، كما تتوطن زراعة الذرة الرفيعة فى مناطق الوجه القبلى ، وكذلك بالنسبة لزراعة القصب بغرض صناعة السكر حيث تتركز زراعته فى محافظتى قنا ، وأسوان . وعليه يتحدد الحد الأقصى للمساحات التى يمكن زراعتها من هذه المحاصيل بمساحة الرقعة الأرضية الزراعية فى كل من هذه المناطق . كذلك فان لنظام الدورة الزراعية ونوعية المحصول الرئيسى بها دوره فى تحديد المساحات المنزرعة من كل من المحاصيل المنزرعة بها ، كما أن لنوعية التربة الزراعية والملائمة لزراعة كل من هذه المحاصيل تأثيرها فى تحديد الحد الاقصى للمساحة التى يمكن زراعتها بأى من هذه المحاصيل . وعليه وفى ضوء هذه العوامل وتأثيرتها حدد الحد الاقصى للمساحة التى يمكن زراعتها بكل من المحاصيل تحت الدراسة ، وحيث تبرهن النتائج ، على أن هذه العوامل البيئية والفنية لاتعد من القيود أو المحددات بالنسبة للأنتاج من أغلب الحاصلات الزراعية فى اطار المساحات المطلوب زراعتها لاشباع احتياجات السوق المحلى منها وتحقيق الأهداف التصديرية للبعض الآخر منها ، حيث يزيد الحد الاقصى للمساحات التى يمكن زراعتها من أى من هذه المحاصيل والذى تفرضه هذه العوامل عن المساحات المطلوبة للوفاء باحتياجات السوق المحلى منها وتحقيق الأهداف التصديرية من بعض الحاصلات ويستثنى من هذه القاعدة كل من محصولى السمسم ، والقصب ، حيث تحدد نوعية التربة الزراعية الملائمة لزراعة السمسم الحد الاقصى للمساحة التى يمكن زراعتها به بأقل من المساحة المطلوبة لتغطية احتياجات السوق المحلى منه ، كما ان مساحة الزمام المنزرع بمناطق زراعة القصب بغرض صناعة السكر ، ونظام الدورة الزراعية يحدد الحد الأقصى للمساحات التى يمكن زراعتها بالقصب بما يقل عن المساحات المطلوبة للوفاء بالأحتياجات المحلية من السكر . وعليه

تظل مساحة الرقعة الأرضية المنزرعة بمثابة العامل المحدد والذى يمثل أهم القيود أمام تخطيط الأنتاج الزراعى ٠

ان القيود والمحددات التى تواجه عملية تخطيط الانتاج الزراعى لاتقف عند القيود أو المحددات التى تفرضها ندرة بعض عناصر الانتاج أو العوامل البيئية والفنية فقط ٠ بل قد تواجه أيضا ببعض القيود والتى قد تفرضها بعض الأهداف المستهدفة من عملية تخطيط الانتاج الزراعى حيث قد تفرض الرغبة فى تحقيق درجة معينة من الأكتفاء الذاتى فى سلعة أو مجموعة من السلع الزراعية ضرورة التوسع فى زراعتها فى حدود مساحات معينة كحد أدنى ٠ كما قد تمثل احتياجات بعض الصناعات المحلية من المواد الخام الزراعية الحد الأدنى للأنتاج والمساحات المنزرعة منها ٠ كما قد تفرض الطاقة الاستيعابية للأسواق المحلية أو القدرة على تصدير فائض الأنتاج من بعض المحاصيل التصديرية حدودا قصوى على الأنتاج والمساحات المنزرعة بعض المحاصيل الزراعية ٠

وعليه فاذا كانت الحدود الدنيا لنسب الاكتفاء الذاتى والمشار اليها من قبل بالنسبة للمحاصيل الزراعية الضرورية والبديلة للواردات تمثل الحدود الدنيا للأنتاج والمساحات المنزرعة من كل منها ٠ فان اشباع احتياجات السوق المحلى منها يعبر عن الحدود القصوى للأنتاج والمساحات المنزرعة من كل منها ٠ أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات التصديرية فتمثل الحدود الدنيا والقصوى للأنتاج والمساحات المنزرعة منها على القدرة على تصدير الفائض منها ٠ وفى هذا الشأن تفترض الدراسة امكانية تخفيض حجم الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية فى حدود معينة بغرض الحفاظ على أسواقها الخارجية تحسبا لاحتمالات زيادة الأنتاج والصادرات منها مستقبلا مع برامج التنمية الزراعية خاصة فى الأراضى الجديدة ٠ وفى هذا الشأن فان الدراسة الحالية تفترض امكانية تخفيض الصادرات المصرية من الأقطان بما يعادل ٥٠٪ من حجم صادراتها فى عام ١٩٨٥ ٠ مع الحفاظ على الصادرات الحالية بعام ١٩٨٥ من محاصيل البصل ٠ والثوم ٠ والفول السودانى ٠ والبطاطس ٠ وذلك اذا ما أفترض غياب الميزة النسبية لأنتاج مثل هذه الحاصلات ٠ وحيث يمثل حجم الأنتاج الذى يفى باحتياجات السوق المحلى منها مع تصدير كميات منها فى الحدود المشار اليها ٠ الحد الادنى للأنتاج والمساحات المطلوبة منها ٠ أما بالنسبة لمحصول

الأرز وفى هذا الشأن أيضا فتفترض الدراسة امكانية خروجه من الصادرات المصرية أمام ضعف الكميات المصدرة منه حاليا ، واذا كان هناك أفضلية لزيادة الأنتاج من المحاصيل الأخرى على حساب الأنتاج منه ، كما يمكن افتراض امكانية تخفيض الأنتاج منه بنسبة ٣٠٪ عن أحتياجات السوق المحلى اذا ما وجدت هذه الحالة . أما فى حالة افتراض أفضلية التوسع فى انتاج الحاصلات التصديرية على حساب الأنتاج من المحاصيل الأخرى فيفترض امكانية زيادة الصادرات المصرية من الأقطان والبطاطس بنسبة ٥٠٪ عنه فى عام ١٩٨٥ ، مع زيادة الصادرات من البصل والثوم ، والفول السودانى بنسبة ١٠٠٪ ، وزيادة الصادرات من الأرز لتصل الى نحو ٢٠٠ ألف طن ، وحيث يمثل حجم الأنتاج الذى يفى باحتياجات السوق المحلى مع هذه الأهداف التصديرية الحد الأقصى للأنتاج والمساحات المنزرعة من هذه المحاصيل .

وعليه وفى اطار الحدود الدنيا والقصوى للأنتاج من السلع البديلة البديلة للواردات والسلع المحلية والتصديرية فى ظل الافتراضات السابق ذكرها حددت المساحات الدنيا ، والقصوى المفترض زراعتها من كل من المحاصيل تحت الدراسة والتى تمثل قيودا على تخطيط الأنتاج منها حيث حدد الحد الاقصى لمساحة كل من القمح ، والشعير ، والفول البلدى بحوالى ٥٤٢٦ر٠ ، ١٥٤٨ر٠ ، ٣٣٠ر١ ألف فدان من كل منها على الترتيب ، كما حدد بحوالى ٥٥٢ر٠ ، ١٢ر٠ ، ٣١ر٠ ، ١٧٩ر٠ ، ١١٧ر٠ ، ٢٨ر٠ ، ٥٠ر٠ ألف فدان لكل من حاصلات العدس ، والثوم ، والبصل الشتوى ، والحمص ، والترمس ، والحلبة ، والكتان على الترتيب . أما بالنسبة للبرسيم التحريش ، والبرسيم المستديم ، وباعتبارهما من الحاصلات البديلة للواردات بطريق غير مباشر حيث تعد مدخلا أساسيا فى انتاج اللحوم والألبان وهى من السلع البديلة للواردات ، فقد حدد الحد الاقصى لمساحة كل منهما وعلى الترتيب بحوالى ١٠٧٤٨ر٠ ، ٢٨٧١٩ر٠ ألف فدان . أما الحد الأقصى لمساحة الحاصلات الصيفية فقد حدد بحوالى ١٢٥٥ر٠ ، ١٢١١٥ر٠ ، ٣١٧١ر٠ ، ٣٩٨ر١ ألف فدان لكل من حاصلات القطن ، والأرز ، والذرة الشامى ، والذرة الرفيعة على الترتيب ، وبحوالى ٣٣٢ر٠ ، ٤١٩ر١ ، ٦٥٠ر٠ ، ١٩٦ر٠ ألف فدان من كل من حاصلات الفول السودانى ، والسمسم ، وفول الصويا ، والبطاطس على الترتيب . كما حدد الحد الأقصى

لمساحة القصب بحوالى ٥ر٣٠٤ ألف فدان ٠

أما بالنسبة للحدود الدنيا للمساحات المفترض زراعتها من كل من هذه الحاصلات فتقدر بحوالى ٨ر١٦٢٧ ، ٨ر١٥٤ ، ٠ر٩٩ ، ٥ر١٥ ، ٤ر١١ ألف فدان لكل من حاصلات القمح ، والشعير ، والفول البلدى ، والعدس ، والثوم على الترتيب وبحوالى ٠ر٢٨ ، ٤ر٥٥ ، ٥ر٤٥٣ر٨ ، ٠ر١٥ ، ٥ر٧٦٦ ، ١ر٩٦٢ ألف فدان لكل من حاصلات البصل الشتوى ، والحمص ، والترمس ، والحلبة ، والكتان ، والبرسيم التحريش ، والبرسيم المستديم على الترتيب ٠ أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية فيحدد الحد الأدنى لمساحة كل منها بحوالى ٠ر٨٩٥ ، ٦ر٧٦٠ ، ٧ر٢٢١٩ ، ٧ر٢٧٨ ، ٤ر٢٨ ، ٩ر٤١ ، ٠ر١٣٠ ، ٩ر١٨١ ألف فدان لكل من حاصلات القطن ، والأرز والذرة الشامى ، والذرة الرفيعة ، والفول السودانى ، والسمسم ، وفول الصويا ، والبطاطس على الترتيب ٠ على حين حدد الحد الأدنى لمساحة القصب بحوالى ٣ر١٣٦ ألف فدان ٠

هذا واذا كانت مجموعة القيود والمحددات التى تفرضها ندرة بعض عناصر الأنتاج أو الظروف البيئية والمناخية ، والعوامل الفنية والسابق ذكرها تعد من المؤشرات اللازمة عند تخطيط الأنتاج الزراعى ، وتوزيع الموارد الزراعية فيما بين الأستخدامات البديلة ، فهناك أيضا من المؤشرات الاخرى الضرورية واللازمة فى هذا الشأن ، والمرتبطة بقياس مساهمة كل من المحاصيل أو السلع الزراعية المختلفة فى مجموعة الأهداف المستهدفة من عملية تخطيط الأنتاج الزراعى ٠ ومن هذه المؤشرات تقديرات الطلب على كل من السلع الزراعية المختلفة ، وذلك بهدف الموازنة بين الاحتياجات من هذه السلع ، والأنتاج منها ، الا أنه وأمام وجود الفجوة الكبيرة ما بين الانتاج ، والاستهلاك من السلع الزراعية البديلة للواردات ، وأما تناقص الفائض المتاح للتصدير من المحاصيل التصديرية ، وبسبب محدودية المساحة الأرضية الزراعية ، وغياب امكانية اشباع الطلب على السلع الزراعية جميعها فان الدراسة الحالية قد أستهدفت بحث أولويات الأنتاج من السلع الزراعية المختلفة فى اطار اشباع مستوى الاستهلاك الحالى (لعام ١٩٨٧/٨٦) من بعض السلع الزراعية أو زيادة الصادرات أو الواردات من البعض الآخر منها فى ضوء مساهمتها النسبية فى تعظيم العائد الاجتماعى ٠

كذلك تعد انتاجية الموارد الزراعية خاصة النادرة منها من المؤشرات اللازمة فى هـذا الشأن حيث تساعد فى تحديد حجم الموارد الزراعية المطلوبة لتحقيق مستويات الانتاج المطلوبة وفى هذا الشأن تفترض الدراسة الحالية ثبات انتاجية الأرض الزراعية عند متوسط الانتاجية السائد خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥ . كما أعتمدت الدراسة فى تقييمها للأنتاج من السلع الزراعية ، وصافى العائد منه على الاسعار الزراعية وتكاليف الأنتاج الزراعى السائدة فى عام ١٩٨٥ .

ولقد تناولت الدراسة تقدير الدخول الزراعية ، وعوائد حقوق التملك الزراعية للفدان من الحاصلات الزراعية تحت الدراسة ، باعتبارها من المؤشرات التى تعكس مساهمة كل منها فى العائد الزراعى . حيث قدر الدخل الزراعى للفدان من حاصلات القمح ، والشعير ، والفول ، والكتان بحوالى ٣٧٨ر٤ ، ٢٤٠ر٧ ، ٣٠٥ر٩ ، ١٩٨ر٤ جنيه لكل منها على الترتيب ، كما قدر بنحو ٣٤٤ر٦ ، ٨٢٩ر٧ ، ٨٩٢ر٨٤ ، ٦٥٩ر٤ ، ٨١٢ر٢ ، ١٦٥ر٧ ، ٤١٤ر٦ جنيه للفدان من كل من حاصلات العدس ، والحلبة ، والترمس والحمص ، والثوم ، والبرسيم التحريش ، والبرسيم المستديم على الترتيب . أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية فيقدر دخل الفدان بحوالى ٥٥٠ر٤ ، ٤٠١ر٩ ، ٢٧٩ر٤ ، ٣٤١ر٦ ، ٤٦٢ر٠ جنيه لكل من حاصلات القطن ، والأرز ، والذرة الشامى ، والذرة الرفيعة ، والفول السودانى على الترتيب ، وبحوالى ٣٦٠ر٦ ، ٢١٦ر٩ ، ٨٤١٠ ، ٤٥٦ر٤ جنيه للفدان من حاصلات السمسم ، وفول الصويا ، والقصب والبصل الشتوى ، والبطاطس على التوالى . أما بالنسبة لعوائد حقوق التملك الزراعية فتقدر بنحو ٢٥٨ر٢ ، ١٤٥ر٧ ، ١٩٣ر٣ ، (١١ر٩) ، ٢٣١ر٣ ، ٧٥٣ر١ ، ٤٠٠ر٤ جنيه للفدان من كل من حاصلات القمح ، والشعير ، والفول ، والكتان ، والعدس ، والحلبة ، والترمس على الترتيب كما تقدر بنحو ٥٤٥ر٢ ، ٦٥١ر٦ ، ١٠٨ر١ ، ٣٠٠ر٢ جنيه للفدان بالنسبة لكل من حاصلات الحمص ، والثوم ، والبرسيم التحريش ، والبرسيم المستديم على التوالى . أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية فتقدر عوائد حقوق التملك منها بحوالى ٢٥٠ر٦ ، ٢٣٤ر٠ ، ١٣٠ر٧ ، ١٩١ر٩ ، ٢٩٥ر٩ جنيه للفدان من كل من القطن ، والأرز ، والذرة الشامى ، والذرة الرفيعة ، والفول السودانى على الترتيب . كما تقدر بنحو ٢٣٩ر٠ ، ٥٠ر٣ ،

٩٠ر٤٩٨ ، ٦ر١ ٦٣ ، ٧ر٠ ٢٧ جنيه للفدان من حاصلات السمسم ، وفول الصويا ، والقصب ، والبصل الشتوى ، والبطاطس على الترتيب .

وفى سبيل تقدير مساهمة كل من الحاصلات المختلفة فى عائد المجتمع من النقد الأجنبى تضمنت الدراسة تقدير حجم كل من المكون الأجنبى ، والمكون المحلى فى القيمة الاجمالية لأنتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة ، الى جانب تقدير حجم كل منهما فى تكاليف الأنتاج الزراعى ، وكذلك فى تكاليف اعدادها وتجهيزها أو تصنيعها ، ومتضمنة فى ذلك استبعاد ماقد تشتمل عليه عناصر التكلفة من مدفوعات تحويلية كالدعم والضرائب بغرض تحديد التكلفة الحقيقية لانتاج وتجهيز الحاصلات الزراعية . ولقد أسفرت النتائج عن تصنيف الحاصلات الزراعية تبعا لمساهمتها فى توفير النقد الأجنبى الى مجموعتين ، تشمل الأولى منها مجموعة الحاصلات التى تعد مستهلكة للنقد الأجنبى وهى مجموعة الحاصلات التى لاتدخل فى التجارة الخارجية ، وتضم كل من الشعير ، والحلبة والحمص ، والترمس والذرة الرفيعة وحيث يقدر استهلاكها من النقد الاجنبى بواقع ٦١ ، ٣٩ ، ٤٨ ، ٤٤ ، ٦٥ دولار للفدان من كل منها على الترتيب . أما المجموعة الثانية فتشمل الحاصلات الزراعية التى تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى توفير النقد الاجنبى سواء عن طريق الصادرات أو تخفيض حجم الواردات منها . ويقدر صافى العائد من النقد الأجنبى لهذه المجموعة من الحاصلات بواقع ٢٠٥ ، ٣٣٤ ، ٢٠٠ ، ٤٦٠٨ ، ١٨٧ ، ٤٧٣ ، ٢٤٦ دولار للفدان بالنسبة لكل من حاصلات الفول ، والكتان والعدس ، والثوم ، والبرسيم التحريش ، والبرسيم المستديم ، والقمح على الترتيب . أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الصيفية والنيلية فيقدر صافى العائد من النقد الاجنبى للفدان من كل منها بحوالى ١٠٥٥ ، ٥٠٣ ، ٢٦٦ ، ٥٤٧ دولار بالنسبة لكل من حاصلات القطن ، والأرز ، والذرة الشامى ، والفول السودانى على التوالى ، وبحوالى ١ ٣٧ ، ٢٩٦ ، ٩٧٦ ، ٢٤٤٤ ، ١٠١٣ دولار للفدان من كل من حاصلات السمسم ، وفول الصويا ، والقصب ، والبصل ، والبطاطس على الترتيب .

أما بالنسبة للعائد الاجتماعى من كل من الحاصلات الزراعية التى تشملها الدراسة فقد تناولت الدراسة تقديره بمعيارى القيمة المضافة ، وعوائد حقوق التملك ، وفى ظل تقيم المكون الاجنبى

به وفقا لسعر الصرف المحدد من قبل الأجهزة المعينة خلال عام ١٩٨٥ للتعامل به في السوق الحر آنذاك والبالغ ٢٥ر١ جنيه / دولار وذلك بافتراض أنه يعكس القيمة الحقيقية للدولار آنذاك. وعليه فقد خلصت نتائج الدراسة الى تقدير العائد الاجتماعي بمعيار القيمة المضافة بما قيمته ١٢٥٣ ، ٥١٤ ، ٣٠٨ ، ٢٨٧ ، ٥٥٩ جنيه للفدان من كل من حاصلات القطن، والأرز ، والذرة الشامى والذرة الرفيعة ، والفول السودانى على الترتيب . وبنحو ٤٣٦، ٣٢٨، ٧٣٤، ٢٢٣ ، ١٠٩٤ جنيه للفدان بالنسبة لكل من حاصلات السمسم ، وفول الصويا ، والقصب، والبصل الشتوى ، والبطاطس على الترتيب. أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الشتوية فيقدر العائد الاجتماعي منها بنفس معيار القيمة المضافة بحوالى ٤٧٣ ، ١٨٧ ، ٢٨٧، ٣١١، ٢٢٦، ٧٨٣ جنيه للفدان من كل من حاصلات القمح ، والشعير والفول، والكتان، والعدس ، والحلبة على الترتيب، على حين يقدر بحوالى ٤٥٠، ٦١٤، ٤٤٦٧، ٢٠١، ٥٤٠ جنيه للفدان لكل من حاصلات الترمس، والحمص ، والثوم ، والبرسيم التحريش ، والبرسيم المستديم على التوالى .

أما بالنسبة للعائد الاجتماعي بمعيار عوائد حقوق التملك فيقدر بما قيمته ٣٥٣ ، ٩٢ ، ١٧٤ ، ٩٣ ، ١١٣ جنيه للفدان من كل من حاصلات القمح ، والشعير ، والفول، والكتان، والعدس على الترتيب، على حين يقدر بحوالى ٧٠٦ ، ٣٥٨ ، ٥٠٠ ، ٣١١٠، ١٤٣ ، ٤٢٦ جنيه للفدان من كل من حاصلات الحلبة ، والترمس، والحمص، والثوم ، والبرسيم التحريش ، والبرسيم المستديم على الترتيب. وبالنسبة لمجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية فيقدر العائد الاجتماعي منها وبنفس المعيار بما قيمته ٩٣٨ ، ٣٠٢ ، ١٥٩، ١٣٧ ، ٣٤١ جنيه للفدان بالنسبة لحاصلات القطن، والأرز ، والذرة الشامى، والذرة الرفيعة ، والفول السودانى على الترتيب ، وبنحو ٣١٤ ، ١٦١ ، ٢٧٨ ، ١٥٨٣ ، ٦٤٣ جنيه للفدان من كل من حاصلات السمسم ، وفول الصويا ، والقصب ، والبصل، والبطاطس على التوالى .

وعليه ومما سبق يتضح وجود تباين جوهرى فيما بين الحاصلات الزراعية المختلفة سواء من حيث المساهمة في العائد الأجتماعي، أو الأهداف التفصيلية الأخرى كالمساهمة في توفير

النقد الاجنبى أو فى الدخل الزراعى ، وهو ماينعكس فى النهاية فى اختلاف الأولويات فيما بينها أو فى الدورات الزراعية البديلة التى تشتمل عبلى زراعتها سواء من منظور العائد الاجتماعى أو الأهداف التفصيلية المشار اليهـا .

وفى سبيل تحديد الانتاج الأمثل من الحاصلات الزراعية المختلفة ، والتوزيع الأمثل للموارد الزراعية فيما بينها ، والذى يعظم من العائد الاجتماعى (بمعيار القيمة المضافة) فى ظل القيود والمحددات السابق ذكرها سواء المتصلة بالموارد الطبيعية المتاحة ، أو التى تفرضها أحتياجات السوق المحلى والأهداف التصديرية المشار اليها ، فلقد أستندت الدراسة فى سبيل ذلك على استخدام أسلوب البرمجة الخطية ، حيث خلصت النتائج الى تحديد مساحة كل من حاصلات القمح ، والشعير ، والفول ، والكتان ، والعدس ، والترمس ، والسمسم ، وفول الصويا والذرة الشامى ، والذرة الرفيعة ، والقصب ، والأرز بما يعادل الحد الأدنى للمساحات المفترض زراعتها بكل منها والسابق ذكرها ، حيث حددت مساحة كل منها وعلى الترتيب بحوالى ١٦٢٧,٨ ، ١٥٤,٨ ، ٥٦٩,٠ ، ١٥,٥ ، ١٥,٥٠ ، ٣,٥٠ ، ٣٧,٢٠ ، ١٣٠,٠ ، ٢٢١٩,٧ ، ٢٧٨,٧٠ ، ١٣٦,٣٠ ، ٧٦٠,٦ ألف فدان . هذا على حين خلصت النتائج الى تحديد مساحة كل من البصل الشتوى ، والثوم والبطاطس والحلبة بما يعادل الحد الأقصى للمساحة المفترض زراعتها بكل منها والمشار اليها من قبل حيث حددت مساحة كل منها بحوالى ٣١,٠ ، ١٢,٤ ، ١٩٦,٠ ، ٢٨,٠ ألف فدان على الترتيب . أما بالنسبة لكل من القطن ، والفول السودانى ، والبرسيم المستديم فقد حددت مساحة كل منها فى حدود تقع ما بين الحد الأدنى ، والحد الاقصى للمساحة المفترض زراعتها بكل منها حيث حددت بحوالى ١١٣١,٨ ألف فدان بالنسبة لمحصولى القطن ، وبحوالى ٢٨,٤ ألف فدان بالنسبة لمحصول الفول السودانى ، وبنحو ١٩٤٠,٦ ألف فدان بالنسبة لمحصول البرسيم المستديم .

ان نتائج تطبيق أسلوب البرمجة الخطية بشأن تحديد مساحة كل من الحاصلات الزراعية على النحو المذكور عالية ، فى ظل القيود والمحددات المشار اليها انما تشير الى أن تعظيم العائد الاجتماعى من الموارد الزراعية المتاحة والمستغلة حاليا فى الانتاج الزراعى

يتطلب التوجه نحو التوسع فى انتاج المحاصيل التصديرية التقليدية باستثناء محصول الارز ، على حساب الأنتاج من المحاصيل البديلة للواردات وباستثناء محصول البرسيم المستديم . وباستخدام نفس أسلوب البرمجة الخطية بغرض تحديد التركيب المحصولى الأمثل بهدف تعظيم العائد الاجتماعى بمعيار عوائد حقوق التملك، وكذلك بهدف تعظيم العائد من النقد الأجنبى كل على حدة ، وفى ظل نفس المجموعة من القيود والمحددات أسفرت النتائج عن تحديد نفس الأتجاهات السابقة مع تباينات محدودة فى مساحة القليل من المساحات، وهو مايفى تطابق اتجاه تعظيم العائد الاجتماعى ، مع اتجاه تعظيم العائد من النقد الأجنبى .

وفى سبيل التعرف على ما اذا كان هناك بعض التباينات فيما بين التركيب المحصولى الأمثل الذى يعظم العائد الاجتماعى ، والتركيب المحصولى الأمثل الذى يعظم العائد الزراعى من عدمه ، استخدم نفس أسلوب البرمجة الخطية فى ظل نفس المجموعة من القيود والمحددات، حيث اتضح من النتائج زيادة المساحات المحددة لكل من الترمس، والفول السودانى والقصب لتصل الى حدودها القصوى فى ظل هدف تعظيم الدخل الزراعى، وذلك عكس الحال بالنسبة لهدف تعظيم العائد الاجتماعى . كما ازدادت المساحة المحددة لزراعة الارز فى نفس الوقت الذى أنخفضت فيه المساحة المحددة لمحصول القطن فى ظل هدف تعظيم الدخل الزراعى ، وذلك عكس الحال بالنسبة لهدف تعظيم العائد الاجتماعى . أما بالنسبة لمجموعة الحاصلات الأخرى فتتماثل اتجاهات تحديد مساحة كل منها فى ظل هدف تعظيم العائد الزراعى، مع الاتجاهات المحددة فى ظل هدف تعظيم العائد الاجتماعى من حيث زراعة مجموعة المحاصيل البديلة للواردات فى مساحات تعادل حدودها الدنيا ، والتوسع فى زراعة مجموعة الحاصلات التصديرية التقليدية فى مساحات تعادل حدودها القصوى باستثناء محصول القطن كما سبق الاشارة الى ذلك .

ان وجود مثل هذه التباينات فيما بين التركيب المحصولى الذى يعظم العائد الاجتماعى والتركيب المحصولى الذى يعظم الدخل الزراعى فيه مايلفت الانظار الى وجود خلل فى الأسعار النسبية للحاصلات الزراعية ، وخاصة فيما بين حاصلات القطن، والقصب من ناحية والحاصلات الاخرى

من ناحية أخرى حيث تشجع السياسة السعرية الحالية على الاتجاه نحو التوسع فى زراعة حاصلات القصب ، والارز ، وتخفيض المساحة المنزرعة من القطن ، وهو مايعاكس الاتجاه المحدد لزيادة أو تعظيم العائد الاجتماعى . وهو ماقد يفرض ضرورة زيادة الاسعار المزرعية للقطن لحفز الزراع نحو الاتجاه للتوسع فى زراعته وخاصة أنه مازال هناك فجوة كبيرة بين العائد الاجتماعى والعائد الزراعى منه .

ان المقارنة فيما بين التركيب المحصولى الامثل والذى يعظم العائد الاجتماعى بمعيار القيمة المضافة (باعتبار المعيار الاشمل) والتركيب المحصولى السائد خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥ من خلال قياس التغيرات فى مساحة المحاصيل المختلفة يمكن أن تشير الى النتائج المتوقعة لتنفيذ التركيب المحصولى الامثل المشار اليه ، والتى يمكن تلخيص نتائجه الاقتصادية والاجتماعية فى زيادة العائد الاجتماعى من الموارد الزراعية المستغلة حاليا بما قيمته ١١٠٫٩ مليون جنيه تتضمن نحو ٢١٫٣ مليون دولار كزيادة فى العائد من النقد الاجنبى ، وان كان يصاحب ذلك انخفاض الدخل الزراعى بما يعادل نحو ١٣٫٨ مليون جنيه ، وهو مايعنى انحصار الزيادة المتوقعة فى العائد الاجتماعى على القطاعات غير الزراعية دون القطاع الزراعى ، حيث تفى هذه التقديرات زيادة العائد الاجتماعى بالقطاعات غير الزراعية بحوالى ١٢٤٫٧ مليون جنيه يقابله نقص فى العائد الاجتماعى بالقطاع الزراعى بحوالى ١٣٫٨ مليون جنيه ، وان كان النقص فى الدخل الزراعى بالقدر المذكور ينحصر كلية فى مناطق زراعة القصب . وعليه فاذا كان التحليل السابق يشير الى وجود خلل فى الاسعار النسبية للحاصلات الزراعية بما يتطلب ضرورة رفع أسعار الحاصلات الزراعية التى تستهدف التوسع فى زراعتها فهو مايترتب عليه تعويض النقص المتوقع فى الدخل الزراعى ، وذلك من خلال السياسات السعرية التى تكفل تحويل جانب من الزيادات المتوقعة فى عائد القطاعات غير الزراعية الى القطاع الزراعى . كذلك يتوقع أن يؤدى التركيب المحصولى الامثل الى اعادة توزيع الدخول الزراعية لصالح فئات قوى العمل البشرى بما يقرب من ٨٫٠٤ مليون جنيه .

وبالاضافة الى النتائج المذكورة عاليه فمن المتوقع أن يؤدى تنفيذ التركيب المحصولى الامثل الى تحقيق وفورات فى مياه الرى تقدر بحوالى ٢ر٧٣١ مليار متر مكعب ، وذلك فضلا عن الارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى من محصول القمح ، والذرة الشامى لتصل الى نحو ٣٠٪ بالنسبة لمحصول القمح ، ٧٠٪ بالنسبة لمحصول الذرة الشامى ، وان كان يقابل ذلك من ناحية أخرى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى الى ٣٠٪ بالنسبة لكل من حاصلات الفول ، والعدس ، والكتان والقصب وهو مايفى فى نفس الوقت زيادة الواردات منها ، الا أنه يقابلها من ناحية أخرى زيادة الصادرات من القطن ، والفول السودانى ، والبصل ، والثوم ، مع انخفاض الواردات من القمح ، والذرة الشامى والسمسم بما تنعكس محصلته النهائية فى زيادة العائد من النقد الاجنبى والعائد الاجتماعى من القطاع الزراعى طبقا للتقديرات المشار اليها .

ونظرا لأن اتجاهات التركيب المحصولى المشار اليه تشير الى الاتجاه نحو التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية التقليدية على حساب المحاصيل البديلة للواردات باستثناء محصول البرسيم المستديم من أجل تعظيم العائد الاجتماعى ، ونظرا لأن الدراسة قد أفترضت ومن منظور اجتماعى أيضا ضرورة الأرتفاع بنسب الاكتفاء الذاتى من محصولى القمح ، والذرة الشامى (وهما من الحاصلات البديلة للواردات) عن المستويات المحققة حاليا . وعليه ومن أجل التعرف على التكلفة الاقتصادية لهدف رفع الاكتفاء الذاتى من هذه المحصولين فى الحدود السابق ذكرها فقد استخدمت الدراسة نفس أسلوب البرمجة الخطية بهدف تعظيم العائد الاجتماعى فى ظل افتراض البقاء على النسب الحالية للاكتفاء الذاتى من محصول القمح ، والذرة الشامى مع استخدام مجموعة القيود والمحددات الأخرى بالنسبة للموارد الزراعية والحاصلات الزراعية الأخرى ، حيث أسفرت النتائج عن تحديد مساحة كل من الحاصلات المختلفة المعينة بالدراسة فى نفس الأتجاه السابق ، حيث حددت مساحات مجموعة الحاصلات البديلة للواردات فى حدود تتساوى مع الحد الادنى لمساحة كل منها باستثناء محصول البرسيم المستديم الذى أرتفعت مساحته ، على حين أزدادت المساحات المحددة لمجموعة الحاصلات التصديرية لتصل الى حدودها القصوى بالنسبة لبعض الحاصلات مثل الثوم ، والبصل ، والفول السودانى ، والبطاطس ، والقطن ، كما ارتفعت المساحة المحددة للأرز .

وتتلخص النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتركيب المحصولى المشار اليه فى ظل افتراض بقاء نسب الاكتفاء الذاتى من القمح ، والذرة الشامى على ما هى عليه ، مقارنة بالتركيب المحصولى السائد خلال الفترة ١٩٨٣ — ١٩٨٥ فى زيادة العائد الاجتماعى بما قيمته ٢٤٤ر٧ مليون جنيه متضمنه نحو ٢٠٧ر٣ مليون دولار كزيادة فى العائد من النقد الاجنبى ، وذلك بالاضافة الى وفر فى الاستهلاك من مياه الرى يقدر بحوالى ١ر٥٧٨ مليار متر مكعب .

ومقارنة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لكلا البديلين يلاحظ التفوق الظاهرى للبديل الأخير عن البديل الأول حيث زيادة العائد الاجتماعى فى ظل البديل الأخير عنه فى ظل البديل الأول بفارق يبلغ ما قيمته ١٣٣ر٨ مليون جنيه ، بالاضافة الى زيادة العائد من النقد الاجنبى بفارق يبلغ نحو ١٨٦ مليون دولار ، وأن كان الوفر فى الاستهلاك من مياه الرى فى ظل البديل الأخير يقل عنه فى ظل البديل الأول بحوالى ١ر١٥٣ مليار متر مكعب .

وعليه فقد ينظر الى الفارق فى العائد الاجتماعى أو الفارق فى العائد من النقد الأجنبى بين كلا البديلين على أنه يمثل قيمة التكلفة الاجتماعية لهدف رفع نسب الاكتفاء الذاتى من القمح ، والذرة الشامى الى ٣٠٪ بالنسبة للمحصول الأول ، ٧٠٪ بالنسبة للمحصول الثانى ، الا أن ذلك لايزيد عن كونه تكلفة ظاهرية ، حيث يتميز البديل الأول بتحقيق نسب الاكتفاء الذاتى والمشار اليها من كلا المحصولين ، على حين يفترض فى البديل الثانى بقاء نسب الاكتفاء الذاتى فيهما على ما هى عليه حاليا ، وهو مايفى وفى ظل البديل الأخير الحاجة الى زيادة الوارداتمنهما بما يعادل الفارق فى الانتاج من كلا المحصولين بين البديلين والذى يقدر بنحو ٨ر١٥٨١ ألف طن من القمح ، وبحوالى ٦ر١٥٠١ ألف طن من الذرة الشامى وهو ماتقدر تكلفته الاستيرادية من النقد الأجنبى (والتى تعد بمثابة تحويلات الى الخارج) بحوالى ٤٤ر٨٨ مليون دولار بالنسبة للقمح ، وبنحو ٦٧ر٦٧ مليون دولار بالنسبة للذرة الشامى وبتكلفة اجمالية لكلا المحصولين تبلغ نحو ١١ر١٥٦ مليون دولار ، تقدر قيمتها الاجتماعية بما قيمته ١٤ر١٩٥ مليون دولار ، وهو مايفى بدوره أن تنفيذ البديل الأول الذى يهدف الى زيادة نسب الاكتفاء الذاتى من محصول

القمح والذرة الشامى لا يترتب عليه أى تكلفة اجتماعية بل قد يحقق تجنب خسارة اجتماعية تقدر بما قيمته ٦١٫٣٤ مليون جنيه ، فضلا عن زيادة الوفر فى الاستهلاك من مياه الرى فى ظل هذا البديل عنه فى حالة البديل الثانى . هذا وقد يبدو أن البديل الثانى مايزال يحقق فائض من النقد الأجنبى يبلغ نحو ٣٠ مليون دولار بعد استيراد العجز من القمح ، والذرة الشامى ، الا أن ذلك يقابله تكلفة اجتماعية كبيرة ترفع من تكلفة الحصول على وحدة النقد الأجنبى من خلال هذا البديل عن قيمتها الحقيقية آنذاك .

وعليه يمكن القول بأن البديل الأول يحقق الأهداف الأجتماعية بالنسبة لرفع درجة الاكتفاء الذاتى فى رغيف الخبز عن ما هو عليه حاليا الى جانب زيادة العائد الاجتماعى ، وتوفير مياه الرى بما يمكن أن يساهم فى تجنب المجتمع جانبا كبيرا من مشكلة النقص فى الموارد المائية أو المساهمة فى زيادة المساحة المحصولية عن ما هى عليه حاليا وبما يعادل نحو ٨٥٠ ألف فدان مساحة محصولية .

وأخيرا فاذا كان التحليل السابق يشير الى أن الأتجاه نحو الأخذ بالأتجاهات التى يشير اليها التركيب المحصولى الأمثل (البديل الاول) قد يستلزم تصحيح الأختلالات الموجودة حاليا فى الأسعار النسبية للحاصلات الزراعية بهدف تشجيع المنتجين على التوسع فى انتاج الحاصلات المستهدفة ، الا أنه يجدر الأشارة الى أن تخطيط الأنتاج الزراعى والرغبة فى تحقيق الاتجاهات المشار اليها يجب أن يتم فى اطار أشمل للقطاع الزراعى يأخذ فى حسبانه كلا من قطاعى الأراضى القديمة والاراضى الجديدة ، وتوزيع الحاصلات فيما بينهما مع الأخذ فى الحسبان البدائل المحصولية ذات الانتاجية المرتفعة حيث قد يساعد ذلك على تخفيف الأتجاهات التى يتضمنها التركيب المحصولى الأمثل الذى تشير اليه الدراسة مع تجنب تخفيض درجة الأكتفاء الذاتى فى بعض المحاصيل الزراعية البديلة كالواردات .

(ملاحـــــــق)

جدول رقم (١) الانتاج المحلي من أهم السلع الزراعية

(ألف طن)

السنوات / السلع الزراعية	١٩٧٥ (١)	١٩٨٠ (١)	٨٦/١٩٨٧ (٢)
١ ـ قمح	١٩٥٨	١٨٢٦	١٩٧٦*
٢ ـ شعير	١٠٣	١١٤	١٦١
٣ ـ فول بلدي	٢٣٤	٢٢٤	٣٤٠
٤ ـ عدس	٤٥	٨	١٤
٥ ـ ثوم		١٩٩	٩٣*
٦ ـ بصل	٦٠٠	٧٣٥	٧٩١*
٧ ـ قطن (شعر)	٣٨٢	٥٢٨	٤٣٠*
٨ ـ أرز	٢٢٤٢	٢٥١١	٢٦٨٩
٩ ـ ذرة شامي	٢٦٤٠	٢٩٣٨	٣٩٩٨
١٠ ـ ذرة رفيعة	٨٢٤	٦٣٥	٦٢٥
١١ ـ سمسم	١٤	١٣	٩*
١٢ ـ فول سوداني	٢٥	١٩	٢٣*
١٣ ـ بطاطس	٧٢٠	١٢١٤	١٤٧٩*
١٤ ـ خضروات	٤٣٦١	٥٥٤١	
١٥ ـ فاكهة	٣٤٦٩	٣٨٤٩	
١٦ ـ لحوم حمراء	٣٠٥	٣٣٦	٤٠٦
١٧ ـ لحوم دواجن	١١٣	١٣٦	٢١٨
١٨ ـ ألبان	١٧١٨	١٨٦٥	٢٣٧٥
١٩ ـ سكر	٧٨٦	٨٧٩	٨٥٧
٢٠ ـ زيت طعام	٢٨٩	٢٧١	١٢١
٢١ ـ كتان بذرة			٢١*

المصدر :

(١) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، القاهرة ، أعداد مختلفة .
(٢) وزارة التخطيط ، الاطار العام للخطة الخمسية ٨٧/١٩٨٨ ـ ٩١/١٩٩٢ .
* انتاج عام ١٩٨٥ .

جدول رقم (٢) الاستهلاك من أهم السلع الزراعية

(ألف طن)

السلع الزراعية / السنوات	١٩٧٥ (١)	١٩٨٠ (١)	١٩٨٧/٨٦ (٢)
١ ـ القمح	٥٠٩٨	٦٣٥٨	٨٣٥٦
٢ ـ شعير	٩٨	١١٤	١٦١*
٣ ـ فول بلدى	٣٤٦	٢٥٤	٣٤٠
٤ ـ عدس	٨٤	٦٥	٣٠
٥ ـ ثوم			٩١*
٦ ـ بصل	٤٩٤	٦٣٥	٧٧٣*
٧ ـ قطن (شعر)	٢٢٦	٢٨٤	٢٨٦*
٨ ـ أرز	٢٠٩١	٢٣٨٢	٢٥٩٧
٩ ـ ذرة شامى	٣٠٥٨	٣٨٥٤	٥٨٩٨
١٠ ـ ذرة رفيعة	٨٢٤	٦٣٥	٦٢٥
١١ ـ سمسم	٢٣	٢٠	١٨
١٢ ـ فول سودانى	١٥	٦	٢٠*
١٣ ـ بطاطس	٦٥٥	١٠٩٠	١٣٥٩*
١٤ ـ خضروات	٤٣٣١	٥٥٤١	
١٥ ـ فواكه	٣٢١٩	٣٦٥٤	
١٦ ـ لحوم حمراء	٣٢٢	٤١٢	٦٠٦
١٧ ـ لحوم دواجن	١١٦	١٩٢	٢٦٢
١٨ ـ ألبان	١٨٩٨	٣٠٠٣	٢٤٧٥
١٩ ـ سكر	٨٧٩	١١٠٣	١٦٤٥
٢٠ ـ زيت طعام	٥٥٤	٥٠٦	٥٩٩
٢١ ـ بذرة كتان			٢٦*

المصدر :

(١) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، اعداد مختلفة .

(٢) وزارة التخطيط ، الاطار العام للخطة الخمسية ٨٧/١٩٨٨ ـ ٩١/١٩٩٢ .

* استهلاك عام ١٩٨٥ .

* قدر على أساس : الانتاج المحلى + الواردات ـ الصادرات وافتراض ثبات المخزون منه .

جدول رقم (٣) المتوسط السنوى للمساحات المنزرعه من المحاصيل الزراعيه على مستوى المحافظات
خلال السنوات ١٩٨٢ — ١٩٨٥
(فدان)

المحصول \ المحافظات	الاسكندريه	البحيرة	الغربيه	كفر الشيخ	الدقهليه	دمياط
أ — محاصيل شتويه : —						
١ — قمح	٣٧٠٧	١٢٤٤٢٨	٨٤٩٥٢	٨٨٥٥٠	١٤٣٤٧٢	١٠٤١٨
٢ — شعير	١٠٠٨٨	٣٠٨٩٣	٥٧٣	٤٢٨٣	٣٨١٥	٨١٨
٣ — فول	٢٠٠	٣٢٢٨٩	١٤٥١٩	٨٥٥.١	١٣٦٦٩	٢٣٣٩
٤ — عدس	—	٣٤	١٠٤	١٨١٤	١٣٠	١٤٥
٥ — حلبه	—	١٣	٦	٣٥	١٠	٥
٦ — حمص	—	٣٤٨٠	—	—	٧	—
٧ — ترمس	—	٧	١٥	٢	٢	٤
٨ — بصل شتوى	٤٩٠	٢٣٤	٣٧٧٨	٥٦٤	٢٥٣٥	١١٢
٩ — ثوم مفرد	٤٧٥	٢٩٣	١٦٠	٦٢	٥٤٢	٤٢
١٠ — محمل	—	١٠٤٦	٩٣٩	—	١٨٢١	—
١٠ — كتان	٣٧	٦٥١٢	٢٢١٢	١٢٣٦٥	٤٧٩٠	٨٤٥
١١ — بنجر السكر	—	١٩	١١١٢	٢٦١٨٢	٣٥٥٤	١٢٠
١٢ — برسيم تحريش	٣٣	١٢٤٣٥٢	٦٨٦٨٠	٩١٠٥٩	١٦٤٤١٢	١٤٦٢٩
١٣ — برسيم مستديم	٣١٣٤٩	٢٧٠٩١٧	١٦٦١٣١	٢٢٤٥٢٥	٢٢٤٠١٩	٦٥٦١٢
١٤ — خضروات	١٨٢٤٤	٣٧٨٣٧	٥١٠٧	١٢٠٠٥	٨٦١٢	٣٣٥٥
١٥ — محاصيل أخرى	١٤٠	١١٩	٤٦٣	١١٨	٣٠٣	١٤
جملة الشتوى	٦٤٢٦٣	١٤٢٤٧٣	٣٤٨٧٥١	٤٧٠١١٥	٥٧١٦٩٨	٩٨٤٥٨
ب — محاصيل صيفيه ونيليه :						
١ — قطن	١١٠٠	١٢٣٦١٩	١٠٨٧٧٩	١٠٩٣٦٩	١٧٧٥٤٨	١٠٤٧٧
٢ — أرز	٤٨٩٢	١٦٩٧٥٥	٩٠١٦٥	٢١٣٩٧٩	٢٦٨٢٢٠	٤٧٨٤٧
٣ — ذرة شامى	١٣٢٨٠	٢٠٠٣٧٩	١٤٨٨٣١	٨٦٢٧٢	١٠٦٨٢٨	١٥٧٨١
٤ — ذرة رفيعه	—	—	—	—	—	—
٥ — فول سودانى	—	١٨٧٤	٩	—	—	—
٦ — فول صويا	—	١٦٧٩٣	١٠٥٠٣	١٣٥٩	٣٢٢٤	١١٥٥
٧ — سمسم	—	٤٠	—	١٥٥	—	٦
٨ — بطاطس	٦٠٠١	٤٥١٢٤	١٥٤٦٩	٣٩٨	٧٧٥٦	١٧٢٤
المحاصيل الصيفيه والنيليه :						
٨ — بصل *	—	٧٤	—	—	١٦٦٦	٦٨
٩ — خضروات *	٣٠٩٦٦٢	١٢٩٣٩٠	١١٠٢٨	٢٨٢٥٧	٣٦٥١٢	١٠٦٦٣
١٠ — محاصيل أخرى *	٩٥٣٩	٢١٠٤١	٨٤٧٩	١٣٤٢٤	٨١٠٩	٣٥٤٣
جملة الصيفى والنيلى	٧٤٤٧٤	٧١٨٠٨٩	٣٩٣٢٦٣	٤٥٣٢٢٣	٦٠٩٨٦٣	٩١٢٦٤
جـ — محاصيل معمره :						
١ — قصب	٢٣٠	١٦٦٦	٩٠٦	١٠٦٥	١٤٤٥	٣٦٦
٢ — حدائق *	١٥٦٦٩	٧١٦٢٨	٢٩٩٧٩	٦٤٤٨	٢٠٢٧٦	٤٠٠٩
جملة المحاصيل المعمرة	١٥٨٩٩	٧٣٢٩٤	٣٠٨٨٥	٧٥١٣	٢١٧٢١	٤٣٧٥
اجمالى المساحه المحصوله	١٥٥١٣٦	١٤٣٣٨٥٦	٧٧٢٨٩٩	٩٣٠٨٥١	١٢٠٣٢٨٢	١٩٤٠٩٧
اجمالى الزمام المنزرع	٩٠١٧٤	٧٠٦٩٥٦	٤١٢١٢٠	٤٦٢٧٨٤	٥٩٢٤١٤	٩٨٦٤٤

المصدر : معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطيه ، بيانات مقارنه عن المساحة والانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٧٦ ، ١٩٨٥ ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

* وزارة الزراعه ، معهد الاقتصاد الزراعى والأحصاء ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

تابع جدول رقم (٣) المتوسط السنوى للمساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية على مستوى المحافظات خلال السنوات ١٩٨٣ — ١٩٨٥ .

(فدان)

المحصول \ المحافظات	الشرقيه	الاسماعيليه	السويس	الضوفيه	القليوبيه	القاهرة
أ — محاصيل شتويه :						
١ — قمح	١٤٩٨٤٤	٧٠٢١	٨٧٨	٦٣٥٠٨	٢٥٣٩٨	٣٧٥
٢ — شعير	٢٠٥١٨	١٤٨٦٨	٤٩٤	٣٠٩	٢٢٤	٨٩
٣ — فول	١٦٨٢٩	١١٢٣	٩٣	٦٧٩٣	٧٦٧	—
٤ — عدس	٢٤٨٢	٤١	—	٤٣	—	—
٥ — حلبه	٤٩٥	١٦٤	٢٨	١٠	٢	—
٦ — حلس	٤٤٣	٦٤٣	—	١	—	—
٧ — ترمس	١٧٨٥	٢٦٢٨	—	١٢	—	—
٨ — بصل شتوى	١٧٠٠	٦٥٧	٢١١	٣١٠	١٧٢٨	—
٩ — ثوم (مفرد)	١٤٢٩	٤	—	١٧٤	١٥٧٤	—
٩ — ثوم (جملة)	١٤	—	—	—	٦٦٩	—
١٠ — كتان	١٠٠٣٥	١٧	—	٤٧٢	٥٢٠	—
١١ — بنجر السكر	١٥٩	١٥٢	—	٣	—	—
١٢ — برسيم تحريش	١١٨٠٥٤	١٠٣٠	—	٥٢٨٢٩	٢٣٩٦٥	٤٧٧
١٣ — برسيم مستديم	٢٤٤٠٧٤	٢٦١٣٣	٣١٢٠	١٤٣٠٢٣	٦٣١٠٨	٢٣٨٥
١٤ — خضروات شتوى *	٣٩٨٢٢	٢٣٨٥٧	٢٠٣٠	٦٥٦٨	٢٣٧٦٤	١٠٠١
١٥ — محاصيل أخرى شتوى *	١٨٩	١	—	٦٠٠	٦١٩	٣
جملة الشتوى	٦١٠٨٦٢	٧٨٣٤٨	٦٨٠٤	٢٧٤٦٥٥	١٤٢٣٣٨	٤٣٣٠
ب — محاصيل صيفيه ونيليه :						
١ — قطن	١١٨٦٦٠	—	—	٤٩٨٥٠	١٧١١٥	—
٢ — أرز	١٦٠٧٠٧	٢٧٩١	٦٩	٢١٧	٢٧٨٩	٣٤
٣ — ذرة شامى	٢٥١١٧٩	٣٤٦٣٦	٢٨٤٥	١٩٨٢٨٠	٨٥٧٣٤	٢٤٥٩
٤ — ذرة رفيعه	١٣١	٥٣٠	—	—	—	—
٥ — فول سودانى	٥٢٨٦	٩٠٢٤	٤٩	٩٢	٤٤٩	—
٦ — فول صويا	٢٩٥٨	١٠١	—	١٢١٨٣	٣٨٩٣	١٥
٧ — سمسم	٢٥٨	٢١٢٠	١٦١	—	—	١
٨ — بطاطس	٢٠٤٩	١٠٦٦	—	٣٥٦٢١	٧٣٢٥	١٢
٩ — بصل	٨٨٢	٣	—	٥٣٩	٢٨٧٥	٤
١٠ — خضروات *	٦٢٣٤٢	٢٨٢١٧	٢٣٦٩	١٤٨٠٦	٤٤٨٦٣	١١٦٤
١١ — محاصيل أخرى *	٢٠٠٥٦	٨٧٧٣	٤٥٩	٦٩٩٢	٣٤٢٨	١١٦
جملة الصيفى والنيلى	٦٢٤٥٠٨	٨٧٣٤١	٦٩٥٢	٣١٨٥٨٠	١٦٨٤٧١	٣٨٠٥
جـ — محاصيل معمرة :						
١ — قصب	٩٠٠	٥٦	٦٣	٧٨٤	٢١٩٨	٦٣
٢ — حدائق *	٥٦٢١٧	١٤٤٤٥	٥٦٠	٣٧٦٢٤	٤٦٧٣٣	٩٢٧
جملة المحاصيل المعمرة	٥٧١١٧	١٤٥٠١	٦٢٣	٣٨٤٠٨	٤٨٩٣١	٩٩٠
جملة المساحه المحصوله	١٢٩٢٤٨٧	١٨٠١٨٠	١٤٤٢٩	٦٣١٦٤٣	٣٥٩٧٤٠	٩١٢٥
جملة الزمام المنزرع	٦٥٥٦٠٥	٩٢٨٨٦	٧٧١٠	٣٢٩٦٣٤	١٨٧٤٩٥	٤٩٤٧

المصدر : معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطيه ، بيانات مقارنه عن المساحة والانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٥ ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

* وزارة الزراعه ، معهد الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

تابع جدول رقم (٣) المتوسط السنوى للمساحات المنزرعه من المحاصيل الزراعية على مستوى المحافظات خلال السنوات ١٩٨٢ — ١٩٨٥

(فدان)

المحصول	المحافظات	الجيزه	بنى سويف	الفيوم	المنيا	أسيوط
أ — محاصيل شتوية : —						
١ — قمح		١٠٣٢٢	٥٢٣٧٦	٥٩١٠٦	٩٥٠٥٣	٩٢٣٣٩
٢ — شعير		١٠٠٨	٢٦٣٢	١١٨٢٩	١٤٩٧	٣٧٠٢
٣ — فول		٢٧٩	٢٨٥٥٥	٢٠٤٤٠	٧١٩٩٧	٣٨٥٨٩
٤ — عدس		—	—	—	١٢٢	٧٧٨٢
٥ — حلبه		٧٦٩	٢٤٣٢	٤٨٩٤	١٢٢٢٤	١٣٨٤
٦ — حمص		—	٢٩	—	٢١٢	١٢١٠٢
٧ — ترمس		٩٩٤	٢٢٧٢	١٤١	١٩٢١	٣٧٣
٨ — بصل شتوى		١٩٧٣	٢٤٢٢	٥٠٠٩	٤٣٢	٦٨٧
٩ — ثوم (منفرد / محمل)		٤٤٥	١٢٣١	١٣٩	٤٨٨٧	٢١٤
		—	٢٦٤٥	١٦	١٩٠٩	—
١٠ — كتان		١٢	١٠٨	٧٢٨	—	٣٠٢
١١ — بنجر السكر		—	—	—	—	—
١٢ — برسيم تحريش		١٤٤٥٥	٣٣٤٣٩	٣٢١٩٥	٤٤٤٧٧	٢٦٣٩٧
١٣ — برسيم مستديم		٧٠٢١٥	٩٢٥٣٠	١٣٠٤١٧	١٢١٢٤٤١٤	٨٦٤٦٢٦٤
١٤ — خضروات شتوى *		٤٠٤٤٠	٥٠٦٥	٢٦٠٥٣	٤٩٠١	٦٢١٥
١٥ — محاصيل أخرى شتوى *		١٠١٧	٤٨٢٤	٥٩٢١	١٦٠٩٣	١٢٦٩٦
جملة الشتوى		١٤١٩٢٩	٢٣٠٥٦٠	٢٩٦٩٦٨	٣٨٠١٣٩	٢٨٩٢٤٤
ب — محاصيل صيفيه ونيليه :						
١ — قطن		٢٧	٥٤١٦٢	٣٦٣٣٩	٧٢٨٥٤	٨٠٠٧٤
٢ — أرز		١٨	٤	١٢٩٦٦	٢٧	—
٣ — ذرة شامى		١٠٥٤٧٥	١٥٧٧٩٨	١١٣٤٠٥	٢٢١٠٠٢	٥٥٦٧٦
٤ — ذرة رفيعه		٤١٢٢	٤٣٤٨	٤٥٨٦١	٦٧٦٤	١١٩١٢٦
٥ — فول سودانى		٣٨٧٩	٢٢٨	٢١٥	٢٦٢٧	٣٥٢
٦ — فول صويا		٧٦	١٠٧٠٥	٣٢	٥٣٣٤٢	٨٣٦٨
٧ — سمسم		٤١٥	١٤٧٢	١٤٧٣	١٦٣٤	١٥٢٦
٨ — بطاطس		١٩٦٥٢	١٣٠٧	١٥	٩٣٩٨	٢٠
٩ — بصل		٥٣٤٩	١٨٧٧	—	٣٢٧٥	٣٥٨٠
١٠ — خضروات *		٥٣٧٢٦	٢١٣٥٣	٤٧٥١٣	٢٤٨٢٨	٧٩٤٤
١١ — محاصيل أخرى *		٢٥٣٣٨	٢٢٧٨	٢٥٨٠٢	٤٥٦٤	٤١٤٣
جملة الصيفى والنيلى		٢١٨٠٧٧	٢٥٥٥٣٢	٢٨٣٦٢١	٤٠٠٣١٥	٢٨٠٨٠٩
جـ — محاصيل معمرة :						
١ — قصب		١٠١٠	١٠٨٤	٤٣٤	٢٨٤٤٥	١٥٠١
٢ — حدائق *		٢٩٤٠٠	٧٨٣٥	٢٢٥٨٩	٢٣٦٦٩	٢٠٨٤١
جملة المحاصيل المعمرة		٣٠٤١٠	٨٩١٩	٢٣٠٢٣	٥٢١١٤	٢٢٣٤٢
جملة المساحه المحصوليه		٣٩٠٤١٦	٤٩٥٠١١	٦٠٣٦١٢	٨٣٢٥٦٨	٥٩٢٣٩٥
جملة الزمام المنزرع		١٦٦٦٦١	٢٤٨٨٨٠	٣٩٤٢٢٨	٤٤٦١٥٠	٣١١٥٨٦

المصدر : معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطيه ، بيانات مقارنه عن المساحه والانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٥ ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

* وزارة الزراعه ، معهد الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

تابع جدول رقم (٣) المتوسط السنوى للمساحات المنزرعه من المحاصيل الزراعية على مستوى المحافظات خلال السنوات ١٩٨٣ — ١٩٨٥

(فدان)

المحصول \ المحافظات	سوهاج	قنا	أسوان	الجمهورية
أ — محاصيل شتوية :				
١ — قمح	١١٧١٩٦	٨٥٦٦٢	١٣٨٤٢	١٢٣٥٣٣٥
٢ — شعير	٨٠٣٨	٣٤٥١	٤٨٥٣	١٤٦٥٩٧
٣ — فول	١٣٤٢٤	٧٢٧٠	٩٦٤	٢٨٤٣٠٤
٤ — عدس	٨١	٤٦١٢	٢٥	١٧٩٩٨
٥ — حلبة	١٦٦٧	٣٥٣١	٢٩٦	٢٧٩٧٥
٦ — حمص	٥٨٨	٦٢١	١١٤	١٧٨٩١
٧ — ترمس	٦٠٥	٧٤٧	١٥٢	١١٦٦٦
٨ — بصل شتوى	٢٨٨٧	٩٠٥	٧٦٠	٢٧٣٩٤
٩ — ثوم منفرد	٢٨٥	٢٨٨	١١٤	١٢٣٦٩
ب — أحمال	—	٢٤	٥٧٣	٩٦٥٠
ب — كتان	—	—	—	٣٦٧٢٠
ا — بنجر السكر	—	—	—	٣١٣٠١
٢ — برسيم تحريش	٥٣٨٠٧	—	٥٧	٨٧٤٣٤٨
٣ — برسيم مستديم	٨٣٦٥٣	٤١٩٣٥	١٦٧٥٧	٢١١٣٩٣٩
٤ — خضروات	٤٩٢١	٧٦٢٢	٥١٢١	٢٨٣١٤٥
ب — محاصيل أخرى	٦٤	٤٥٤	٨٣٨	٤٤٥٠٩
جملة الشتوى	٢٨٧٢١٦	١٥٧١٢٢	٤٤٤٦٦	٥١٧٥١٤١
ب — محاصيل صيفية ونيلية :				
١ — قطن	٥٠٩٠٥	٦١	١٠	١٠٢٠٩٤٩
٢ — أرز	—	—	—	٩٧٩٦٥٥
٣ — ذرة شامى	٥٥٣٧٧	٧٥٢٠٣	١٦٧٤٠	١٩٤٧١٦٩
٤ — ذرة رفيعة	١٤٦٩٦١	٣١١٩٢	٧٠٨٦	٣٦٦٤٩١
٥ — فول سودانى	١١٧٥	٩٣٩	٢١٥	٢٦٤٩٠
٦ — فول صويا	٥٢٣٣	١٠٠	—	١٣٠٠٤٧
٧ — سمسم	٢٦٨٣	١٠٧٠٩	١٦٠١	٢٤٥٢٤
٨ — بطاطس	١٣٨٦	—	—	١٥٤٣٨٩
٩ — بصل	٦١٨	—	—	٢٠٨١٠
ب — خضروات	١١٤٢٨	١٥٤٩٤	٧٥٢١	٦٠٠١٦٠
ب — محاصيل أخرى	٧٤٧٦	١٠٤٧٥	٨٧٠٧	١٩٢٧٥٢
جملة الصيفى والنيلى	٢٨٣٢٤٢	١٤٤١٧٣	٤١٨٨٠	٥٤٦٣٤٣٦
ا — قصب	٢٩٨١	١٤٧٨٠٩	٥٥١٢٩	٢٤٨١٣٥
٢ — حدائق	٦٨٨٥	٩٨٠٣	٢١٧٩	٤٢٧٧١٦
جملة المحاصيل المعمرة	٩٨٦٦	١٥٧٦١٢	٥٧٣٠٨	٦٧٥٨٥١
جملة المساحة المحصولية	٥٨٠٣٢٤	٤٥٨٩٠٧	١٤٣٦٥٤	١١٣١٤٤٢٨
مساحة الزمام المنزرع	٢٩٣٧٨٩	٣١٣٧٨٠	١٠١٣٥٢	٥٨٤٠٨٠٥

المصدر : معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيانات مقارنه عن المساحة والانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٥ ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

* وزارة الزراعه ، معهد الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٤) متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية الحقلية خلال السنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ ، والسعر المزرعى للطن منها لعام ١٩٨٥

البيان / المحصول	متوسط انتاجية الفدان (طن)		السعر المزرعى للطن (جنيه)	
	ناتج رئيسى (١)	ناتج ثانوى (٢)	ناتج رئيسى (١)	ناتج ثانوى (٢)
١ ـ قمح	١٫٥٤	٢٫٢٥	١٧١٫٧٣	١٠٧٫٨٤
٢ ـ شعير	١٫٠٤	١٫٥٨	١٩٧٫١٧	٨٨٫٨٨
٣ ـ فول	١٫٠٣	١٫٣٤	٣١٨٫١	٥٦٫٨٨
٤ ـ كتان	٠٫٥٢	٢٫٩٢	٤٦٦٫٦	٧٤٫٩٧
٥ ـ عدس	٠٫٥٨	٠٫٩٥	٧٣١٫٠	٤٨٫٧٦
٦ ـ حلبة	٠٫٧٨	١٫٠٣	١١٢٧٫٧	٣٤٫٥٠
٧ ـ ترمس	٠٫٧١	٠٫٩٥	٨١٢٫٦	٢٥٫٢٨
٨ ـ حمص	٠٫٦٣	٠٫٩٠	١١٦٣٫٢٢	٣٩٫٣٥
٩ ـ ثوم	٨٫١٣	ـ	١١٨٫٧٢	ـ
١٠ ـ برسيم تحريش	٢ حشه	ـ	١٠٤٫٤	ـ
١١ ـ برسيم مستديم	٤ حشه	ـ	١٢٢٫٤٢	ـ
١٢ ـ قطن (زهر)	١٫٠٧	١٫٧٩	٦١٧٫٢٦	٢٢٫٢٠
(شعر)	٠٫٤٠			
١٣ ـ أرز	٢٫٣٩	١٫٨٠	٢١١٫٦٠	٢١٫٦٧
١٤ ـ ذرة شامى	١٫٨٦	٢٫١٢	١٩٥٫٤٧	٢٥٫٢٥
١٥ ـ ذرة رفيعة	١٫٥٧	٢٫٣٥	٢٣٢٫٥٧	٢٨٫٨
١٦ ـ فول سودانى	٠٫٨١	١٫٠٦	٧٠٩٫٦	١٨٫٠٠
١٧ ـ سمسم	٠٫٤٣	١٫١١	٩٩٢٫٧١	١٧٫٣٣
١٨ ـ فول صويا	١٫١٤	١٫٢٥	٢٨٥٫٠٠	١٢٫٠٠
١٩ ـ قصب	٣٦٫٢٣	ـ	٣٠٫٢٠	ـ
٢٠ ـ بصل شتوى	٨٫٨٤	ـ	١٢٥٫٠٠	ـ
٢١ ـ بطاطس	٨٫١٣	ـ	١٢٨٫٩٨	ـ

المصدر :

(١) معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيانات مقارنة عن المساحة والانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ ، القاهرة ، ١٦٨٧ .

(٢) وزارة الزراعة ، معهد الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٥) قيمة انتاجية ، وتكلفة ، وصافي عائد الفدان من المحاصيل الزراعية الحقلية .

البيان / المحصول	قمح	شعير	فول	كتان	عدس	حلبة	ترمس
١ـ الأنتاجيه (جنيه)							
ـ ناتج رئيسى (١)	٢٦٤ر٥	٢٠٥ر١	٣٢٧ر٦	٢٤٢ر٦	٤٢٤ر٠	٨٧٩ر٦	٥٧٦ر٩
ـ ناتج ثانوى (٢)	٢٤٢ر٦	١٤٠ر٤	٧٦ر٢	٢١٨ر٩	٤٦ر٣	٣٥ر٥	٢٤
جملة	٥٠٧ر١	٣٤٥ر٥	٤٠٣ر٨	٤٦١ر٥	٤٧٠ر٣	٩١٥ر١	٦٠٠ر٩
٢ـ التكلفة (٣) : (جنيه)							
ـ عمل حيوانى	١٥ر٢٠	١٣ر١٤	٧ر٢٥	١ر٨٧	٣ر٤٤	٧ر١٠	٧ر٥١
ـ أجور آلات	٥١ر٧١	٤٩ر٤٩	٤٤ر٤٢	٤٦ر١٠	٤٣ر٢٧	٣٧ر٩٥	٤١ر٣٩
ـ تقاوى	١٢ر٩٧	١٠ر٩٦	٢٢ر٩٨	١٠٧ر٢٠	٤٨ر٦٢	٢٤ر١٥	٣٩ر٥٥
ـ سماد بلدى	١٢ر٣٠	٧ر٤٧	٠ر٠٥	٢٠ر٦٢	—	—	٤ر٢٩
ـ سماد كيماوى	٢٢ر٤٠	١٤ر٢٠	١١ر٤٠	٣٠ر٥٠	١٦ر٨٢	٨ر٥١	٥ر٨٢
ـ مبيدات	٠ر٠٨	—	١ر٣٤	٣٤ر٣١	—	—	—
ـ أخرى	١٤ر٠٨	٩ر٥١	١٠ر٠٢	٢٢ر٥٤	١٣ر٥٢	٧ر٧١	٩ر٥٥
جملة	١٢٨ر٧٤	١٠٤ر٧٧	٩٧ر٩١	٢٦٣ر١٤	١٢٥ر٦٧	٨٥ر٤٢	١٠٨ر١١
ـ عمل بشرى	١٢٠ر١٦	٩٤ر٩٩	١١٢ر٦٤	٢١٠ر٣٤	١١٣ر٢٧	٧٩ر٥٧	٩٢ر٣٧
اجمالى التكلفة	٢٤٨ر٩٠	١٩٩ر٧٦	٢١٠ر٥٥	٤٧٣ر٤٨	٢٣٨ر٩٤	١٦١ر٩٩	٢٠٠ر٤٨
٣ـ صافى الدخل (جنيه)	٣٧٨ر٤	٢٤٠ر٧	٣٠٥ر٩	١٩٨ر٤	٣٤٤ر٦	٨٢٩ر٧	٤٩٢ر٨
٤ـ عوائد حقوق التملك	٢٥٨ر٢	١٤٥ر٧	١٩٣ر٣	(١١ر٩)	٢٣١ر٣	٧٥٣ر١	٤٠٠ر٤

تابع جدول رقم (٥) قيمة انتاجية ، وتكلفة ، وصافى عائد الفدان من المحاصيل الحقلية الزراعية .

البيان / المحصول	حمص	ثوم	برسيم تحريش	برسيم مستديم	قطن	ارز	ذرة شامى
١ ـ الانتاجية (جنيه)							
ـ ناتج رئيسى (١)	٧٣٢٫٨	٩٦٥٫٢	٢٠٨٫٨	٤٨٩٫٧	٦٦١٫٠	٥٠٥٫٧	٣٦٣٫٦
ـ ناتج ثانوى (٢)	٣٥٫٤	—	—	—	٣٩٫٧	٣٩٫٠	٥٣٫٥
جملة	٧٦٨٫٢	٩٦٥٫٢	٢٠٨٫٨	٤٨٩٫٧	٧٠٠٫٧	٥٤٤٫٧	٤١٧٫١
٢ ـ التكلفة (١) (جنيه)							
ـ عمل حيوانى	٥٫٧٤	٢٨٫٨٤	٥٫٢٣	٧٫٨٦	٦٫٤١	١٩٫٤٣	٤٫١٣
ـ أجور آلات	٤٥٫٠٩	٤٠٫٧٤	١٧٫٩٧	٢٧٫٧٦	٤٤٫٤٩	٥٩٫٦	٥٣٫٥٣
ـ تقاوى	٤٠٫١٤	٣٤٫٠٢	٢٠٫٢١	٢٠٫٤٦	٢٫٨٨	٢٢٫٠١	٦٫٣٥
ـ سماد بلدى	—	١٠٫٠٨	—	—	٣٥٫٥٩	٥٫٦٦	٢٧٫٠٤
ـ سماد كيماوى	٧٫٢٤	٢٤٫٣٢	—	٥٫٣٨	٢٦٫٧٧	١٥٫١١	٢٨٫٨١
ـ مبيدات	—	٠٫٠٩	—	٤٫٦٥	١٢٫٠٠	٣٫٤٣	٤٫٣٦
ـ أخرى	١٠٫٦١	١٤٫٩٣	—	٩٫٠٣	٢٥٫٥٢	١٧٫٦٠	١٣٫٤٩
جملة	١٠٨٫٨٢	١٥٢٫٩٨	٤٣٫٤١	٧٥٫١٣	١٥٠٫٢٩	١٤٢٫٨٤	١٣٧٫٧١
ـ عمل بشرى	١١٤٫١٥	١٦٠٫٥٩	٥٧٫٥٦	١١٤٫٣٧	٢٩٩٫٧٩	١٦٧٫٨٧	١٤٨٫٦٩
اجمالى التكلفة	٢٢٢٫٩٧	٣١٣٫٥٧	١٠٠٫٩٧	١٨٩٫٥	٤٥٠٫٠٨	٣١٠٫٧١	٢٨٦٫٤٠
٣ ـ صافى الدخل (جنيه)	٦٥٩٫٤	٨١٢٫٢	١٦٥٫٧	٤١٤٫٦	٥٥٠٫٤	٤٠١٫٩	٢٧٩٫٤
٤ ـ عوائد حقوق التملك	٥٤٥٫٢	٦٥١٫٦	١٠٨٫١	٣٠٠٫٢	٢٥٠٫٦	٢٣٤٫٠	١٣٠٫٧

تابع جدول رقم (٥) قيمة انتاجية ، وتكلفة ، وصافى عائد الفدان من المحاصيل الزراعية الحقلية ٠

البيان / المحصول	ذرة رفيعة	فول سودانى	سمسم	فول صويا	قصب	بصل شتوى	بطاطس
١ـ الانتاجية (جنيه)							
ـ ناتج رئيسى (١)	٣٦٥ر١	٥٧٤٨	٤٢٦ر٩	٣٢٤ر٩	١٠٩٤ر١	١١٠٥	١٠٤٨ر٦
ـ ناتج ثانوى (١)	٦٧ر٧	١ر١٩	١٩ر٢	١٥ر٠٠	ـ	ـ	ـ
جملة	٤٣٢٨	٥٩٣ر٩	٤٤٦ر١	٣٣٩ر٩	١٠٩٤ر١		١٠٤٨ر٦
٢ـ التكلفة (٢) (جنيه)							
ـ عمل حيوانى	٥ر٨٨	١٢ر٠٤	٨ر٤٢	٠ر٥٨	٢٠ر٥٢	١ر٨٧	١٤ر٣
ـ أجور آلات	٤٦ر٩٤	٣٩ر١١	٤٠ر٧٢	٤٠ر٦٦	٧٩ر٧٢	٤٦ر١	٥٦ر٧
ـ تقاوى	٤ر٢٥	٢٣ر٥٧	٦ر٦٧	١٦ر٩٤	٣٩ر٩٢	١٠٧ر٢	٣٦٠ر٦
ـ سماد بلدى	٣ر٥٧	٢٠ر٦٨	٤ر٧٥	١٦ر٥٥	١ر٠٠	٢٠ر٦٢	٥٥ر٦
ـ سماد كيماوى	١٩ر١٣	١٨ر٠٠	١٥ر١٦	٤٨ر٢١	٨٥ر١٨	٣٠ر٥	٥٨ر٩
ـ مبيدات	ـ	١ر٦٤	ـ	٣ر٦٨	ـ	٣٤ر٣١	٣١ر٣
ـ أخرى	١١ر٤٧	١٦٨٦	٩ر٨٣	١٦ر٣٩	٣٣ر٦٩	٢٢ر٥٤	١٤ر٨
جملة	٩١ر٢٤	١٣١ر٩٠	٨٥ر٥٤	١٢٣ر٠١	٢٦٠ر٠٥	٢٦٣ر١٤	٥٩٢ر٢
ـ عمل بشرى	١٤٩ر٦٢	١٦٦ر١٠	١٢١ر٥٩	١٦٦ر٦٤	٣٣٥ر٢٣	٢١٠ر٣٤	١٨٥ر٧
اجمالى التكلفة	٢٤٠ر٨٦	٢٩٨ر٠	٢٠٧ر١٣	٢٨٩ر٦٥	٥٩٥ر٢٨	٠٠	٧٧٧ر٩
٣ـ صافى الدخل	٣٤١ر٥٦	٤٦٢ر٠	٣٦٠ر٦	٢١٦ر٩	٨٣٤ر١	٨٤١ر٩	٤٥٦ر٤
٤ـ عوائد حقوق التملك	١٩١ر٩	٢٩٥ر٩	٢٣٩ر٠	٥٠ر٣	٤٩٨ر٩	٦٣١ر٦	٢٧٠ر٧

المصدر :

(١) حسبت من الجدول رقم (٤) بالملحق ٠

(٢) وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، بيانات غير منشورة ٠

جدول رقم (٦) الصادرات المصرية من المحاصيل التصديرية الرئيسية خلال الفترة
١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/٨٥

المحصـــول	الوحـدة	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	المتوســط
١ـ قطن شعر: ـ							
ـ كميـــة	طـــن	١٠٥٢٨٢	١٠٧١٢١	٣٢٠٠٨٠	١٤٧٩١٠	١٤٧٦١٦	١٧٧٦٨٨
ـ قيمـــة	ألف جنيه	٣٠٠٧٥٢	٢٧٠٩٩٥	٣٦٦٠٢٦	٢٠٤٥٨٧	٢٨٩١١٣	٣٠٦٢٩٧
ـ سعـــر	جنيـــه	١٦٢٣ر٢	١٤٤٠ر٢	١٦٦٣ر٢	٢٠٥٨ر٣	١٩٥٨ر٥	١٧٢٤
٢ـ أرز: ـ							
ـ كميـــة	طـــن	٦٨٤٦١	٢٢٤٢٠	٥٦١٢٨	٣١٢١٦	٣٠١٦٨	٤١٨٤٠
ـ قيمـــة	ألف جنيه	٢٣٢٥٥	٧٤٤٢	١٣٠٥٢	٦٧٨٦	٧٠٠٠	١١٥٠٧
ـ سعـــر	جنيـــه	٣٣٩ر٧	٣٣٢ر٠	٢٣٢ر٠	٢١٧ر٤	٢٢٦ر٠	٢٧٥
٣ـ بصـــل: ـ							
ـ كميـــة	طـــن	١٥٤٧٦	٣١٣١٥	٢١٠٩١	١٦٦٥٩	٣٠١١١	٢٢٩٣٠
ـ قيمـــة	ألف جنيه	٤٠٨٦	٧٤٦٥	٥١٤٥	٣٤٢٥	٧٢٩٤	٥٤٨٣
ـ سعـــر	جنيـــه	٢٦٤	٢٣٨ر٤	٢٤٣ر٩	٢٠٥ر٦	٢٤٢ر٢	٢٣٩
٤ـ ثـــوم: ـ							
ـ كميـــة	طـــن	٦٦٤٦	٦٣٠٢	٥٤٢٨	٢٥٤٧	١٨٦٥	٤٧٦٨
ـ قيمـــة	ألف جنيه	٤٢٢٤	٣٨٠٨	٢٦٠٤	١٥٥٢	٨٦٩	٢٦١١
ـ سعـــر	جنيـــه	٦٣٥ر٦	٥٩٦ر٥	٤٧٩ر٧	٤٣٧ر٦	٤٦٦ر٠	٥٤٧ر٧
٥ـ فول سودانى:							
ـ كميـــة	طـــن	٤٤٣٥	٤٦٢٧	٥٦٨٨	٢٥٣٩	٣٦٢٥	٤١٨٣
ـ قيمـــة	ألف جنيه	٢٦٨٤	٢٦٤١	٣١٤٦	١٩٦٢	١٧٣٥	٢٣٥٤
ـ سعـــر	جنيـــه	٦٠٥ر٢	٥٧٠ر٨	٥٥٢ر١	٦١٥ر٢	٤٧٨ر٦	٥٦٢ر٨
٦ـ بطاطس: *							
ـ كميـــة	طـــن	٤٦٢٩٣	١٥١٤٦٥	١٣٦٨١٥	١٣٣٢٩٤	١٥٠٠٠٠	١٣٤١٧٣
ـ قيمـــة	ألف دولار	٢٥٦١٩	٤١١٠١	٣٠٦٣٢	٢٦٧٨٢	٣٣٠٠٠	٣٣٤٢٨
ـ سعـــر	دولار	٢٦٦	٢٧١	٢١٩	٢٧٦	٢٢٠	٢٤٩
٧ـ كتان خام:							
ـ كميـــة	طـــن	١٢٠٩٥	٧٢٥٠	١٤٤٥٨	٧٦٥٢	٤٦٨٦	٩٢٢٨
ـ قيمـــة	ألف جنيه	٤٣٣٤	٢٤٥٨	٥٢٥٤	٢١٨٣	١٤٩٧	٣١٤٥
ـ سعـــر	جنيـــه	٣٥٨ر٤	٣٣٩	٣٦٣ر٤	٢٨٥ر٣	٣١٩ر٥	٣٤٠ر٨

المصدر: وزارة التخطيط، الادارة المركزية للتجارة، بيانات غير منشورة.

*

جدول رقم (٧) الواردات المصرية من المحاصيل والسلع الزراعية الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥

المحصول	الوحدة	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	المتوسط
١- قمح :							
- كمية	ألف طن	٣٠٣٦٫٢	٢٧٢٩٫٨	٢٥٦١٫٧	٢٤٢١٫٨	٢٦٩٥٫٨	٢٦٩٥٫٢
- قيمة	ألف جنيه	٥٢٤٢٤٢	٤٣٩٢٧٩	٣٤٢٧٤٦	٣٤٢٣٦٨	٣٩٩٤٩٧٠	٤٠٩٦٣٢
- سعر	جنيه	١٧٢٫٧	١٦٠٫٩	١٣٢٫٢	١٤١٫٤	١٤٨٫٢	١٥٢٫٠٠
٢- ذرة شامي:							
- كمية	ألف طن	١٤١٧٫٨	١٣٢١٫١	١٣٩٢٫٢	١٠٣٩٫٢	١٣٠٢٫٧	١٢٩٤٫٦
- قيمة	ألف جنيه	٢٥٣٧٩٤	١٢٧٨٨٨	١٥٦٦١٤	١٤٥٩٨٤	١٣٠٨٤٣	١٧٤٦٤١
- سعر	جنيه	١٧٩٫٠	١٣٤٫٦	١١٢٫٦	١٤٠٫٥	١٠٦٫٦	١٣٤٫٩
٣- فول بلدي:							
- كمية	طن	٥٧٣١٠	٨١٩٠	٤٨٧٢	٤٥٠٠	١١٥٣	١٥٢٠٥
- قيمة	ألف جنيه	٨٩٧٨	٢٢٥٣	١٧٧٦	١١١٥	٣٦١	٢٨٩٩
- سعر	جنيه	١٥٦٫٧	٢٧٥٫١	٣٦٤٫٥	٢٥٠٫٠	٣١٣٫١	١٩٠٫٦
٤- عدس:							
- كمية	طن	٧٦٢٨٧	٨٣٥١٣	٦٤١٦٤	١٥٥٣٧	١٩٤٥٣	٥١٧٩١
- قيمة	ألف جنيه	٢١٥٣١	٢٨٦٩٣	٢٢٨٠٧	٣٤٢٣	١٤٦٠٢	١٨٢١١
- سعر	جنيه	٢٨٢٫٢	٣٤٣٫٦	٣٥٥٫٤	٢٢٠٫٣	٧٥٠٫٦	٣٥١٫٦
٥- سمسم:							
- كمية	طن	١٦٢٨٠	٣١١	١٨٠٢٣	٢٢١٩٨	١٣٤٧٦	١٤٠٥٨
- قيمة	ألف جنيه	١٠٧٥٠	٥٦	١١٨٢٩	١٦٤٠٦	٩٨٦٤	٩٧٨١
- سعر	جنيه	٦٦١٫٩	١٨٠٫١	٦٥٦٫٣	٧٣٩٫١	٧٣٢٫٠	٦٩٥٫٨
٦- بذور فول صويا:							
- كمية	طن	١٣٦٩٢	٢٢٦٧١	٢١٥٦٠	٥٩٨٠	٢٨٠٠٠	١٨٣٨١
- قيمة	ألف دولار	٥٣٣٦	٨٦٤٥	٧٨٥٠	٢١٨٠	٧٥٠٠	٦٣٠٢
- سعر	دولار	٣٩٠	٣٨١	٣٦٤	٣٦٥	٢٦٨	٣٤٣
٧- بطاطس:							
- كمية	طن	٤٤٥٤٥	٤٢٢٨٣	٣٤٥٤٩	٤٧٤٥٨	١٩٥٠٨	٣٧٦٦٩
- قيمة	ألف جنيه	١٠٧٠٢	٩٦٨٧	١٠٤٩٥	٨٤٤٠	٣٩١٣	٨٦٤٧
- سعر	جنيه	٢٤٠٫٣	٢٢٩٫١	٣٠٣٫٨	١٧٧٫٠	٢٠٠٫٦	٢٢٩٫٦

تابع جدول رقم (٧) الواردات المصرية من المحاصيل والسلع الزراعية الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ — ١٩٨٦/٨٥

المحصـــول	الوحـدة	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	المتوسـط
٨ ـ بذور كتان :							
ـ كمية	طـــن	٣	٦٠	٢٥	٢٠٨١	١٣٦١١	٣١٥٠
ـ قيمة	ألف جنيه	٣	١٦	١٥	٥٥٧	٣٦٦٥	٨٥١
ـ سعر	جنيـــه	١٠٠٠ر٠	٢٦٦ر٧	١٠٠ر٠	٢٦١ر٤	٢٦٦ر٣	٢٧٠ر٢
٩ ـ زيت بذرة قطن							
ـ كمية	طـــن	٢١٦١٧	٢٥٣٨٨١	٨١٠٢١	١١١١٦	١٧٠٤٥٥	١١٣٢٨١
ـ قيمة	ألف جنيه	١١٢٩١	١٠٤٤٣٢	٣١٤٦٣	١٦٨٤٢	٩٠٧٥٠	٥٠٩٦٢
ـ سعر	جنيـــه	٥١٥ر٢	٤١١ر٣	٣٥٢ر٧	٥٤١ر١	٥٣٢ر٤	٤٤٩ر٩
١٠ ـ سكر مكرر : ـ							
ـ كمية	ألف طن	٣٦٧ر٨	٤٥٢ر١	٢٦٧ر١	٣٦٨ر٩	٣٢٩ر٩	٣٥٧ر٢
ـ قيمة	ألف جنيه	١٢٧٨٤٨	٨٦٢٣٤	٥٢٣٤٠	٥٩٩٠١	٦١٠٤٤	٧٩٤٧٣
ـ سعر	جنيـــه	٣٤٨ر٨	١١٠ر٧	١٩٦ر٠	١٦٢ر٤	١٨٥ر٠	٢٢٢ر٥
١١ ـ لحوم طازجة :							
ـ كمية	ألف طـن	١٥٦ر٤	١٥٩ر٣	١٥٥ر١	٢١٣ر٠	٢٤٢ر٣	١٨٥ر٢
ـ قيمة	ألف جنيه	١٦٦٧٢٢	١٦٥٩٦٥	١٢٦١٠١	١٨٧٤٢٩	٢٠٧٧٨٠	١٧٠٨٠١
ـ سعر	جنيـــه	١٠٦٦ر٢	١٠٤٢ر١	٨١٢ر١	٨٧٨ر٠	٨٥٧ر٥	٩٢٢ر٣
١٢ ـ كسب فـول صويـا* :							
ـ كمية	طـــن	٦٨٤٨٧	١١١٧١٧	١٢٠٤٧٠	١٢٠٠٠٠	٢٧٩٠٠٠	١٥٩٩٣٥
ـ قيمة	ألف دولار	٢٧٣٩٨	٣٤٥٤٨	٤٣١٤٠	٦٨٠٠٠	٨٠٠٠٠	٥٠٦١٧
ـ سعر	دولار	٤٠٠	٣٠٩	٣٥٨	٣٠٦	٢٨٧	٣١٦

المصدر :ـ

وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للتجارة ، بيانات غير منشورة .

*

جدول رقم (٨) تقديرات المكون الاجنبي فى القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة •

المحصـــــول	متوسط انتاجية الفدان (١)		سعر الوحـــدة		قيمة انتاجية الفدان	
	ناتج رئيسى	ناتج ثانوى	محلى (جنيه) (١)	أجنبى (دولار) (٢)	نقد محلى (جنيه)	نقد أجنبى (دولار)
١ـ القمـــح :ـ						
ـ ناتج رئيسى بديل للواردات (طن)	١ر٤			٢١٧ر١	—	٣٣٤ر٣
ـ ناتج ثانوى محلى (طن)		٢ر٢٥	١٠٧ر٨٤		٢٤٢ر٦	—
جملـــــة					٢٤٢ر٦	٣٣٤ر٣
٢ـ فول بلدى :ـ						
ـ ناتج رئيسى بديل للواردات (طن)	١ر٠٣			٢٧٢ر٣		٢٨٠ر٥
ـ ناتج زراعى ثانوى محلى (طن)		١ر٣٤	٥٦ر٨٨		٧٦ر٢	
جملـــــة					٧٦ر٢	٢٨٠ر٥
٣ـ عـــدس :ـ						
ـ ناتج رئيسى بديل للواردات (طن)	٠ر٥٨			٥٠٢ر٣		٢٩١ر٣
ـ ناتج زراعى ثانوى محلى (طن)		٠ر٩٥	٤٨ر٤٦		٤٦ر٣	
جملـــــة					٤٦ر٣	٢٩١ر٣
٤ـ ذرة شامى :ـ						
ـ ناتج رئيسى بديل للواردات (طن)	١ر١٦			١٩٢ر٧		٣٥٨ر٤
ـ ناتج زراعى ثانوى محلى (طن)		٢ر١٢	٢٥ر٢٥		٥٣ر٥	
جملـــــة					٥٣ر٥	٣٥٨ر٤
٥ـ سمســـم :						
ـ ناتج رئيسى بديل للواردات (طن)	٠ر٤٣			٩٩٤		٤٢٧ر٤
ـ ناتج زراعى ثانوى محلى (طن)		١ر١١	١٧ر٢٣		١٩ر٢	
جملـــــة					١٩ر٢	٤٢٧ر٤

المصدر :

(١) الجدول رقم (٤) بالملحق •
(٢) الجداول رقم (٦ ، ٧) بالملحق •

تابع جدول رقم (٨) تقديرات المكون الاجنبى فى القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة •

المحصـــــول	انتاجية الفدان (١)		سعر الوحدة		قيمة انتاجية الفدان	
	ناتج رئيسى	ناتج ثانوى	محلى (جنيه)	اجنبى (دولار)	نقد محلى (جنيه)	نقد اجنبى (دولار)
٦ـ فول صويا :						
ـ ناتج رئيسى بديل للواردات (طن)	١٫١٤			٣٤٣		٣٩١٫٠
ـ ناتج ثانوى زراعى محلى (طن)		١٫٢٥	١٢٫٠٠		١٥٫٠٠	
جملـــــة					١٥٫٠٠	٣٩١٫٠٠
٧ـ كتـــان :						
ـ بذور (بديلة للواردات) طن	٠٫٥٢			٣٨٦	—	٢٠٠٫٧
ـ ألياف خام بالمزرعة (٢)		٢٫١٢			—	
ـ ألياف مجهزة (للتصدير) (٢٠٪ من الخام)		٠٫٨٤		٤٨٧	—	٢٨٤٫٤
جملـــــة					—	٤٨٥٫١
٨ـ ثـــوم :						
ـ الانتاجية على مستوى المزرعة (طن)	٨٫١٣					
ـ فاقد وجفاف خلال عمليات الفرز (٢٥٪) (٣)	٢٫٠٣					
ـ الفائض للتصدير (طن)	٦٫١٠			٧٨٢٫٤		٤٧٧٢٫٨
جملـــــة						٤٧٧٢٫٨
٩ـ بصـــل :						
ـ الانتاجية على مستوى المزرعة (طن)	٨٫٨٤					
ـ فاقد وجفاف خلال عمليات الفرز (١٥٪) (٣)	١٫٣٣					
ـ الفائض للتصدير (طن)	٧٫٥١			٣٤١٫٤		٢٥٦٤٫١
جملـــــة						٢٥٦٤٫١

المصدر :

(١) الجدول رقم (٤) بالملحق •
(٢) الجداول رقم (٦ ، ٧) بالملحق •
(٣) طبقا لتقديرات وافتراضات الدراسة •

تابع جدول رقم (٨) تقديرات المكون الأجنبي في القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة ٠

المحصـــــول	انتاجية الفدان (طن)		سعر الوحـــدة		قيمة انتاجية الفدان	
	ناتج رئيسي	ناتج ثانوي	محلي (جنيه) (١)	أجنبي (دولار) (٢)	نقد محلي (جنيه)	نقد أجنبي (دولار)
١٠ـ فول سوداني :ـ						
ـ ناتج ثانوي زراعي		١ر٠٦	١٨ر٠		١٩ر١	
ـ انتاجية الناتج الرئيسي على مستوى المزرعة	٠ر٨١					
ـ فاقد خلال عمليات الفرز (٣) (٥٪)	٠ر٠٤					
ـ الفائض للتصدير	٠ر٧٧			٨٠٤		٦١٩ر١
جملـــــة					١٩ر١	٦١٩ر١
١١ـ البطاطـــس :						
ـ الانتاجية على مستوى المزرعة (طن)	٨ر١٣					
ـ كميات مسوقة محليا (٢٥٪)	٢ر٠٣		١٢٨ر٩٨		٢٦١ر٨	
ـ فاقد خلال عمليات الفرز ٥٪	٠ر٤١					
ـ الفائض للتصدير	٥ر٦٩			٢٤٦		١٤١٦ر٨
جملـــــة					٢٦١ر٨	١٤١٦ر٨
١٢ـ برسيم تحريـــش :						
ـ الانتاجية على مستوى المزرعة (طن) (٤)	٩ر٥٣					
ـ المعادل من اللحوم (بديل للوارد) (٤)	٠ر١٥٤			١٣١٨		٢٠٣ر٠
طـــن						
جملـــــة						٢٠٣ر٠
١٣ـ برسيم مستديـــم :						
ـ الانتاجية على مستوى المزرعة (طن) (٤)	٢٣ر٩					
ـ المعادل من اللحوم (بديل للوارد) (٤)	٠ر٣٨٥			١٣١٨		٥٠٧ر٤
جملـــــة						٥٠٧ر٤

المصدر :

(١) الجدول رقم (٤) بالملحق ٠

(٢) الجدول رقم (٦ ، ٧) بالملحق ٠

(٣) طبقا لتقديرات وافتراضات الدراسة

(٤) معهد التخطيط القومي ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيانات مقارنة عن المساحة والانتاج الزراعي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ٠

تابع جدول رقم (٨) تقديرات المكون الاجنبى فى القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة •

المحصـــــول	انتاجية الفدان (طن) (١)		سعر الوحـــدة		قيمة انتاجية الفدان	
	ناتج رئيسى	ناتج ثانوى	محلى (جنيه) (١)	أجنبى (دولار) (٢)	نقد محلى (جنيه)	نقد أجنبى (دولار)
١٤ـ قطـــن :ـ						
ـ ناتج ثانوى زراعى محلى (طن)		١ر٢٩	٢٢ر٢٠		٣٩ر٧	
ـ الانتاجية من القطن الزهر (١) (طن)	١ر٠٧					
ـ نواتج التصنيـــع :						
ـ قطن شعر (١) (تصديرى) (طن)	٠ر٤٠٠			٢٤٦٣		٩٨٥ر٢
ـ بذرة قطن (١) (طن)	٠ر٥١					
ـ زيت بذرة القطن (٣) (طن)	٠ر١٠١			٦٤٢		٦٤ر٦
ـ كسب (٣)	٠ر٤٠٥			٢١٦*		١٧١ر٦
ـ منتجات أخرى (٣)	٠ر٢٨٠				٩٩ر٨٥	
جملـــــة					٥٦ر٥٥	١٢٢٢ر٠
١٥ـ أرز :						
ـ ناتج زراعى ثانوى (محلى) (طن) (١)		١ر٨٠	٢١ر٦٧		٣٩ر٠٠	ـ
ـ الانتاجية من الأرز الشعير (١) (طن)	٢ر٣٩					
ـ نواتج تصنيع الأرز الشعير :ـ						
ـ أرز أبيض (٦٥٪) (٤) (طن)	١ر٥٥٤			٢٦٦		٦١٠ر٧
ـ أرز كسروكاريير (٦٪) (طن)	٠ر١٤٣		١١٨		١٦ر٩	
ـ جرمة (٢٪) (٤) (طن)	٠ر٠٤٨		٦٧**		٣ر٢	
ـ رجيع المكون (٧٪) (٤) (طن)	٠ر١٦٧		٢ر٠**		٥ر٢	
ـ منتجات ثانوية أخرى (جنيه)					٦ر٨	
جملـــــة					٧١ر٢	٦١٠ر٧

المصدر :

(١) الجدول رقم (٤) بالملحق •

(٢) الجداول رقم (٦ ، ٧) بالملحق •

(٣) حسبت من المعاملات المستخرجة من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة بذرة القطن ، القاهرة ، مايو ١٩٧٠ •

(٤) حسبت من المعاملات المستخرجة من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة أخرى وتبيض الارز ، القاهرة ، مارس ١٩٨٠ •

* حسبت على أساس أسعار استيراد كسب فول الصويا كبديل •

** حسبت على أساس أسعار ١٩٧٥ بعد تعديلها باستخدام الرقم القياسى العام •

تابع جدول رقم (٨) تقديرات المكون الأجنبي في القيمة الاجمالية لانتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة •

المحصـــــول	متوسط انتاجية الفدان		سعر الوحـــدة		قيمة انتاجية الفدان	
	ناتج رئيسي	ناتج ثانوي	محلي (جنيه) (١)	أجنبي (دولار) (٢)	نقد محلي (جنيه)	نقد أجنبي (دولار)
١٦ ـ قصب السكر :ـ						
ـ انتاجية الفدان من القصب (طن) (١)	٣٦ر٢٣					
ـ نواتج تصنيع القصب (٣) :ـ						
ـ سكر مكرر (١٠ر٤٢٪) (طن)	٣ر٧٩٥			٣١٠ر٠		١٢٠٦ر٨
ـ مولاس (٥ر٢٪) (طن)	١ر٠٦٧		٧٢ر٤ *		١٣٥ر٢	
جملـــــة					١٣٥ر٢	١٢٠٦ر٨

المصدر :

(١) الجدول رقم (٤) بالملحق •

(٢) الجدول رقم (٦) بالملحق •

(٣) حسبت على أساس المعاملات المستخرجة من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مناقشات السكر وصناعات التكرير في مصر ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٤ •

* حسبت على أساس أسعار ١٩٧١/٧١ بعد تعديلها باستخدام الرقم القياسي العام للأسعار •

جدول رقم (٩) تقديرات المكون الاجنبى والمحلى فى التكلفة الحدية للفدان من الحاصلات الزراعية

جنيه / دولار / فدان

البيان	الوحدة	قمح	شعير	فول	كتان	عدس	حلبة	ترمس
١ـ عمل حيوانى	جنيه	١٥٫٢٠	١٣٫١٤	٧٫٢٥	١٫٨٧	٣٫٤٤	٧٫١٠	٧٫٨١
٢ـ أجور آلات	جنيه	٤٢٫١٩	٤٠٫٣٨	٣٦٫٢٤	٣٧٫٦١	٣٥٫٣٠	٣٠٫٩٦	٣٣٫٥٨
	دولار	٤٥٫٩١	٤٣٫٩٤	٣٩٫٤٤	٤٠٫٩٠	٣٨٫٤٢	٣٣٫٧٠	٣٦٫٧٥
٣ـ تقاوى	جنيه	٠٫٦٠	١٠٫٩٦	٠٫٧٤	١٫١٠	١٫٤٦	٢٤٫١٥	٣٩٫٥٥
	دولار	١٦٫٣	—	٢١٫٢	٣٠٫٩	٤١٫٧	—	—
٤ـ سماد بلدى	جنيه	١٢٫٣٠	٧٫٤٧	٠٫٠٥	٢٠٫٦٢	—	—	٤٫٢٩
٥ـ أسمدة كيماوية	جنيه	٥٫٤٨	١٫٦٧	١٫٣٤	٩٫١٨	٢٦٫١٠	١٣٫٢١	٠٫٧١
	دولار	٢٥٫٧٦	١٧٫٠٦	١٣٫٦٩	٣٤٫٣٩	١٠٫٥٣	٥٫٣٣	٧٫٣٠
٦ـ مبيدات	جنيه	٠٫٠١	—	٠٫١٣	٣٫٢٥	—	—	—
	دولار	٠٫١	—	١٫٧٣	٤٤٫٣٧	—	—	—
٧ـ مصروفات أخرى	جنيه	١٤٫٠٨	٩٫٥١	١٠٫٠٢	٢٢٫٥٤	١٣٫٥٢	٧٫٧١	٩٫٥٥
جملة :	جنيه	٨٩٫٨٦	٨٣٫٣٩	٥٥٫٧٧	٩٦٫١٧	٧٩٫٨٢	٨٣٫١٣	٩٥٫١٩
	دولار	٨٨٫٠٧	٦١٫٠	٧٦٫٠٦	١٥٠٫٥٦	٩٠٫٦٥	٣٩٫٠٣	٤٤٫٠٥
٨ـ عمل بشرى	جنيه	١٢٠٫١٦	٩٤٫٩٩	١١٢٫٦٤	٢١٠٫٣٤	١١٣٫٢٧	٧٦٫٥٧	٩٢٫٣٧
الاجمالى	جنيه	٢١٠٫٠٢	١٧٨٫٣٨	١٦٨٫٤١	٣٠٦٫٥١	١٩٣٫٠٩	١٥٩٫٧	١٨٧٫٥٦
	دولار	٨٨٫٠٧	٦١٫٠	٧٦٫٠٦	١٥٠٫٥٦	٩٠٫٦٥	٣٩٫٠٣	٤٤٫٠٥

تابع جدول رقم (٩) تقديرات المكون الاجنبي والمحلي في التكلفة الحدية للفدان من الحاصلات الزراعية

جنيه / دولار / فدان

البيان	الوحدة	حمص	ثوم	برسيم تحريش	برسيم مستديم	قطن	أرز	ذرة شامي
١ـ عمل حيواني	جنيه	٥٫٧٤	٢٨٫٨٤	٥٫٢٣	٧٫٨٦	٦٫٤١	١٩٫٩٣	٤٫١٣
٢ـ أجور آلات	جنيه	٣٦٫٧٩	٣٣٫٢٤	١٤٫٦٦	٢٢٫٦٥	٣٣٫٨٥	٤٨٫٦٣	٤٣٫٦٧
	دولار	٤٠٫٠٤	٣٦٫١٧	١٥٫٩٦	٢٤٫٦٥	٣٦٫٨٤	٥٢٫٩٢	٤٧٫٥٣
٣ـ تقاوى	جنيه	٤٠٫١٤	—	٢٠٫٢١	٢٠٫٤٦	—	—	٠٫١٦
	دولار	—	١٠٢٫٧	—	—	٢٤٫٨٦	٣٥٫٠٠	٤٫٤٣
٤ـ سماد بلدى	جنيه	—	١٠٫٠٨	—	—	٣٥٫٥٩	٥٫٦٦	٢٧٫٠٤
٥ـ أسمدة كيماوية	جنيه	٠٫٩	١٠٫٧٠	—	٨٫٣٥	٧٫٢٨	٣٫٩٩	٣٫٣٨
	دولار	٨٫٦٩	٢٦٫٠٦	—	٣٫٣٧	٣٠٫٥٣	١٥٫٩٤	٣٤٫٦١
٦ـ مبيدات	جنيه	—	٠٫٠١	—	٠٫٤٤	٥٫٦٨	٠٫٣٢	٠٫٤١
	دولار	—	٠٫١٢	—	٦٫٠١	٧٧٫٦٠	٤٫٤٤	٥٫٦٤
٧ـ مصروفات أخرى	جنيه	١٠٫٦١	١٤٫٩٣	—	٩٫٠٣	٢٥٫٥٢	١٧٫٦٠	١٣٫٤٩
جملة :	جنيه	٩٤٫١٨	٩٧٫٨	٤٠٫١	٦٨٫٧٩	١١٤٫٣٣	٩٥٫٦٣	٩٢٫٢٨
	دولار	٤٨٫٧٣	١٦٥٫٠٥	١٥٫٩٦	٣٤٫٠٣	١٦٦٫٨٣	١٠٨٫٣	٩٢٫٢١
٨ـ عمل بشرى	جنيه	١١٤٫١٥	١٦٠٫٥٩	٥٧٫٥٦	١١٤٫٣٧	٢٩٩٫٧٩	١٦٧٫٨٧	١٤٨٫٦٩
الاجمالى :	جنيه	٢٠٨٫٣٣	٢٥٨٫٣٩	٩٧٫٦٦	١٨٣٫١٦	٤١٤٫١٢	٢٦٣٫٥	٢٤٠٫٩٧
	دولار	٤٨٫٧٣	١٦٥٫٠٥	١٥٫٩٦	٣٤٫٠٣	١٦٦٫٨٣	١٠٨٫٣	٩٢٫٢١

تابع جدول رقم (٩) تقديرات المكون الأجنبى والمحلى فى التكلفة الحدية للفدان من الحاصلات الزراعية

جنيه / دولار / فدان

البيـــــان	الوحـــدة	ذرة رفيعة	فول سودانى	سمســـــم	فول صويا	قصـــــب	بصل شتوى	بطاطس
١ ـ عمل حيوانى	(جنيه)	٥٫٨٨	١٢٫٠٤	٨٫٤٢	٠٫٥٨	٢٠٫٥٢	**١٫٨٧**	١٤٫٢
٢ ـ أجور آلات	(جنيه)	٣٨٫٣٠	٣١٫٩١	٣٣٫٢٢	٣٣٫١٧	٦٤٫٦٨	**٣٧٫٦٢**	٤٦٫٠
	دولار	٤١٫٦٨	٣٤٫٧٣	٣٦٫١٥	٣٦٫١٠	٧٠٫٧٩	**٤٠٫٩٣**	٦٠٫٣٤
٣ ـ تقـــاوى	جنيه	٤٫٢٥	٠٫٦٠	٠٫١٠	٠٫٥٥	—	**١٠٧٫٢**	٨٫٥٣
	دولار	—	١٦٫٨٨	٣٫٠٠	١٥٫٧	٥٧٫٤٦	—	٢٤٣٫٧
٤ ـ سماد بلدى	جنيه	٣٫٥٧	٢٠٫٦٨	٤٫٧٥	١٦٫٥٥	١٫٠٠	**٢٠٫٦٢**	٥٥٫٦
٥ ـ أسمدة كيماوية	جنيه	٢٫٢٤	٩٫١٨	٥٫٧٥	٣٫٣١	١٨٫٦٧	**٩٫١٨**	٢٢٫٣٥
	دولار	٢٢٫٩٨	١٨٫٤٧	١٦٫٦٢	٣٣٫٨٩	١٠٣٫١٥	**٣٤٫٣٩**	٦٧٫١٨
٦ ـ مبيـــدات	جنيه	—	٠٫١٦	—	٠٫٧٠	—	**٣٫٢٥**	٨٫١٦
	دولار	—	٢٫١٢	—	٩٫٥٢	—	**٤٤٫٣٧**	٣٣٫٠٦
٧ ـ مصروفات أخرى	جنيه	١١٫٤٧	١٦٫٨٦	٩٫٨٣	١٦٫٣٩	٣٣٫٦٩	**٢٢٫٥٤**	١٤٫٨
جملـــــة :	(جنيه)	٦٥٫٧١	٩٢٫٢٣	٦٢٫٠٧	٧١٫٢٥	١٢٨٫٥٦	**٢٠٢٫٢٨**	١٦٩٫٧٤
	دولار	٦٤٫٦٦	٧٢٫٢	٥٥٫٧٧	٩٥٫٢١	٢٣١٫٤	**١١٩٫٦٩**	٤٠٤٫٢٨
٨ ـ عمل بشرى	جنيه	١٤٩٫٦٢	١٦٦٫١٠	١٢١٫٥٩	١٦٦٫٦٤	٣٣٥٫٢٣	**٢١٠٫٣٤**	١٨٥٫٧
اجمالـــــى :	جنيه	٢١٥٫٣٢	٢٥٨٫٢٣	١٨٣٫٦٦	٢٣٧٫٨٩	٤٧٣٫٧٩	**٤١٢٫٦٢**	٣٥٥٫٤٤
	دولار	٦٤٫٦٦	٧٢٫٢	٥٥٫٧٧	٩٥٫٢١	٢٣١٫٤	**١١٩٫٦٩**	٤٠٤٫٢٨

المصدر : حسبت مـــن :

(١) الجدول رقم (٥) بالملحق .
(٢) الجدول رقم (١١) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) بالدراسة .

جدول رقم (١٠) تقديرات المكون الأجنبي والمحلي في التكلفة المتوسطة للفدان من الحاصلات الزراعية ٠

جنيه / دولار / فدان

البيـــــان	الوحـدة	قمـــح	شعـــير	فـــول	كتـــان	عـــدس	حلبـــة	ترمـــس
١ ـ عمل حيواني	جنيه	١٥٫٢٠	١٣٫١٤	٧٫٢٥	١٫٨٧	٣٫٤٤	٧٫١٠	٧٫٥١
٢ ـ أجور آلات	جنيه	٤٦٫٦٢	٤٤٫٦٢	٤٠٫٠٥	٤١٫٥٦	٣٩٫٠١	٣٤٫٢٢	٣٧٫٠٨
	دولار	١٤٫١١	١٣٫٥١	١٢٫١٣	١٢٫٥٩	١١٫٨١	٧٫٥٨	١١٫٣
٣ ـ تقـــاوى	جنيه	٣٫٤٩	١٠٫٩٦	٢٢٫٩٨	٨٦٫٨٣	٢٣٫٢٥	٢٤٫١٥	٣٩٫٥٥
	دولار	١٢٫٤٩	—	—	٥٫٩٣	٢٢٫٢٧	—	—
٤ ـ سماد بلدى	جنيه	١٢٫٣٠	٧٫٤٧	٠٫٠٥	٢٠٫٦٢	—	—	٤٫٢٩
٥ ـ أسمدة كيماوية	جنيه	٢١٫٠٩	١٢٫٥١	١٠٫٠٥	٣٢٫٧١	٢٦٫١٠	١٣٫٢١	٥٫١٤
	دولار	٦٫٩٥	٣٫٩٧	٣٫١٨	١٠٫٦٣	١٠٫٥٣	٥٫٣٣	١٫٦٦
٦ ـ مبيـــدات	جنيه	٠٫٠٢	—	٠٫٣٥	٨٫١٤	—	—	—
	دولار	٠٫٠٨	—	١٫٤٢	٢٥٫٢٧	—	—	—
٧ ـ مصروفات أخرى	جنيه	١٤٫٠٨	٩٫٥١	١٠٫٠٢	٢٢٫٥٤	١٣٫٥٢	٧٫٧١	٩٫٥٥
جملـــة :	جنيه	١١٢٫٨٠	٩٨٫٢١	٩٠٫٧٥	٢١٥٫٠٧	١٠٥٫٣٢	٨٦٫٣٩	١٠٣٫١١
	دولار	٣٣٫٦٣	١٧٫٤٨	١٦٫٧٣	٥٤٫٥٢	٤٤٫٦١	١٢٫٩١	١٢٫٩٦
٨ ـ عمل بشرى	جنيه	١٢٥٫١٦	٩٤٫٩٩	١١٢٫٦٤	٢١٠٫٣٤	١١٣٫٢٧	٧٦٫٥٧	٩٢٫٣٧
الاجمالـــى :	جنيه	٢٣٢٫٩٦	١٩٣٫٢	٢٠٣٫٣٩	٤٢٥٫٤١	٢١٨٫٥٩	١٦٢٫٩٦	١٩٥٫٤٨
	دولار	٣٣٫٦٣	١٧٫٤٨	١٦٫٧٣	٥٤٫٥٢	٤٤٫٦١	١٢٫٩١	١٢٫٩٦

تابع جدول رقم (١٠) تقديرات المكون الاجنبى فى التكلفة المتوسطة للفدان من الحاصلات الزراعية

جنيه / دولار / فدان

بيـــان	الوحـــدة	حمـــص	ثـــوم	برسيم تحريش	برسيم مستديم	قطـــن	أرز	ذرة شامى
ـ عمل حيوانى	جنيـه	٥٫٧٤	٢٨٫٨٤	٥٫٢٣	٧٫٨٦	٦٫٤١	١٩٫٤٣	٤٫١٣
ـ أجور آلات	جنيـه	٤٠٫٦٥	٣٦٫٧٣	١٦٫٢٠	٢٥٫٠٣	٣٧٫٤١	٥٣٫٧٤	٤٨٫٢٦
	دولار	١٢٫٣٢	١١٫١٣	٤٫٩١	٧٫٥٨	١١٫٣٢	١٦٫٢٧	١٤٫٦٢
ـ تقـــاوى	جنيـه	٤٠٫١٤	٣٣٫٠٧	٢٠٫٢١	٢٠٫٤٦	١٫٩٢	٢١٫٢٦	٤٫٤٢
	دولار	—	٢٫٢٦	—	—	٧٫٣٢	١٫٢٠	١٫٤٣
ـ سماد بلدى	جنيـه	—	١٠٫٠٨	—	—	٣٥٫٥٩	٥٫٦٦	٢٧٫٠٤
ـ أسمدة كيماوية	جنيـه	٦٫٣٨	٢٥٫٠٩	—	٨٫٣٥	٢٣٫٢٠	١٥٫١٢	٢٥٫٣٨
	دولار	٢٫٠٧	٨٫٦٨	—	٣٫٣٧	٨٫٤٧	٥٫١٥	٨٫٠٤
ـ مبيـــدات	جنيـه	—	٠٫٠٢	—	١٫٢١	١٥٫٦٤	٠٫٨٩	١٫١٤
	دولار	—	٠٫١٠	—	٤٫٩١	٦٣٫٢٧	٣٫٦٢	٤٫٦٠
ـ مصروفات أخرى	(جنيـه)	١٠٫٦١	١٤٫٩٣	—	٩٫٠٣	٢٥٫٥٢	١٧٫٦٠	١٣٫٤٩
جملـــة :	جنيـه	١٠٣٫٥٢	١٤٨٫٧٦	٤١٫٦٤	٧١٫٩٤	١٤٥٫٦٩	١٣٣٫٧٠	١٢٣٫٨٦
	دولار	١٤٫٣٩	٢٢٫١٧	٤٫٩١	١٥٫٨٦	٩٠٫٤٨	٢٦٫٢٤	٢٨٫٦٩
ـ عمل بشرى	جنيـه	١١٤٫١٥	١٦٠٫٥٩	٥٧٫٥٩	١١٤٫٣٧	٢٩٩٫٧٩	١٦٧٫٨٧	١٤٨٫٦٩
الاجمالى :	جنيه	٢١٧٫٦٧	٣٠٩٫٣٥	٩٩٫٢٣	١٨٦٫٣١	٤٤٥٫٤٨	٣٠١٫٥٧	٢٧٢٫٥٥
	دولار	١٤٫٣٩	٢٢٫١٧	٤٫٩١	١٥٫٨٦	٩٠٫٤٨	٢٦٫٢٤	٢٨٫٦٩

تابع جدول رقم (١٠) تقديرات الكون الاجنبي والمحلي في التكلفة المتوسطة للفدان من الحاصلات الزراعية

جنيه / دولار / فدان

البيـــان	الوحدة	ذرة رفيعة	ذرة سودانى	سمسم	فول صويا	قصب	بصل شتوى	بطاطس
١ـ عمل حيوانى	جنيه	٥٨٨ر٥	١٢ر٠٤	٨ر٤٢	٥٨ر٠	٢٠ر٢	١ر٨٧	١٤ر٣
٢ـ أجور آلات	جنيه	٤٢ر٣٢	٣٥ر٢٦	٣٦ر٧١	٣٦ر٦٦	٧٣ر٤٤	٥٩ر٠١	٥٠ر٧٨
٣ـ	دولار	١٢ر٨٢	١٠ر٦٨	١١ر١٢	١١ر١٠	٢١ر٧٧	١٢ر٥٩	١٥ر٤٨
٣ـ تقـــاوى	جنيه	٤ر٢٥	٢٠ر٩	٣ر٤١	١٣ر٨٠	٢٠ر٨		٨ر٣
	دولار	—	٢ر١٩	١ر	٣ر٠١	٢٧ر٢		٢٤٣ر٧
٤ـ سماد بلدى	جنيه	٣ر٧	٢٠ر٦٨	٤ر٧٥	١٦ر٥	١ر٠٠		٥٥ر٦
٥ـ أسمدة كيماوية	جنيه	١٦ر٨٥	١٩ر٤	١٥ر٢٠	٢٤ر٨٥	٧٨ر٩٨		٥٩ر٠٢
	دولار	٥ر٣٣	٦ر٩٢	٥ر٢٠	٧ر٨٨	٢٦ر٢٦		٢٠ر٤١
٦ـ مبيـــدات	جنيه	—	٠ر٤٣	—	١ر٩٢	—		١٢ر٠٤
	دولار	—	١ر٧٣	—	٧ر٧٧	—		٢٧ر٠
٧ـ مصروفات أخرى	جنيه	١١ر٤٧	١٦ر٨٦	٩ر٨٣	١١ر٢٦	٣٣ر٦٩		١٤ر٨
جملـــة :	جنيه	٨٤ر٣٤	١٢٥ر٤	٧٨ر٣٢	١١٠ر٧٥	٢٢٨ر٤٣		٢١٥ر٠٧
	دولار	١٨ر١٥	٢١ر٢	١٧ر٨٢	٢٩ر٧٦	٧٥ر٥		٣٠٦ر٩
٨ـ عمل بشرى	جنيه	١٤٩ر٦٢	١٦٦ر١٠	١٢١ر٩	١٦٦ر٦٤	٣٣٥ر٢٣		١٨٥ر٧
الاجمالـــى :	جنيه	٢٣٣ر٩٦	٢٩١ر	١٩٩ر٩١	٢٧٧ر٣٩	٨٦٠ر٦٦		٤٠٠ر٧٧
	دولار	١٨ر١٥	٢١ر٢	١٧ر٨٢	٢٩ر٧٦	٧٥ر٥		٣٠٦ر٩

المصدر : حسبت من :

(١) الجدول رقم (٥) بالملحق .

(٢) الجداول رقم (١١) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) بالدراسة .

جدول رقم (١١) تكلفة تصدير القطن من بعض المحاصلات الزراعية التصديرية مقارنة بأسعار الطن للمنتج

المحصول	السنة	سعر المنتج جنيه / طن	تكلفة تصدير الطن (فوب) جنيه / طن
١ـ البصل :	١٩٧٩	٤٣	١٣٢ر٠
	١٩٨٠	٤٥	١٤٥ر٠
	١٩٨١	٥٢	١٧٥
	١٩٨٥	١٢٥	٢٨٥
٢ـ الثوم :	١٩٧٩	٤٦	٢٥٧
	١٩٨٠	٤٩	٣١٥
	١٩٨١	٥٦	٣٩٠
٣ـ البطاطس :	١٩٧٩/٧٨	٨٧	١٣٩
	١٩٨٠/٧٩	٩٦	١٥٦
	١٩٨١/٨٠	٩٩	١٧١
	١٩٨٥	١٢٩	٢٢٨
٤ـ الفول السوداني :	١٩٧٩/٧٨	٢٣٨	٤٥٠
	١٩٨٠/٧٩	٢٧٠	٥٠٢
	١٩٨١/٨٠	٢٥٩	٥٠٤
	١٩٨٥	٧٠٩ر٦	٨٨٠
٥ـ الأرز :	١٩٧٩/٧٨	٦٥	١٤٠
	١٩٨٠/٧٩	٦٥	١٤٠
	١٩٨١/٨٠	٧٥	١٥٩

المصدر :

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، هيئة التجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (١٢) تكاليف تصنيع طن الأرز الشعير خلال السنوات ١٩٧٦/٧٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

البيـــــــان	١٩٧٨/٧٩ـ١٩٧٩/٨٠		١٩٨٠/٨١		١٩٨١/٨٥ ١٩٨٦	
	جنيـــه	٪	جنيـــه	٪	جنيـــه	٪
١ ـ أجور نقدية وعينية وتأمينات	٦ر١١٢	٣٥ر٩	٧ر١١٠	٣٢ر٩	١٦ر٨٦١	٤٤ر٤
٢ ـ وقود وزيوت وقوى محركة	٠ر٤٣٥	٢ر٦	٠ر٢٤٤	١ر٩	٠ر٩٢٠	١ر٩
٣ ـ قطع غيار ومهمات	٠ر٤٨	٢ر٠	٠ر٤٥١	١ر٩	١ر٠٢٨	٢ر١
٤ ـ مواد تعبئة وتغليف	٣ر٦٨٤	٢١ر١	٦ر٢٠٣	٢٧ر٠	٩ر٦٥٥	٢٠ر١
٥ ـ أدوات كتابية ومطبوعات	٠ر٠٦٩	٤ر٠	٠ر٠٨٨	٤ر٠	٠ر١٩٥	٤ر٠
٦ ـ مياه وأنواره	٠ر٠٢٠	١ر٠	٠ر٠٤٤	١ر٠	٠ر٠٤٦	١ر٠
٧ ـ صيانه	٠ر١٠٩	٦ر٠	٠ر١٣٤	٦ر٠	٠ر٠٠١	١ر١
٨ ـ مصاريف تشغيل لدى الغير	٠ر١٩٦	٥ر٩	١ر٠٠	٤ر٣	٢ر٠٨٥	٥ر٤
٩ ـ أبحاث وتجارب	—	—	٠ر٠١٠	—	٠ر٠٥٠	١ر٠
١٠ ـ نشر وأعلان	٠ر٠٩١	٥ر٠	٠ر٠٧٧	٣ر٠	٠ر١٣١	٣ر٠
١١ ـ نقل وانتقالات عامة	٠ر٢٣٨	١ر٤	٠ر٢٤١	١ر٠	٠ر٤٢٨	٩ر٠
١٢ ـ تأجير معدات ووسائل نقل	١ر٤٨٤	٨ر٧	١ر٦٠٨	٧ر٣	٥ر٠٦١	١٠ر٥
١٣ ـ تكاليف خدمات المصالح	٠ر٠٨٣	٥ر٠	٠ر١١٥	٥ر٠	٠ر٢٠٧	٦ر٠
١٤ ـ مصاريف خدمية متنوعة	٠ر٤٨٥	٢ر٩	٠ر٤٩٥	٢ر١	١ر٠٠٠	٢ر٢
١٥ ـ ايجارات فعلية	٠ر٠٢٠	٠ر٢	١ر٠٠٧	٤ر٤	٠ر٠٥٤	١ر٠
١٦ ـ اخلاك	١ر٢٤٩	٧ر٣	١ر٢٥٣	٥ر٠	٢ر٠٨٤	٥ر٠
جملـــة	١٥ر٣٩٧	٩٠ر٤	١١ر٠٧١	٩١ر٢	٤٤ر٤٠٨	٩٢ر٩
١٧ ـ ضرائب ورسوم سلعية	٠ر١٥١	٠ر٩	٠ر١٤٠	٠ر٦	٠ر٢٤٤	٠ر٢
١٨ ـ فوائد محلية	٠ر٠١٨	١ر٠	١ر٤٧٥	٧ر١	٠ر٠١٠	٦ر٣
١٩ ـ ضرائب قارية	١ر٤٥٦	٨ر٦	٠ر٢٣	١ر٠	٠ر٠٠٠	٠ر٢
الاجمالـــى	١٧ر٠٢٥	١٠٠ر٠	١٢ر١٤	١٠٠	٤٧ر٤٣٨	١٠٠

المصدر :

جدول رقم (١٣) تكلفة الانتاج فى صناعات السكر ، وحلى وكبس القطن ، وصناعة التقاطين فى عام ١٩٨٠

وتقديرات تكلفة تصنيع الطن من المادة الخام بها .

البيـــــان	صناعة السكر وتكريـــره		صناعة حلى وكبس القطن		صناعه التقاطين وغزل الالياف	
	ألف جنيـه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيـه	%
١ ــ مواد أوليـــة	—		١٧٨	١ر٠	—	—
٢ ــ وقـــود	٢٧٦٧	٢ر٨	٩٠٥	٤ر٨	٤٧	٢ر٢
٣ ــ الكهربـــاء	٣٥٨	٠ر٤	٢٤١	١ر٣	٣٤	١ر٦
٤ ــ أخـــرى	٢٩٥٨٢	٣٠ر٤	٦٠٠٧	٣١ر١	٨٤٢	٣٩ر٧
جملة مستلزمات الانتاج والاهلاك	٣٢٧١٢	٣٣ر٦	٧٢٣١	٣٩ر٢	٩٢٣	٤٣ر٥
٥ ــ أجور نقدية وعينية وتأمينات	١٨١٩٦	١٨ر٧	١١٣٠٥	٦٠ر٤	١١٨٢	٥٥ر٧
جملة تكلفة الانتـــاج	٥٠٩٠٨	٥٢ر٣	١٨٦٣٦	٩٩ر٦	٢١٠٥	٩٩ر٢
٦ ــ رسوم انتـــاج	٤٦٣٦٦	٤٧ر٧	٨٤	٠ر٤	١٧	٠ر٨
الاجمالـــى (١)	٩٧٢٧٤	١٠٠	١٨٧٢٠	١٠٠	٢١١٢	١٠٠
٧ ــ المادة الخام المستخدمة (طن) (٢)			٤٠٨٠٠٠*		١٧٨٠٠٠	
٨ ــ الأنتـــاج (طن) (٢)	٦١٦٠٠٠		٢٨٠٠٠ **			
٩ ــ متوسط تكلفة الوحدة : (٣)						
أ ــ من المادة الخام (جنيه/طـن)			١٣ر٢٤		١١ر٨٣	
ب ــ من المنتج (جنيه/طن)	٨٢٦٤		٢٥ر٠			

المصدر :

(١) معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيانات غير منشورة .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

(٣) حسبت بقسمة تكلفة الانتاج بدون رسوم الانتاج على اجمالى كمية المادة الخام المستخدمة أو اجمالى الكميات المنتجة من المنتج المصنع .

* قطن زهـــر .

** قطن شعـــر .

مراجـــــع

١ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العددان الأول والثانى ، المجلد التاسع والثلاثون ، القاهرة ١٩٨٦ .

٢ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، القاهرة ، أعداد مختلفة .

٣ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، سوق العمل فى القطاع الزراعى (دراسة أولية) ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٤ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الرى والموارد المائية ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٤ .

٥ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى ، القاهرة ، مارس ١٩٨٣ .

٦ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعات السكر ، وصناعات التكرير فى مصر ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٤ .

٧ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الربع سنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية ، القاهرة ، أغسطس ١٩٨٤ .

٨ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة زيت بذرة القطن ، القاهرة ، مايو ١٩٧٠ .

٩ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة الاسمدة فى جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٢ .

١٠ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة ضرب وتبيض الأرز ، القاهرة ، مارس ١٩٨٠ .

١١ــ صلاح محمد غزالى ، نظرة مستقبلية لانتاج الأعلاف الخضراء فى جمهورية مصر العربيـــة ، (بحث دبلوم) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٢ــ محمد سعيد كامل (دكتور) ، محاصيل الألياف والعلف الأخضر ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٦٣ / ١٩٦٤ .

١٣ــ محمد فرغلى عبد الحميد ، دراسة تخطيطية لصناعة الأسمدة الكيماوية فى مصر ، (بحـــث دبلوم) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٤ــ معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، نظرة مستقبلية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، مجلد رقم (٢١) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٢ .

١٥ــ معهد التخطيط القومى ، سياسة وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية ، قضايـــا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٢٧) ، القاهرة ١٩٨٥ .

١٦ــ معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيانات مقارنة عن المساحة والأنتاج الزراعى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١٧ــ معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيانات غير منشورة .

١٨ــ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، قطاع التجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة .

١٩ــ وزارة الزراعة ، الأدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهـــرة ، أعداد مختلفة .

٢٠ــ وزارة الزراعة ، الأدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

٢١ــ وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للتجارة ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

٢٢ــ وزارة التخطيط ، الأدارة المركزية للزراعة ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

٢٣ــ F.A.O, trade year book, 1985

٢٤ــ Timmer, and others, food policy anolysis, the werld Bank, 1985.

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة